

هذه حاشية العالم العامل والفاضل الكامل
وحيد عصره وفريد دهره مولانا
السيد محمد عيش على شرح شيخ
الاسلام على ايساغوجي
في علم المنطق نفما
الله بهم
وعلوهم
آمين

« تنبيه قد وضعنا شرح شيخ الاسلام في الصلب »
« وفصلنا بينه وبين الحاشية بمجدول واتماماً للفائدة »
« وضعنا شرح الشيخ عيش المحشي المذكور على الهامش »

طبع على نفقة حضرة الاديب الفاضل:



سبط الشيخ المحشي المذكور

كل نسخة من هذا الكتاب لم تكن مختومة بمختناتعد مسروقة



حقوق طبعه محفوظة

طبع بمطبعة النيل لصاحبها مصطفي بك شاكر وأخيه

بجوار الازهر بمصر سنة ١٣٢٩ هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر النخامة حجة انظار بن
وحلة الطالين قدوة العارفين مربي السالكين شيخ الاسلام والمسلمين ذو
التصانيف الخجدة والفتاوى المفيدة واثا ليف الجامعة النافعة والابحاث
الساظمة انقاطمة زين المحافل نغز الامائل ابوالفضائل والفواضل ابو يحيى
زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصاري الشافعي أمتع الله بوجوده
وقنع بلمه وجوده بنحمد وآله وعترته آمين بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين
(أما بعد) فيقول عبدالله محمد عlish هذه فوائد لطيفة على شرح شيخ
الاسلام زكريا الانصاري على رسالة أمير الدين الابهرى في المنطق لخصها
من حواشيه لشيخ ابراهيم الدبهي وغيره لامبتدئين * والله سبحانه وتعالى
المعين (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يناسبه من علم المنطق المؤلف فيه المتن
والشرح الذي هو قانون تصمص مراطة بتوفيق الله تعالى الذهن عن الخطأ
في فكرة وموضوعه المعلومات التصويرية والتضديقية من حيث صحة
التوصل بها الى مجهول تصوري أي ادراك حقيقة مفردة موضوعا كانت
أو محمولا أو مقدا أو تاليا أو نسبة أو غيرها أو تصديقي أي ادراك وقوع
النسبة الكلامية أو لا وقوعها كان الادراك فيها جازما مطابقا للواقع عن
دليل أم لا فشم المرفة والتقليد والظن والشك والوهم والجهل المركب
أو من حيث توقف الموصل الى ذلك عليها توقفا قريبا أو بعيدا وضوا الموصل
الى التصور قولاً لشارحا ومعرفة وتمريفا ويتوقف توقفا قريبا على الكليات
الحس لتألفه منها ويبدا على أقسام المنفط والموصل الى التصديق حجة
وقياسا ويتوقف على القضية وأحكامها توقفا قريبا لتألفه منها وعلى الموضوع
والمحمول والمقدم والتالي والاصغر والا كبر والاوسط والكليات وأقسام
المنفط توقفا بعيدا ولما توقفت افادة المعلومات التصويرية والتضديقية

واستفادتها على أقسام اللفظ والدلالة قسموه الى مفرد لا يدل جزؤه على
 جزء معناه دلالة مقصودة ومؤلف يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة
 وقسموا المفرد الى جزئي مانع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه
 كعلم شخصي وكلّي لا يمنع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه وقسموا
 الكلّي الى نوع وهو تمام الماهية كالانسان بالنسبة الى أفرادهِ وجنس
 وهو جزؤها المشترك بينها وبين غيرها كالحَيوان بالنسبة للانسان وفصل وهو
 جزؤها المتساوي لها كالناطق بالنسبة للانسان وخاصة وهو عرضها الفاصر
 عليها كالفاحك بالنسبة له وعرض عام وهو عرضها المشترك بينها وبين غيرها
 كالمتنفس بالنسبة له وعرفوا الدلالة بأنها فهم أمر من أمر أو بأنها كون
 أمر صالحا لان يفهم منه أمر وقسموها باعتبار المدلول الى مطابقة وهي
 الدلالة على تمام المعنى من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان
 ناطق وتضمن وهي الدلالة على جزئه من حيث هو كذلك كدلالة انسان
 على حيوان أو ناطق والتزام وهي الدلالة على لازم المعنى لزوما يينا لا يحتاج
 لدليل ذهنيا خاصا بأن يكفي تصور المعنى في حكم العقل بالازوم كدلالة المعنى
 على البصر وباعتبار الدال الى لفظية وغيرها وباعتبار سببها الى وضعية وعقلية
 وطبيعية فاللفظية الوضعية كدلالة اللفظ على ما وضع هو له والعقلية كدلالته
 على لافظه والطبيعية كدلالة الابن على ائو جع وغير اللفظية الوضعية
 كدلالة الاشارة أو الكتابة على ما وضعت هي له والمقايمة كدلالة الصنعة على
 صانعها والطبيعية كدلالة حرمة الوجه على الاستحباب وصفوته على الخوف
 واعتبروا بين الاقسام الستة خصوص اللفظية الوضعية وقسموا المركب الى
 قديدي ومنه المعروف والقول الشارح المنقسم الى حدتام كحيوان ناطق في
 تعريف الانسان وناقص كجسم ناطق فيه ورسم كذلك كحيوان ضاحك
 أو جسم ضاحك فيه والى اسنادى منقسم الى الثائى كالامر والنهي وخبرى
 وهي القضية المحتملة الصدق والكذب من حيث ذاتها المنقسمة الى حماية
 دالة على ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه وشرطية متصلة دالة على لزوم
 التالى المقدم أو نفيه لزومية وهي ما حكم فيها بذلك لعلاقة مقتضية له ككون
 أحد طرفيها علة للأخر نحو ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه
 أو كون عاتمها واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة أو انفاقية

وهي ما حكم بذلك فيها لغير علاقة نحو ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق
ومنفصلة دالة على تافيهما أو نفيه اما ثبوتا ونفيا وهي الحقيقية نحو المدد اما
زوج أو فرد أو ثبوتا فقط وهي مائة الجمع فقط نحو الجسم اما شجر أو حجر
أو نفا فقط وهي مائة الخلو نحو زيدا ما في البحر أو لا يشرق والى كلية
وهي ما موضوعها كلي مقرون بسور كلي أو قصد فيها عموم أو ضاع مقدها
كذلك والى جزئية أى موضوعها كلي معه سور جزئى أو مقيدة ببعض
أوضاع مقدها كذلك والى شخصية موضوعها جزئى أو مقيدة بوضع معين
لمقدها والى مهمة موضوعها كلي لا سور معه أو مقيد بأوضاع مجمة بلا سور
وصفة نسبة التفضية حلية أو شرطية تسمى مادة وعنصر أو اقفظ الدال عليها
يسمى جهة وتنقسم الى الضرورة وهو الوجوب العقلى أى عدم قبول الاستثناء
وفروعها سبعة والدوام وصوره ثلاث والامكان وصوره خمسة والاطلاق
وهو الحصول بالفعل من غير تقييد بضرورة ولادوام وصوره خمسة أيضا
ومن التفضيتين يتألف التباس الذى يلزم من تسليمه لذاته قول ليس احدى
مقدمته ويتقسم باعتبار نتيجته الى اقترائى وهو ما لم تذكر فيه النتيجة
ولا تقيضا بالفعل بل بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث
واستثنائى فيه النتيجة أو تقيضا بالفعل نحو ان كان الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن النهار ليس موجودا فليست الشمس طالعة وباعتبار
مقدمته الى حمل نحو ما تقدم وشرطى نحو كلما كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كانت الارض مضيئة ينتج كلما
كانت الشمس طالعة كانت الارض مضيئة والى برهان وهو ما تألف من
مقدمتين يقينيتين نحو ما تقدم وجدل وهو المؤلف من مقدمتين مشهورتين
أو مسلمتين نحو هذا عدل وكل عدل حسن فهذا حسن وخطابة مؤلفة من
مقدمتين مضمونتين نحو فلان يمشى ليلا بالسلاح وكل من يمشى بالسلاح ليلا
سارق فلان سارق وشم مؤلف من مقدمتين متخيلتين تبسط منها
النفس أو تقيض نحو المصلح ياقوة سيالة وكل ياقوة سيالة شفاء من كل داء
فالصلح شفاء من كل داء ونحو العسل مرة صفراء وكل مرة صفراء مهووعة
فالصلح مهووع ومغالطة مؤلفة من مقدمتين كاذبتين شبيهتين بالحق أو بالمشهور

نحو كل انسان حمار وكل حمار جماد فكل انسان جماد • اذا علمت هذا فلفظ
الباء في البسمة مفرد جزئي استعمالا اتفاقا وفيه وضما خلاف قبيله جزئي
وضع بوضع تام وقيل كل كذلك وتغيرها بالاصاق تعريف لفظي كتعريف
البر بالقمح ولفظ اسم فيها مفرد كلي جنس باعتبار معناه القوي لشموله
انواع الكلمة الثلاثة ونوع باعتبار معناه التحوي وتعريفه لغة بما اثنان
مسمى لفظي وعرفا بما دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمن وضما حدثام
ولفظ الله مفرد جزئي وتفسيره باسم الذات الواجب الوجود تعريف
لفظي ولفظ الرحمن مفرد كلي وضما جزئي استعمالا وقيل جزئي وضما
ايضا لانه علم عليه تعالى كلفظ الله وتفسيره بانه اسم ذات قام به الرحمة
لفظي ولفظ الرحيم كلي وضما استعمالا من قبيله الصفة العامة وتعريفه
كتعريف الرحمن هذا بعض ما يتعلق بها بحسب التصورات واما الكلام
عليها بحسب التصديق فعلى أصالة بائها وتلقها بنحو أؤلف قضيتها حملية
شخصية وان قدر يؤلف كل مؤلف فهي محصورة كلية وان قدر يؤلف
بعض المؤلفين فمحصورة جزئية وان قدر يؤلف المؤلف ولم ينظر لكل
ولا بعض فمهمة وعلى زيادتها فان اعترت الاضافة للمهدف شخصية وللإستتراق
فكلية وللجنس في ضمن بعض غير معين جزئية وللعجنس في ضمن الافراد
جمدة فهمية ومادتها الامكان العام أي عدم الاستحالة الصادق بلوجوب
والجواز أو الخصاص أي عدم الوجوب والاستحالة فيخص بالجواز
أو الاطلاق العام أو المقيد بنفي الضرورة أو الدوام أو الوقت أو الحين هذا هو
الظاهر وغيره تكلف ويتحصل من قضيتها كل ابتدائي أو تاليفي بسم الله
الرحمن الرحيم فيجعل كبري لصغري سهولة التحصيل أي هذا ابتدائي
أو تاليفي فينتج من الشكل الاول هذا بسم الله الرحمن الرحيم فيكون الكلام
استدلاليا شيئا بقضايها قياساتها معها وقوله الرحمن يصلح دليلا للكبرى هكذا
الرحمن مفيض نعم الدنيا وكل من كان كذلك يستحق أن يتنهد باسمه
والرحيم يصلح جوابا عن شبهة واردة عليها وهي ان مجرد كون هذه الذات
منعما في الدنيا لا يوجب الابتداء باسمه فاجيب بانه منعم في الآخرة أيضا
ويمكن جعل الحديث دليلا عليها هذا بعض ما يتعلق بها من التصديق أيضا
وهو خلاصة وايضاح ما في ابداع حكمة الحكيم فيما يتعلق بسم الله الرحمن

الحمد لله الذي منح أحبته بالطف والتوفيق ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق

الرحيم للعلامة الحادمي (قوله الحمد لله) لفظ الحمد مفرد كلي جنس متوع الحمد قديم لقديم وهو حمد الله تعالى ذاته تعالى وحمد قدِيم حادث وهو حمد الله تعالى رسله وأنبياؤه وملائكته وصالحى المؤمنين وحمد حادث قديم وهو حمد المخلوقين خالقهم وحمد حادث حادثا وهو حمد العباد بعضهم بضاق قضيتهم حملة شخصية ان اعتبرت أن عهدية وكلية ان اعتبرت استغرافية وجزئية ان اعتبرت جنسية في ضمن بعض غير معين ومهمة ان اعتبرت جنسية في ضمن أفراد مجتمعة ومادتها الامكان العام أو الاطلاق العام أو الدوام المطلق أو الضرورة المطلقة ان اعتبر اليهود حمد القديم القديم (قوله الذى) مفرد كنى خاصة لانه في قوة المشتق أي المنفع وضما جزئى استعمالا (قوله منح) أى أعطى يتعدى لآتين بنفسه تارة تقول منحه درهما وتارة يتعدى للثاني بالياء كإفعل الشارح فلا حاجة لتضمينه معنى خص أو أكرم محمول وموضوعه ضمير مقدر به وعائد على الموصول المستعمل في ذات الله تعالى فهى قضية حملة شخصية مادتها الامكان العام أو الخاص أو الاطلاق العام (قوله أحبته) مفرد كلي خاصة جمع حبيب فويل بمعنى محبوب أو محب والاول مستلزم الثاني اذ من أحبه الله وفقه وهداه حبه الله تعالى دون العكس اذ من أحب الله تعالى ولم يتبع رسوله لا يحبه الله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعون يحبكم الله (قوله بالالطف) مفرد كلي خاصة به تعالى (قوله التوفيق) مفرد كلي خاصة به تعالى وما توفيقى الا باله أى خلقه تعالى قدرة أى كسب الطاعة حالها فلا يشمل صفة غير التلبس بها كافر أو غيره (قوله ويسر) محمول موضوعه ضمير عائد على الموصول المستعمل في ذات الله تعالى أيضا فقضيته حملة مخصوصة أيضا مادتها الاطلاق العام أو الامكان العام أو الخاص أيضا (قوله سلوك) مفرد كلي عرض تام باعتبار مضاه الاصلى وخاصة باعتبار المعنى المراد (قوله سبيل) مفرد كلي نوع (قوله التصور) مفرد كلي نوع من العلم أى ادراك الصورة كانت لموضوع أو محمول أو مقدم أو تال أو لىبة أو غيرها وسبيله القول الشارح (قوله والتصديق) مفرد كلي نوع من العلم أيضا أى ادراك صدق النسبة الكلامية أى موافقتها للنسبة

الحمد لله رب العالمين
الذى سهل سلوك سبيل
التصور والتصديق

والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الهادي الى سواء الطريق وعلى
آله ونحبه الحائرين لاصدق والتحقيق (وبعد) فهذا شرح لطيف لكتاب
الواقعية أو كذبها أي مخالفتها لها ويتوقف على تصور الموضوع والمحمول
أو انقدم واتالي والنسبة وهل هي شروط له أو شرطومعه فهو بسيط على
الاول ومركب على الثاني من ثلاثة تصورات والإيقاع أو الاتزاع وبقي
ثالث بتركيبه من تصور النسبة والإيقاع أو الاتزاع قسط وسيله الحجة
(قوله والصلاة والسلام) كلاهما مفرد كلي جنس موضوع فنفضيته حماية
شخصية ان اعتبرت آل عهدية وكلية ان اعتبرت استراقية وجزئية ان
اعتبرت جنسية في ضمن بعض افراد غير معينة ومهالة ان اعتبرت جنسية
في ضمن افراد بجملة (قوله أشرف) مفرد كلي خاصة ولاتصال أشرفيته صلى
الله عليه وسلم باختصاصه بزايا لانه لا يقتضي الانضائية ولانه سوء أدب
في حق اليبين المفضل هو عليهم بنفها عنهم ولانها معادرة ان بيننا على ان
الاشرفية الاختصاص بانثية ولان تنزيهه تالمى لا يمدل ذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء والله ذوالفضل العظيم (قوله خلقه) مفرد كلي عرض عام
(قوله محمد) مفرد كلي وضما خاصة وجزئي استعمالا علم شخصي منقول من
اسم ممنون محمد انشاعف (قوله الهادي) مفرد كلي خاصة أي الدال
(قوله سواء) مفرد كلي عرض عام أي مستقيم (قوله الطريق) مفرد كلي
نوع أي دين الاسلام (قوله آله) مفرد كلي خاصة أي قريبه أو تاجه (قوله
وصحبه) مفرد كلي خاصة أي الذي اجتمع به مؤمنا به بمذمته (قوله الحائرين)
مفرد كلي خاصة أي المنتصفين (قوله لاصدق) مفرد ذي خاصة أي مطابقة
نسبة الكلامية النسبة الواقعية (قوله والتحقيق) مفرد كلي خاصة أي
الايان بالشيء على الوجه الحق أو اثباته بدلياه (قوله وبعد فهذا الخ)
أو أو نائبية عن اما واما نائية عن مهمما يكن فقضية شرطية متصلة اتفاقية
ولفظ بعد مفرد كلي نوع من جنس الزمان أو المكان وللفظ اسم الإشارة
مفرد كلي عرض عام وضما وجزئي استعمالا وقيل جزئي فيهما (قوله شرح)
مفرد كلي جنس وضما وخاصة استعمالا وهذا باعتبار اللفظ وباعتبار المعرف
جزئي من قيل علم الشخص أي الفاظ خاصة دالة على معان كذلك (قوله
الكتاب) مفرد كلي خاصة أي مكتوب ومؤلف ان قيل الاولى لرسالة

والصلاة والسلام على
سيدنا محمد الدال على
مستقيم الطريق وعلى
آله وأصحابه ذوى
التحقيق ومن تبعهم من
الى التوفيق أو اما بعد
فهذا شرح لرسالة

العلامة أنير الدين الأبهري رحمه الله المسمى بإيساغوجي في علم المنطق
بجمل ألفاظه وبين مراده وفتح مقلقه

لمواظقة عبارة المصنف يقال سلك انصتف سبيل التواضع والشارح سلك
سبيل الادب ممة (قوله العلامة) بشد اللام مفرد كلّي خاصة صيغة مبالغة
وتأوه لتوكيدها أي كثير العلم (قوله أنير) مفرد كلّي أي مختار فهو مرض
عام (قوله الدين) مفرد كلّي جنس أي ما يتدين به ويقدر مضافه أي أهل
ثم قلّه مجموع أنير الدين وسمى به المصنف فصار مفردا جزئيا علما شخصيا
(قوله الأبهري) بفتح الهمز والموحدة وسكون الهاء أي منسوب الى أبهرا
كذلك اسم قبيلة مفرد كلّي عرض عام ثم غلب على المصنف فصار جزئيا
علم شخص (قوله رحمه الله تعالى) رحم محمول والاسم الشريف موضوعه
فهي قضية حملية مخصوصة ثم نقل المركب الى الدعاء فصار انشائيا وخرج
عن القضية (قوله المسمى) بفتح السين والميم الثاني متقلا مفرد كلّي عرض
عام نعت كتاب (قوله بإيساغوجي) مفرد جزئي علم شخص ويأتي للشارح
الكلام عليه (قوله في علم المنطق) لفظ علم بكسر فككون مفرد كلّي جنس
والمطلق بفتح فككون فكسر مفرد كلّي جنس ان كان مصدرا ونوع ان اعتبر
اسم زمان أو مكان ثم قل من المعنى المصدرى وسمى به هذا العلم فصار جزئيا
علما شخصيا فالإضافة من إضافة المسمى لاسمه والظرفية مجازية من ظرفية
الدال في مدلوله (قوله بجمل) بفتح فضم محمول وموضوعه ضمير مستتر فيه تائد
على الشرح فهي قضية حملية شخصية (قوله ألفاظه) مركب اضافي
إضافته لبيان أي يضبطها وبين موضوعها ومحورها فشبّه هذا بجمل المقدر
في التسهيل وتناسي التشبيه وادعى دخول المشبه في المشبه به وقدر استمارة
اسمه له واشتق بجمل بمعنى يضبط الح على سبيل الاستمارة التصريحية النبوية
(قوله بين) بضم ففتح فكسر متقلا محمول موضوعه ضمير الشرح فهي حملية
مخصوصة (قوله مراده) بضم الميم مركب اضافي إضافته لادنى ملابسة أي
المعنى الذي أراده المصنف بألفاظ كتابه (قوله وفتح) بجري فيه نحو ما تقدم
في بجمل وبين (قوله مقلقه) بضم فككون ففتح أي المعنى الخفي من المعاني
المزادة به فشبّه الخفاء بالخلق في الصموية والتسمر وتناسي التشبيه وأدرج
المشبه في المشبه به وقدر استمارة المصدر واشتق منه مطلق بمعنى خفي بجمل

الأبهريه في المنطق
أسكن الله سبحانه وتعالى
بفضله مؤلفها العزف
عليه والله تبارك وتعالى
للسمتان وعليه التكلان

ويقيد مطلقه على وجه لطيف ومنهج منيف وسميته المطلق والله أسأل أن ينفع به
وهو حسبي ونعم الوكيل

صيلة التصريحية التبية وقرينتها اضافة مطلق لضمير الكتاب (قوله ويقيد)
بضم ففتح فكسر متملا يجرى فيه نحو ما تقدم في يحل (قوله مطلقه) بضم فسكون
فتح مفرد كلي عرض عام أى المعنى الذى أطلقه المصنف وحقه انتقيد سهوا أو
انكالا على الشارحين (قوله على وجه الخ) أى طريق ووصف مفرد كلي نوع تنازع
فيه الافعال الاربعة (قوله لطيف) مفرد كلي عرض عام أى حسن أو مختصر أو
ظاهر (قوله منهج) بفتح فسكون ففتح مفرد كلي نوع أى طريق واضح (قوله
منيف) بضم فكسر مفرد كلي عرض عام أى عال علوا مضويا وأصله جيل أو حصن
صغير فى جبل فشبه العلو المعنوي بالانافة فى مطلق الارتفاع وناسى التشبيه وادعى
ان المشبه من أفراد المشبه به وقدر استمارة الانافة للعلو المعنوي واشتق منها منيف
بمعنى عال علوا مضويا (قوله وسميته) بشد الميم حمليّة شخصية . موضوعها التاء
المضمومة ومحوها النعل (قوله المطلق) بفتح الميم واللام مفرد كلي نوع فشبه شرحه
بمطلع الشمس فى ان كلا محل لطلوع . زيل الظلمة والخفاء وناسى التشبيه وأدرج
الاول فى الثانى واستمار المطالع للشرح تبيال تشبيه ظهور المعانى بطلوع الشمس فى
. مطلق ظهور تام النفع . وزيل الخفاء واستمارة الثانى للاول تقدير او اشتقاق المطالع
من الطلوع على سبيل التصريحية التبية فصار المطالع جزئيا علما شخصيا (قوله
أسأل) حمليّة شخصية . موضوعها ضمير المتكلم المقدربانا ومحوها أسأل (قوله ينفع)
حمليّة مخصوصة . موضوعها ضمير الجلالة ومحوها ينفع وحذف مفعوله لاقادة
عمومه أى كل أحد والظاهر انه أراد به كل قارئ أو كاتب أو محصل أو ساع فى شيء
منه فهو عام مخصوص أو مراد به الخصوص والفرق بينهما ان الاول عمومى . مراد
تناولا لاحكاما والثانى لمراد عمومى فهما وان قرينة الاول لفظية كانت والحال
والشرط والاستثناء . وقرينة الثانى معنوية وان قرينة الاول قد تنك عنه وقرينة
الثانى لا تنك عنه . وان الاول حقيقة والثانى مجاز مرسل (قوله وهو حسبي) قضية
حمليّة مخصوصة موضوعها ضمير الله تبارك وتعالى ومحوها حسب وهذا ان أقيمت
على أصلها فان قلت لانشاء الاحتساب فليست قضية ومعنى حسب كافى فهو مفرد
كلى من قبيل الخاصة (قوله نعم) بكسر فسكون فعل لانشاء المدح فاعله الوكيل
والخصوص بل مدح مقدر أى الله تبارك وتعالى فليست قضية والمطغ اما على حسب

قال رحمه الله تعالى (بسم الرحمن الرحيم) أى أبدى، وابتدأ بالبسملة عملاً بكتابه
العزيز وبخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أجزم أى
مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله واد أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره
(نحمد الله) أى تنق عليه بصفاته اذا الحمد هو التاء باللسان على الجبل الاختياري
على جهة التبجيل والتعظيم سواء تعلق بالفضائل أم

وهو مفرد لا يوصف بخبرية ولا انشائية أو على جملة وهو حسي بتقدير أقول قبل
نم أو الواو استثنائية أو نقل هو حسي لانشاء الاحتساب وعلى كل فلا يلزم
عطف الانشاء على الخبر وهذا على نمه ولا اشكال فيه على جواز (قوله قال) محمول
وموضوعه ضمير المصنف فهي حمالية شخصية (قوله أى أبدى) تقدير لتعلق
الباء وهو محمول على الضمير المقدر بانها هي حمالية شخصية والاولى تقديره أو تعلق
لدلالة المقام عليه وعدم ايهاه قصر التبرك بها على حال الابتداء اليضاوى يضر كل
شارع في شيء المتعلق من مادة ما جملة مبدا له (قوله وابتدأ) أى المصنف حمالية
شخصية (قوله عملاً) الاولى اقتداء وزيادة عملاً قبل بخبر (قوله وبخبر كل الخ)
اضافته لليان (قوله أمر) أى شىء (قوله ذي) أى صاحب (قوله بال) أى شرف شرعي
(قوله مقطوع) أى ممدوم أو ناقص (قوله بنحمد الله) أى بدل بيسم الله الرحمن
الرحيم (قوله رواد) أى الخبر بالروايتين الخ حمالية جزئية وكذا حسنه ابن
الصلاح الخ (قوله نحمد الله) على جعل النون لاهظة فهي شخصية وعلى انها المشاركة
فهي حملة (قوله اذا الحمد) أى مناه لفة عاية للتفسير قبله (قوله التاء) بتقديم المثلثة على
النون أى الذكر أو الايتان بخبر جنس (قوله باللسان) لبيان الواقع على ان التاء المذكور
باللسان ولاخراج الايتان بغيره على انه الايتان وفيه انه يخرج حمد التقديم له أو
لحادثة فالاولى ابدال اللسان بالكلام ليشماهما (قوله على الجبل) أى لاجله فصل
مخرج التاء لاجل قيسح (قوله الاختياري) أى الحاصل باختيار المحمول فصل
مخرج التاء باللسان لاجل جيل غير اختياري له كطول قامت وجماله وشرف نسبه
وفيه انه يخرج حمد الله تعالى لذاته وصفاته القديمة وأجيب بأن المراد بالاختياري
ما ليس باضطراري وبالتزام خروجه وانه مدح لاحمد (قوله على جهة التبجيل)
اضافته لليان فصل مخرج التاء باللسان على جيل اختياري على جهة التكم
والسخرية (قوله والتعظيم) عطف تفسير (قوله تعلق) أى وقع التاء على جيل من
الفضائل الخ (قوله بالفضائل) جمع فضيلة أى الصفة التي لا يتوقف انبائها المصنف

قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم)
أؤلف اقتداء بالقرآن
العزيز وعملاً بخبر أول
ما كتبه القام بسم الله
الرحمن الرحيم فاذا كتبت
كتاباً فاكْتُبها أوله
وفي رواية اذا كتبت
كتاباً فاكْتُبوا في أوله
بسم الله الرحمن الرحيم
وقال رحمه الله تعالى
(نحمد الله) أى تنق عليه
بصفاته الجليلة فان الحمد
لغة التاء بالكلام على
جيل غير ضيعى بقصد
التعظيم اقتداء بالقرآن
العزيز وعملاً بخبر
كل أمر ذي بال لا يبدأ
بحمد الله فهو أجزم أى
ناقص لبركة فيه وعبر
بالجملة الفعلية الدالة على
عدم الدوام اعترافاً بجزه
عن اداة الحمد وعبر
بالنون الدالة على المشاركة
اعترافاً بجزه عن
استقلاله بحمد الله سبحانه
وتعالى وصلة نحمد

بأنفوا ضل وابتدأ نيبا الحمد لأمرو جمع بين الابتداء بين عملا بتر وابتين السابقتين
 وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما إذا الابتداء حقيقي وإضافي فالحقيقي حصل بالبسملة
 والإضافي بالحمدلة وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع واختار الجملة الفعالية على
 الاسمية هنا وفيما يأتي قصد الاظهار المعجز عن الايمان بمضمونها على وجه النبات
 والدوام وأتى بنون العظمة

بها على ظهور أثرها في غيره كالعلم والتقوى (قوله بالفواضل) جمع فاضلة أي الصفة
 التي يتوقف اثباتها للموصوفين على ظهور أثرها في غيره كالشجاعة والكرم والتعفو
 والحلم (قوله لأمرو) أي اقتداء بالقرآن وعملا بالحديث (قوله الابتداء بن) أي
 أي الابتداء بالبسملة والابتداء بالحمدلة (قوله بالر وابتين اسخ) أي رواية بسم الله
 ورواية بحمد الله (قوله الى انه) أي الشأن (قوله لا تعارض بينهما) تعبا يأتي التعارض
 على رواية بسم الله الرحمن الرحيم وبالحمد لله بضم الدال على الحكاية سواء كانت
 انبائية مدنية أو استعانة أو تصاحبة لأن الاستعانة بشئ أو تصاحبه في الابتداء
 خوت ذلك بغيره (قوله اذا الابتداء حقيقي) أي وهو تقديم الشيء على كل ما عداه علة
 لنفي التعارض بينهما (قوله وإضافي) أي تقديم الشيء بالاضافة المقصود سواء قدم
 على غيره أيضا أم لا فهذا عام والحقيقي خاص (قوله) فالحقيقي أي والإضافي أيضا
 لما تقدم (قوله بالبسملة) أي الابتداء بها (قوله والإضافي) أي وحده (قوله بالحمدلة)
 أي الابتداء بها (قوله وقدم البسملة على الحمد) مستأنف استئنافا نيبا جواب عن
 سؤال مقدر بأن التعارض يستدفع بتقديم الحمد على البسملة أيضا فقدم بتقديمه عليها
 فيكون الابتداء به حقيقة مقبوا واضافوا بها الإضافي فقط (قوله عملا) لا وفي اقتداء (قوله
 واختار) أي المصنف حموية شخصية (قوله الفعلية) أي المنبوية بالفعل لتصديرها
 به نسبة السكلى لجزء (قوله الاسمية) أي المنبوية للاسم لتصديرها به كذلك (قوله
 هنا) أي في صيغة الحمد (قوله وفيما يأتي) أي في نأله ونصلي (قوله قصد الخ) مقبول
 له لاختار الفعالية هنا وفيما يأتي (قوله بمضمونها) أي المعنى الذي تضمنته الجملة ودلت
 عليه من الحمد وانصلا والسؤال (قوله على وجه النبات) اضافته لليبان (قوله
 والدوام) مصنف تفسير وأفت كلامه ان الاسمية تفيد دوام مضمونها وهو كذلك لكن
 يوضحها بل بواسطة المدون اليها عن التسمية (قوله وأتى) أي المصنف حموية شخصية
 دفع بها ما يقال لتعبير بنون العظمة لا يتناسب مقام الحمد لأن الفرض منه تعظيم الحمد
 لا الحمد فقط تناسبه تذلل الحمد وتواضعه واظهاره عظمة الحمد (قوله بنون)

اظهار للمزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امتثالاً لقوله تعالى وما
 بعد ربك فحدث أي نعمه حمداً بليغة (على توفيقه) ثانياً أي خلقه قدرة الطاعة فينا
 عكس الخذلان فانه خلق قدرة المصيبة واما حمد الله على التوفيق أي في مقابلته
 لا مطلقاً لان الاول واجب والثاني مندوب (ونسأله طريقة

العظمة) اضافة الدال للدلول (قوله اظهاراً الخ) مفعول له لاقى الخ (قوله
 للمزومها) أي العظمة (قوله من تعظيم الى آخره) بيان للمزومها (قوله
 بتأهيله) أي جملة أهلاً وقابلاً تصوير لتعظيم الله تعالى له والاولى بجملة طالباً
 (قوله امتثالاً الخ) علة للمعلول مع علة أي فالتصوير المناسب لمقام الخذلانها
 لاظهار نعم المحمود الموجبة لخدمته تعظيمة وحمده (قوله أي نعمه) هو
 لفظ المتن أتى به الشارح هنا ليقرب به من معموله لطول الفصل بينهما بكلام الشارح
 (قوله بليغاً) أي مطابقاً لمقتضى حاله من اظهار عظمة المحمود والتحدث بدمته
 للموجة لخدمه (قوله خلقه) جنس شمل التوفيق وغيره (قوله قدرة) فصل
 مخرج خلقه تعالى غيرها واطافة قدرة الطاعة فصل مخرج الخذلان وقدرة
 الطاعة الكسب المقارن لها فلا يدخل في التعريف حالة الكافر وانفاس حتى
 نخرج بزيادة وتسهيل سيل الخير (قوله عكس) أي ضد ومقابل (قوله فانه)
 أي الخذلان الخ علة عكس الخ (قوله) حمد أي المصنف حملياً شخصية (قوله
 لا مطلقاً) أي في مقابلة الذات والصفات غير الفعلية لا خالياً عن محمود عليه اذ هو من
 أركان الحمد فيتنى الحمد بالتفاته وتسمية الحمد على الذات والصفات غير الفعلية مطلقاً
 اصطلاحاً فلا مشاحة فيه أنه مقيد بالذات أو الصفات فلا وجه لتسميته مطلقاً (قوله
 لان الاول) أي الحمد على التوفيق علة لخدمه عليه لا مطلقاً أو وردان عبارة المصنف فيها
 حمد مطلق أيضاً بقوله نعمه الله ومقيد بقوله على توفيقه. كيف قال الشارح لا مطلقاً
 واجب بأن المعنى لا مطلقاً فقط (قوله واجب) أي لقوله تعالى واشكر الى ولا
 تكفرون وقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد وقوله
 تعالى واما بنعمة ربك فحدث ابن السكيت شكر للتم واجب بالسرع وهذا على ظاهره
 ان أريد شكر القاب أي اعتقاد ان كل نعمة من الله تعالى لقوله تعالى وما بكم من نعمة
 فمن الله وان أريد شكر اللسان فمعنى وجوه كون ثوابه كتواب الواجب على انه
 واجب في الممررة (قوله والثاني) أي الحمد المطلق للذات والصفات غير الفعلية لفظاً
 ونية (قوله مندوب) أي لا ليس من الشكر الواجب بالنص والمراد ما زاد على المرة.

(على توفيقه) أي خلق الله
 سبحانه وتعالى القدرة
 على الطاعة أي الكسب
 المقارن لها فخدمه مقيد
 فهو من الشكر الواجب
 وكون الجملة لانشاء الحمد
 أولى من كونها للاخبارية
 لاحتماله عدم وقوعه وان
 تضمن التاء على المحمود
 بكونه أهلاً لان يحمده
 وهو حمد لكنه لا يبادل
 الصريح (ونسأله) أي
 الله سبحانه وتعالى (طريقة

هادية) أى دالة لتاعلي الطريق المستقيم وفي نسخة ونسأله هداية طريقه (ونصلي على محمد) من الصلاة عليه المأمور بها في خبر أمرنا الله أن نصلي عليك

والافهوا واجب أيضاً (قوله هادية) نسبة الهداية للطريق مجاز عقلى والحقيقة العقلية نسبتها الى الله تعالى (قوله أى دالة لتاعلي الطريق المستقيم) المراد بالطريق الدالة المعرفة ونور البصيرة وبالطريق المدلول عليه قواعد الاسلام وشريعة النبي عليه الصلاة والسلام والقواعد الحقة الصحيحة فنابر المدلول الدال وزال الاشكال (قوله هداية طريقه) أى الهداية فيها أو اليها وهذه أولى لرعاية السجع (قوله ونصلي الخ) الحكمة في ابتداء التصانيف بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انه يجب على الماقل أن يسأل الله تعالى كل ما يحتاج اليه ولو حقيراً كالحق القدر وشراك النعل كما في الحديث ولما كان السؤال يستدعي ملامحة وقراباً منضوياً بين السائل والمسؤل وانسنى ذلك هنالك كون الحق تعالى في غاية النزاهة والتقدس والسائلين موصوفين بالملاتق البشرية والموافق الدنيوية احتاج واسطة لهاجهتان جهة مجرد وجهة تعلق وهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأعلامهم رتبة وأرقمهم درجة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهو الواسطة في جميع النعم فوجب القيام بحقه بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم واحتاتف في اتفاهه بها فليل به لقبول الكامل الحادث الزيادة وقيل بمدمه لان الله تعالى شرفه عن ان يكون من هودونه ومحتاج اليه سبباً في نفسه ووفق بينهما بنظر الاول للحقيقة وسلوك الثاني سبيل الادب واشتبر القطع قبولها واستشكلى بلزوم القطع بمولى المصلى عليه مؤمناً ولا سبيل اليه وأجيب بأن قبولها شرطه مؤمناً وبأن قبولها يكون بتخفيف العذاب عن مات كافر أو بأن لهاجهتين جهة حصول المطلوب للنبي صلى الله عليه وسلم وهي التقطية وجهة ائابة المصلى عليها وهي مفوضة لمشيئة الله تعالى كسائر الاعمال واختلف هل الاولى زيادة لفظ السيد تأدياً أو عدمها اتباعاً للوارد (قوله من الصلاة المأمور بها الخ) دفع به ما يقال صيغة نصلي خبرية عن صلاة حالية أو استقبالية بصيغة طلبية والاحبار بذلك ليس صلاة فلم يحصل المطلوبينها وحاصل الجواب انها مستملة في الطلب فهي خبرية لفظاً انشائية معنى فحصل بها المطلوب معنى (قوله من الصلاة المأمور بها) أى دعائنا له بأن الله تعالى يصلي عليه لقصورنا عما يناسبه ومجزنا عنه فتكون الصلاة من الرب الكامل على النبي الفاضل (قوله في خبر أمرنا الله أن نصلي عليك) أى بقوله تعالى

هادية) أى دالة للاستقامتها
أى معرفة ونور بصيرة
على قواعد الاسلام
وشريعة سيدنا محمد
عليه أفضل الصلاة
والسلام وفي نسخة هداية
طريقه أى الهداية فيها
أولها وهي أولى بالسجع
(ونصلي) أى نطلب من
الله سبحانه وتعالى ان
يصلي (علي) سيدنا (محمد)
أى برحمه رحمة مقرونة
بتعظيمه

فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد إلى آخره وهي من الله رحمة
ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء (و) على (عترته) بالثناء
فوق أي أهل بيته ظهر ورد به وقبل أزواجه وذريته وقبل أهله وعشيرته
صلاوا عليه وادافه خير البيان (قوله فكيف نصلي عليك) أي بأي صيغة نصلي عليك
(قوله فقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله اللهم صل على محمد الخ) أشار بقوله
الخ إلى تمام الصيغة وهو كما في رواية ابن سعد رضي الله عنه قلت يا رسول الله أمرنا
الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلواتنا فكتبت ثم قال
قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى
آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد والسلام كما علمتم اه
نقله شيخ الإسلام الشارح في الأعلام في أحاديث الأحكام عن ابن سعد فليس في هذه
الرواية كما صليت على إبراهيم ولا كما باركت على إبراهيم وفي رواية عن كعب بن جراح
ففي شرح الروض عنه قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن
صلينا عليك في صلواتنا قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على
إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد فليس في هذه الرواية في العالمين (قوله وهي) أي
معنى الصلاة (قوله رحمة) أي مطلقاً أو مقرونة بتعظيم المصلي عليه والظاهر أنه
معنى لنسب حقيقي وقولهم الصلاة في اللغة الدعاء معناه إذا كانت من غيره تعالى كما دعي
(قوله استغفار) أي طلب مغفرة ولا يخفى أنه دعاء فلامه معنى للمقابلة وأجيب بأنه لما
كانت صلاة الملائكة دعاءً بشي خاص بخلاف صلاة غيرهم احتجج للتميين والمقابلة
لكن ورد في حديث جلوس المصلي في مصلاه تفسير صلاة الملائكة بطلب المغفرة
والرحمة ونصه أن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه تقول اللهم اغفر له
اللهم ارحمه فلذا قال بعضهم الحق أن صلاة الملائكة مطلق الدعاء (قوله ومن
الآدميين) أي والجن (قوله ودعاء) عطف تفسير (قوله بالثناء) أي من فوق
السكنة عقب عين مهملة مكسورة (قوله أهل بيته) هم علي وفاطمة والحسن
والحسين وآلهما المؤمنون وقدم هذا لوروده في الحديث (قوله به) أي تفسير
عترته بأهل بيته بقوله عترتي أهل بيتي (قوله أزواجه وذريته) هذا المعنى لا يشمل
علياً كرم الله وجهه ويشمل ما بعد الحسن والحسين من ذريتهما (قوله أهله
وعشيرته) هذا المعنى يشمل علياً ومن ليس من ذريته من أقاربه صلى الله عليه

(و) على (عترته) بكسر
العين المهملة وسكون الـ
(فوق) أي أهل بيت
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الادنين وقيل نسله ورهطه الادنين وعليه اقصر الجوهري (أجمعين)
 تأكيد (أما بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وكان النبي صلى
 الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة
 وما بعدها (فهذه) المؤلفات الحاضرة ذهنياً ان ألفت بعد الخطبة وخارجاً أيضاً

وسلم (قوله الادنين) أي الاقربين اسم تفضيل من دنا أصله أدنوين قلبت الواو
 ألفاً لفتحها عقب فتح وحذفت لالتقاء الساكنين مفعول بمحذوف أي أعني
 أخرج به الابداع منها (قوله نسله ورهطه) قريب مما قبله ومعنى الشبهة
 والرهط القوم والقبيلة (قوله أما بعد فهذه الخ) الاصل مهما يكن من شيء
 فأقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة هذه الخ فهي قضية شرطية متصلة
 اتصافية اذ لا علاقة لاستلزام المقدم التالي (قوله للانتقال) أي عنده (قوله
 أسلوب) بضم الهمز أي نوع من الكلام (قوله الى آخر) بفتح الهمزة والحاء
 المعجمة أي لا يناسب المتقل عنه فتكسب الانتصاب شبها بالخاص وهو الانتقال
 الى المناسب بسبب اشعارها بالانتقال الى الجملة فلا يطرُق الذهن بقية فيكون
 الانتقال اليه اقتضاباً محضاً (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بها)
 أشار به الى ان الايمان بها سنة (قوله والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة
 الخ) أي لانه الاصل المدول عنه للاختصار فحذف مهما يكن من شيء وعوضت
 عنهما أما فلهما ما لهما من لصوق الاسم والفاء اقامة لللازم مقام اللزوم
 وابقاء لآره في الجملة وتقديره صريح في أن بعد متعلقة بالشرط وهو صحيح
 ولكن الاولى جعلها متعلقة بالجزء والتقدير مهما يكن من شيء فأقول
 بعد البسملة والحمدلة هذه الخ ايكون الشرط وجود شيء مطلق وهو محقق
 فيتحقق جزاءه ولان طلب ابتدائه بها يستدعي تقييده ببعديتها ولاداعي
 تنفيذ الشرط بها (قوله فهذه الخ) حملياً شخصية (قوله المؤلفات) أي التي
 هي الالفاظ أو المعاني أو النقوش أو ما ركب من اثنين منها أو من الثلاثة
 واختار الاول لاحتياج المعاني الى الالفاظ وعدم تيسر النقوش لكل أحد
 (قوله الحاضرة ذهنياً) أي فقط الخ ظاهر على ان المشار اليه النقوش وحدها أو
 مع الالفاظ أو المعاني أو معهما أما على انه الالفاظ وحدها أو المعاني كذلك أوهما
 فهي حاضرة ذهنياً فقط مطلقاً اذ المراد الالفاظ الذهنية لانها القارة وأما

(أجمعين اما بعد) بفتح الهمزة
 وشد انيم حرف شرط
 وتفصيل نائب مهما يكن
 والاصل مهما يكن من شيء
 (قوله) أقول (هذه) أي
 الالفاظ الذهنية المخصوصة
 الدالة على معانيها

ان آلت قلبها (رسالة) لطيفة (في) علم (التلطق) وهو آلة قانونية

اللسانية فيقاله تندم بمجرد التلطق بها والسر في الاشارة الى المعاني أو الافانظ
 الاشارة الى اتقانها وقوة استحضارها حتى صارت كأنها مبصرة عند المخاطب
 والى كمال فطنته حتى بانغ مبلغاً صارت المعاني، عمده كالمبصر واستحق أن يشار
 له الى المقول بما يشار به الى المحسوس المبصر وفي هذا حث له على تحصيل
 المعاني (قوله رسالة) بكسر الراء مشتقة من الرسل بفتح الراء وسكون الين
 وهو الانبثاق على تودة يقال ناقتة رسل أى سهلة السير فقيهه اشارة واضحة
 الى سهولة هذا المؤلف وقتها كما وان عظم حكيفاً وسبب تسميته المؤلف
 المختصر رسالة ان أهل البادية والافانظ النائية التي هي من العلماء خالية اذا
 أشكل عليهم أمر كتبوا صورته في أوراق قليلة وبشواها الى الامصار يستفتون
 علماءها فيجيون عنها ويرسلونها الى السائلين فسيه المؤلف الصغير المبعوث
 الى الطالبين بالرسالة المبعوثه من السائلين الى العلماء وبالعكس في الخفة
 والبعث على سبيل التصريحية ثم صار حقيقة عرفية (قوله لطيفة) أى حسنة
 الوضع بدبغة الصنع والقلة المفادة برسالة راجحة لذات والمطابقة راجحة للصنى
 والترتيب فلا تكرر (قوله التلطق) يطلق في الاصل على التلطق اللساني وعلى
 ادراك المقولات وهذا العلم يقوي هذين المئين ويلتص بهما سبيل السداد
 فلذا سمي منطقاً (قوله آلة قانونية الخ) لا بد لمن أراد الشروع في فن من
 تصوره بوجه ما والا فلا يمكنه توجيه نفسه لامتناع توجهها الى الجهول بكل وجه
 وعلمه بان له فائدة ما والا كان اشتغاله به عبثاً والواجب صناعة تصوره بمحده
 أو رسمه ليكون على بصيرة في اشتغاله به وتزداد البصيرة بمعرفة موضوعه
 وفائدته وأنها معتبرة بالنظر الى المشقة في تحصيله فلذا عرفه الشارح وبين
 موضوعه وفائدته والآلة هي الواسطة في وصول أثر الفاعل الى المفعول كقلم
 الكاتب وقواعد التلطق تنوصل بها النفس الى معرفة الجهولات التصورية
 والتصديقية وقوله قانونية أى منسوبة الى القانون نسبة الجزئي الى كليته
 وهو لفظ يوناني ويرادفه في اللغة العربية القاعدة وهي القضية الكلية التي
 يتعرف بها أحكام جزئيات موضوعها بمجمل الجزئي موضوعها موضوع القاعدة
 محمولا وجمل القضية الحاصلة منهما صغرى للقاعدة فيتألف منهما قياس على
 هيئة الشكل الاول فتبجته مشتقة على ثبوت محمول القاعدة لجزئي موضوعها

المختصة (رسالة) أي
 مؤلف صغير الحجم
 ولكنه كثير العلم (في)
 بيان (التلطق) بفتح الميم
 وسكون التون وكسر الطاء
 الموهل ففاق أصل معناه
 التلطق اللساني وادراك
 المقولات أو زمانه أو مكانه
 لأنه مصدر مبني صالح
 لثلاثة ثم نقل للقواعد
 المختصة التي

تصمم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وموضوعه للمعلومات التصورية والتصديقية وقائده الاحتراز عن الخطأ

بأن تقول مثلا زيدانسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان فصله عن جرح الآلة الجزئية كالعلم والمنشار (قوله تصمم مراعاتها الخ) فصل مخرج ماءدا المنطق ومعنى تصمم تحفظ وقوله مراعاتها اشارة الى أن نفس المنطق لا يصمم الذهن عن الخطأ والالتمع من منطقي خطأ أصلا واللازم باطل فكثيراً ما أخطأ من لم يراع المنطق وهو عالم به وحافظ لقواعده (قوله الذهن) أى القوة للمهنية لنفس معرفة المجهولات التصورية والتصديقية والفكر حركة النفس في المعقولات للتوصل الى المجهولات وهذا التعريف على انه آلة وقال بعضهم انه علم وهو المشهور وعليه فيعرف بأنه علم يعرف به الفكر الصحيح من الفاسد قاله السيد وفق بينهما بنظر الاول الى انه ليس مقصوداً لذاته وان كانت قواعده مدونة كسائر العلوم ونظر الثاني لذات القواعد (قوله وموضوعه الخ) في الشمسية موضوع كل عام ما يبحث في العلم عن عوارض الذاتية أى التي تعرض لذاته أو مساويه أو جزئه الاول كالمنعجب العارض للانسان لذاته والثاني كالمضحك العارض للانسان بواسطة المنعجب والثالث كالحركة بالارادة العارضة له بواسطة الحيوان وسببت ذاتية لاستنادها لذات المعروض مباشرة أو بواسطة واحترز بالذاتية عن العوارض الترتيبية التي تعرض للشيء بواسطة أمر خارج أعين منه كالحركة العارضة للابيض بواسطة كونه جسماً أو أخص كالمضحك العارض للحيوان بواسطة كونه انساناً أو ميان له كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار أو الشمس وسببت غريبة لعدم استنادها للمعروض (قوله المعلومات) التصورية والتصديقية أى من حيث صحة التوصل بها الى مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث توقف الموصل الى ذلك عليها توقفاً قريباً أو بعيداً أمثال البحث عن المعلومات التصورية من حيث التوصل بها البحث عن كون القول الشارح حذاً تاماً أو ناقصاً أو رسيماً كذلك أو ترميزاً لفظياً أو بالثال أو بالتسميم وكونه مطرداً منكمساً أولاً ومثال البحث عما يتوقف الموصل الى التصور عليه توقفاً قريباً البحث عن السكلي بكونه جنساً أو نوعاً أو فصلاً أو خاصة أو عرضاً عاماً ومثال البحث عما يتوقف

تصمم مراعاتها الذهن عن
الخطأ في فكره لتسدبدها
المنطق والادراك وسلوكها
بها سبيل انسداد وصار
حقيقة عرفية فيها
وموضوعه المضمونات
التصورية والتصديقية
من حيث صحة التوصل
بها الى مجهول تصوري
أو تصديقي أو من حيث
توقف الموصل اليه عليها
توقفاً قريباً أو بعيداً
وقائده الاحتراز عن
الخطأ

في الفكر (أوردنا فيها ما يجب) اصطلاحاً (استحضاره لمن يتدىء في

شيء من العلوم)

عليه توقفاً ببدء البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً وعن السكلي بكونه ذاتياً أو عرضياً والبحث عن اللفظ بكونه مفرداً أو مؤلفاً ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث صحة التوصل بها الى مجهول تصديقي البحث عن القياس بكونه افتراضياً أو استثنائياً وبكونه على الشكل الاول أو الثاني أو الثالث أو الرابع وبكونه من أي ضرب منها وبكونه مستوفياً شروط إنتاج شكله أولاً وبكونه برهاناً أو جدلاً أو خطابة أو شعراً أو فلسفة ومثال البحث عنها من جهة توقف الموصل الى التصديق عليها توقفاً قريباً البحث عن المركب بكونه قضية وبكونها عملية أو شرطية لزومية أو اتفاقية أو منفصلة حقيقية أو مانعة جمع فقط أو نحو ذلك عند اتفاقية وبكونها مخصوصة أو محصورة كمية أو جزئية أو مهمة وبكونها محصنة أو معدونة وبكونها حقيقية أو خارجية وبكونها تقيضاً أو عكساً مستوياً أو عكس تقيضاً واقعياً أو مخالفاً وبكونها لازماً أو ملزوماً ومثال البحث عما يتوقف عليه القياس توقفاً ببدء البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً وبكونه أصغر أو أكبر أو وسطاً وبكونه موضوعاً أو محمولاً أو مقدماً أو تالياً وسميت المعلومات ونحوها موضوعاً لأنها توضع في مسائله ونحمل عليها عوارضها الذاتية فيصير المؤلف منها قضية ومثله نحو الانسان ونوع والحيوان جنس والناطق فصل والحيوان الناطق حد تام للانسان والجسم الناطق حد ناقص له ونحو زيد كاتب عملية شخصية وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود شرطية متصلة لزومية والمدد اما زوج واما فرد متفصلة حقيقية والماء متغير وكل متغير حادث قياس افتراضي حتمي من الشكل الاول من ضربه الاول (قوله في الفكر) أي تركيب أجزاء القول للشارح والحجة (قوله أوردنا) أي آيينا وضمننا وفيه إشارة الى تشبيه الرسالة والقواعد التي فيها بالماء في كمال النفع (قوله فيها) أي الرسالة التي هي عبارة عن الالفاظ الخاصة على المختار (قوله ما يجب استحضاره) أي من قواعد المنطق فالظرفية من ظرفية المدلول في الدال فلا إشكال (قوله اصطلاحاً) أفاد به ان الوجوب ليس شرعياً يستحق بمثله

في الفكر ونمت رسالة بجملة (أوردنا) أي بينا (فيها) أي الرسالة (ما) أي معاني (يجب) وجوباً اصطلاحياً بحيث يحكم باصابتها من قام به وخطأ من لم يقيم به وفاعل يجب (استحضاره) أي معرفته وملاحظته والماء قائداً وذكره مراعاة لفظه وتنازع يجب واستحضار (ان) بكسر اللام وقع الميم أي الشخص الذي أراد ان (يتدىء) أي يشرع (في) الاشتغال به (شيء من العلوم) أي القواعد المدونة غير المنطق ويستعين بما استحضره على فهم ما يشرع فيه ويستصممه

فقد قال الفزاري من لا معرفة له بالمنطق لا لغة بله وسماه معيار العلوم
وحصر المصنف

التراب وتاركة المقاب وانما هو اصطلاح - بلناطقه بوصف موافقه بأنه مصيب
ومخالفه بأنه مخطيء نقول المصنف لمن يتدىء في شيء من العلوم اذ
لا يجب عليه شرعاً الا اذا اراد علم التوحيد لتوقف تحرير عقائده ودلائلها
ودفع الشبه عنها عليه واعلم ان الكتب المأولة في المتعلق قسماً قسم خال
عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب والشمسية ومختصر ابن عرفة ومختصر
النوسى والسلم وهذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو
فرض كفاية لان تحرير العقائد الاسلامية ودفع الشبه عنها فرض كفاية
وكلاهما يتوقف على حصول الملكة في هذا الفن وكل ما يتوقف عليه
الواجب فهو واجب بل ندالي بعضهم وجعله فرضاً عينياً لتوقف تحرير
العقائد عليه وقسم مشتمل على شبه الفلاسفة كالشفاء والطوالع والمناجيع
والمواقف والمقاصد وفي الاشتغال به خلاف قليل بمنه مطلقاً وقيد
بجوازه كذلك وقيد بجوازه بشرط تصحيح العقائد بممارسة الكتاب
والسنة وكالقرينة بحيث يمكنه الشخص من تلك الشبه (قوله فقد
قال الفزاري) بتخفيف الزام نسبة المنزل وذلك لان والده كان ينزل
الصوف ويبيعه بدكانه بطوس واسمه محمد بن محمد بن محمد بن أحمد وقد
بطوس سنة خمسين وأربعمائة وكتبته أبو حنيفة واتفق له في آخر عمره انه رآه
ابن المقري في برية بقرعة وعكاز تاركا للتدريس والافتاء فسأله عن سببه فقال
تركت هوى لبلى وسعدي بمنزل وعهدت الى مصحوب اول منزل
وتاديت بالاسواق مهلاً فهذه منازل من تهوى رويدك فانزل
غزلت لهم غزلاً رقيقاً فلم أجند لفزاري ناسجاً فكسرت مغزلي
عنه لقوله يجب استحضاره الخ (قوله لا لغة) بكسر الهمزة أى لا ونوق
ولا اعتداد ولا اعتبار لانه لا يؤمن عليه من الخطأ في فكره (قوله
معيار) كيزان لفظاً ومعنى لانه يعرف به الفكر الصحيح والفاقد كما يعلم
بالميزان الحسى تمام الموزون ونقصه ويطلق المعيار على العلامة أيضاً كما في
قوله الامتناء معيار العموم (قوله وحصر المصنف الخ) سبب الحصر

من الخطأ فيه قال خجة
الاسلام الامام الفزاري رضى
الله تعالى عنه من لا معرفة
له بالمنطق لا لغة بله وسماه
معيار العلوم وقيد ايراد
ما يجب استحضاره بقوله حال
كوفى

(مستبيناً بالله تعالى) أي تنزه عن كل ٢٠ قصر أي طالباً منه سبحانه وتعالى خلق إراداً ما يجب استحضاره

المقصود في رسالته في خمسة أبحاث بحث الالفاظ وبحث الكليات الحس
وبحث التصورات وبحث التغذية وبحث القياس (مستبيناً بالله تعالى) أي
طالباً منه انعمونة على اكمالها (انه مفيض الخير والجلود) أي المطاه على
عباده هنا (ايساغوجي) هو لفظ يوناني معناه الكليات

اما الجمل كحصر الكل في أجزائه واما الاستقراء وهو تتبع أفراد
الشيء بحيث لا يترك منها فرد بحسب الطاقة البشرية كحصر الحيوان فيمن
يحرك فكما الاسفل عند وضعه واما العقل كحصر العالم في جوهر وعرض
(قوله المقصود) أي سواء كان قصده لذاته كالقول الشارح ومقدمته
والحجة ومقدمتها أو لتوقف المقصود لذاته عليه كاقسام اللفظ والدلالة
(قوله في رسالته) أي منها وينزعم كونه مقصوداً من الشارح لوضوحها
فيه بحيث لا يخرج عنه (قوله بحث) أصله التفتيش في الارض بنحو عود
ثم نقل للمثلية الخفية للملاحة اعجازاً اذ جرت طائفتهم به عند التأمل فيها
(قوله بحث الالفاظ) أي واندلالة (قوله التصورات) أي القول الشارح ولو
عبر به لكان أولى لشمون التصورات الكليات أيضاً (قوله القضايا)
أي شرح حقيقتها واقسامها وتناقضها وعكسها (قوله القياس) أي
شرح ماهيته واقسامه من افتراضي واستثنائي وحلي وشرطي وبرهان
وجدل وخطابة وشعر ومغالطة (قوله مستبيناً) حال من قاعل أوردنا
والمطابقة بينهما في الافراد لاستعمال نافي التكلم وحده المعظم نفسه (قوله
على اكمالها) خصه الشارح لقربة المقام والاهتمام بما هو بصدده وان كان
حذف الممول يفيد العموم (قوله انه) أي الله تبارك وتعالى في قوة
العلمة لقوله مستبيناً بالله تعالى (قوله مفيض) أي معطي عطاء كثيراً (قوله
الخير) أي ما فيه نفع (قوله والجلود) أي اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على
وجه ينبغي عطف خاص على عام لعدم تخصيص الخير بما ينبغي الخ (قوله
يوناني) يضم المثناة تحت أي منسوب ليونان صنف من النجم لو ضمه
في لغتهم (قوله معناه) أي الذي نقله اليه المتألفه قيل انه مركب من ثلاث
كلمات في لغتهم ايسا ومعناه أنت وأغو ومعناه أنا واكي بالكاف ومعناه
ثم يفتح الثلاثة أي اجلس أنت وأنا هناك نبحث في الكليات الحس ثم

وكسبه لا المشاركة فيه لتسهيله
اذ لا شريك له سبحانه وتعالى
في خالق أفعال انباده فسه
وقوع افعالهم بين قدرة الله
سبحانه وتعالى بالخلق وقدرة
العبد بالكسب بوقوعها بين
قدرتين خالقتين لتسهيلاها
فرضاً وتساوي التشبيه وادعي
دخول المشبه في المشبه به
وقد استعار الامانة من المشبه
به للمعشبه والقربة الحالية
واشتق منه مستبيناً على سبيل
الاستعارات الصريحة التبعية
(انه) أي الله سبحانه وتعالى
(مفيض) بضم الميم وكسر
الفاء وسكون المثناة تحت
فضاء معجمة أي مكثر اعطاء
(الخير) بفتح المعجمة وسكون
المثناة أي الشيء النافع (و)
مفيض (الجلود) بضم الجيم
وسكون الواو أي اعطاء ما
ينبغي لمن ينبغي اعطاؤه على
وجه ينبغي الاعطاء عليه
عطف خاص لا لطلاق اعطاء
الخبر عن تعيينه بما ينبغي الخ
وجملة انه مفيض الخير
والجلود مستأنفة استئنافاً بيانياً
جواب عن سؤال تقديره لم

الحسن الجنس والتوع والفصل والخاصة والعرض العام وقيل معناه المدخل أي مكان الدخول في المنطق سمي ذلك به باسم الحكيم الذي استخرجوه ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه في كل مسألة بقوله يا يساغوجي الحال كذا وكذا وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير

ففيه المتاطقة بمد ابدال الكاف جيا وحذف همز الكلمتين الاخيرتين للكليات الحسن (قوله الحسن) وجه حصرها فيها ان الكلبي اما تمام المساهية أولا والثاني اما داخل فيها أولا وكل من الاخيرين اما مساو طا او اعم منها (قوله الجنس) هو جزء المساهية المشترك بينها وبين غيرها كالحيوان المشترك بين الانسان وغيره من انواعه وقدمه على النوع لان الجنس جزء النوع وعلى الفصل لانه يقال في جواب ماهو بحسب الشريعة فقط والفصل يقال في جواب أي شيء هو في ذاته وعلى الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان (قونه والنوع) هو تمام المساهية كالانسان بالنسبة لافراده وقدمه على الفصل لان النوع يقال في جواب ماهو بحسب الشريعة تارة والخصوصية اخري (قونه والفصل) هو جزء المساهية المساوي لها وقدمه على الخاصة والعرض لاناه لانه ذاتي وهما عرضيان (قونه والخاصة) هي اوصاف المعارض للماهية القاصر عنها وقدمها على العرض العام لاختصاصها بالمساهية (قونه والعرض العام) هو المعارض للماهية المشتركة بينهما وبين غيرها (قونه ذلك) أي المذكور وهو الكليات الحسن واتى بشارته التمييز نضون الفاصل بينهما (قونه به) أي يساغوجي (قونه باسم الحكيم) يدل من به فهي من تسمية الشيء باسم واضمه لعلاقة التسمية وله اسم آخر وهو اوسط بكسر الهمزة وفتح الراء والسين والطاء المهملين وله اسم آخر ايضاً وهو ارسطاطليس (قونه وقيل باسم متعلم) وذلك ان حكيماً استخرج الكليات الحسن وجعلها عند رجب اسمه يساغوجي فصالحها فلم يفهمها فلما رجع الحكيم فراها عليه فصار يقول له يا يساغوجي الحال كذا وكذا فسيت باسمه للمناسبة بينهما في الجملة والمشهور ان يساغوجي اسم لوردة ذات أوراق خمسة فتقول للكليات للمساهية في الحسن (قونه وفي نسخ الح) أي فان

الذين المعجمة وكسر الجيم يوناني مركب من ثلاث كلمات أصله ايساغواكي ومعنى ايسا أنت ومعنى اغوا أو معنى أي ثم يفتح التثنية والميم متفلاً أي اجلس أنت وأنا هناك نبحث في الكليات الحسن فحذف من همز اغوو همزاً كي وأبدل الكاف جيا وسمي به الكليات الحسن وقيل انه اسم الحكيم الذي استخرجها ودونها وقيل اسم بليغته ثم نقل اليها وقيل اسم وردة ذات أوراق خمس ثم نقل اليها للمساهية في الحسن ثم صار حقيقة عرفية فيها فهي المراد هنا ولما كانت متوقفة على اللفظ واقسامه والدلالة واقسامها بدأها فقال

ولما كانت معرفة الكلّيات الحسّ تنوقف على معرفة الدلالات
الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وأقسام اللفظ بدأ بيانها فقال (اللفظ
الدال بالوضع) وهو ما وضع لمعنى (يدل) بتوسط الوضع (على) تمام (ما وضع
وقفت على نسخة مخالفة لما شرحته فلا تنبني الى خطأ أو سهو (قوله
ولما كانت معرفة الكلّيات الخ) جواب سؤال نشأ من قوله وموضوعه
المعلومات التصويرية والتصديقية وهو ما وجه بحث المنطقي عن اللفظ
ودلالته مع خروجها عن موضوعه (قوله الكلّيات) أي ما هيأها
وأقسامها وما يتعلق بها (قوله تنوقف الخ) أقسام التوقف خمسة
توقف شرعي كتوقف لاطالعة في الكتاب على مقدمته وتوقف شمورى
كتوقف العرف بفتح الراء على تعريفه وتوقف وجودى كتوقف
الكل على أجزائه وتوقف تأثيرى كتوقف الممول على علته الفاعلية
وتوقف شرطي كتوقف المشروط على شرطه وما هنا من الاول
(قوله المطابقة الخ) بيان للدلالات الثلاث (قوله وأقسام اللفظ)
عطف على الدلالات (قوله بيانها) أي الدلالات وأقسام اللفظ (قوله
اللفظ) احتراز به عن غيره كالكتابة والاشارة والعقد والنصب فلم يمتروا
دلالة كما يأتي (قوله بالوضع) أي تعيين اللفظ للمعنى احتراز به عن
اللفظ الدال بالمقل أو النصب فلم يمتروا دلالة كما يأتي أيضاً (قوله
وهو) أي اللفظ الدال بالوضع (قوله) وضع بضم فكسر أي عين (قوله
بتوسط الوضع) أي تمام المعنى دفع به قض كل تعريف من تعاريف
الدلالات الثلاث بالآخرين وسأينه ان شاء الله تعالى (قوله على تمام) أي
جميع قبل لا حاجة اليه لان اللفظ انما يوضع ليدل على تمام ما وضع له وأجيب
بأنه احتراز به عن دلالة اللفظ على نفسه نحو زيد ثلاثي ورد بأنها مطابقة
لا تخرج بلفظ التام لان اللفظ وضع لنفسه كما وضع لمناه أقول لا يزد
البحث من أصله لان وضعه تمام معنى لا يمنع دلالة على جزئه أو لازمه
بجواز كما يدل على تمامه حقيقة فاحتراز بلفظ تمام في تعريف المطابقة عن
دلالته على جزئه أو لازمه وعدل عن جميع لاشارة بالتركيب فلا يشمل
الدلالة على بسيط (قوله وضع) بضم فكسر نائب فاعله ضمير اللفظ

وسكون الضاد المنجمة فعين
مهمة أي التبيين من الواضع
لمعنى بحيث متى استعمل فهو
المراد به اعلم ان المتقدمين
غرفوا الدلالة بأنهم أمر
من أمر فأورد عليه ان المفهم
صفة للشخص الفاهم والدلالة
صفة للدال فما متباينان
وان اللفظ يتصف بالدلالة
بمجرد وضعه وبعدها تعمله
والتعريف يقتضى انه لا
يوصف بهما الاحال استعماله
قال صواب تعريفها بأنها كون
أمر بحيث يفهم منه أمر
آخر وأجيب عن الاول بأن
سببه قطع العامل عن مموله
واعتبار مجرد الفهم وليس
التعريف كذلك بل هو
فهم من أمر ولا شك ان
الفهم من الامر صفة للامر
المفهم الدال وعن الثاني بأن
وصف اللفظ بالدلالة قبل
استعماله مجاز باعتبار ما يؤول
ليه ويمد مجاز باعتبار ما كان
والتعريف انما هو للحقيقة
وخبر اللفظ الدال بالوضع
(يدل) بفتح التاء تحت وضم
الدال المهمل وبشد اللام أي

عائداً وصلة يدل (ب) دلالة
تسمى بدلالة (المطابقة)
بضم الميم وفتح الموحدة
لمطابقة الدال لمذلوله أى
موافقته (و) اللفظ الدال
بالوضع يدل باعتبار وضعه
لتمام ما وضع له (على جزئه)
أى المعنى الذى وضع له فى
ضمن دلالته على تمام ما وضع
له فهو فهم واحد له اعتباران
اعتبار تعلقه بالتمام فهمى
مطابقة واعتبار تعلقه بجزئه
فهمى ضمن وقيل قبلها مقدمة
لها وقيل بعدها تأكيدها
(ب) دلالة نسي بدلالة
(التضمن) بفتح المثناة فوق
والضاد المعجمة وضم انيم
مقتلاً لتضمن المعنى الموضوع
له لجزئه المذلول عليه (ان)
بكسر فسكون حرف شرط
(كان له) أى الموضوع عنه
(جزئه) فان لم يكن له جزء
فليس للفظ الموضوع له
دلالة تضمن (و) اللفظ الدال
بالوضع يدل باعتبار وضعه
لتمام ما وضع له (على ما) أى
المعنى الذى (يلازمه) قاعته
المستتر قائداً ومفعوله ان يبرز

له بالمطابقة) لمطابقته أى موافقته له من قولهم طابق النعل النعل
إذا توائمتا (و) يدل (على جزئه) أى على جزء ما وضع له (بالتضمن)
لتضمن المعنى لجزئه (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى
ما يلازمه) أى ما يلازم ما وضع له (فى الذهن)
ولم يبرز مع جريانه على غير ما هو له لامن اللبس بناء على ان وجوب
ابرازه مطلقاً عند البصرى فى الصفة دون الفعل وعى طريقة والثانية
لا فرق بينهما فى وجوبه مطلقاً وعليها انصفت سلك سبيل الكوفى (قوله
بالمطابقة) أى بدلالة نسي مطابقة (قوله لمطابقته) أى المذلول الخ تعليل
لتسميتها مطابقة (قوله له) أى الدال أو الموضوع له (قوله وعلى جزئه)
أى فى ضمن دلالته على كله فهو فهم واحد لكن يصير تارة من حيث
تعلقه بالكل فيكون مطابقة وتارة يصير من حيث تعلقه بالجزء فى ضمن
الكل فيكون تضمناً وقيل فهم الجزء أولاً ثم فهم الكل وقيل بالعكس
فهما فهمان على الاخيرين والتضمن سابق على المطابقة على أولهما ومتأخر
عنها على ثانيهما والمراد على كل حال بتوسط وضع اللفظ لتام معناه لثلا
تمتضى التعاريف كما تقدم وسأبينه ان شاء الله تعالى (قوله لتضمن المعنى)
أى الذى وضع اللفظ له تعليل لتسميتها تضمناً (قوله له) أى المعنى الذى
استعمل اللفظ فيه (قوله بخلاف البسيط) أى فتفرد فيه المطابقة عن
التضمن ببيان لمفهوم ان كان له جزء (قوله كالنقطة) بضم التون مثال
لما وضع معنى بسيط (قوله وعلى ما يلازمه) أى معنى تصوره لازم
لتصور المعنى الذى وضع اللفظ له بلا احتياج الى واسطة والضرورة والملازمة
عدم الانفكاك بين شيئين والمقتضى منهما للآخر يسمى ملزوماً والآخر
يسمى لازماً (قوله فى الذهن) أى بحيث متى تصور فيه الملزوم تصور فيه لازمه
كلزوم الملوك لخدمتهما فيه احترازهما يلازمهما فى اثنان كقسط كسواد الغراب
والزنجى فالدلالة عليه ليست التزاماً لأن اللزوم الخارجى لا يكتفى فيه انتقال
الذهن من الملزوم الى لازمه متوقفه على تكرار المشاهدة فان لم يتكرر
مشاهدته كالأعمى ومن لم ير الغراب أصلاً يتصور الغراب ولا يجزم بلزوم
السواد له بل لا يتصوره عند تصور الغراب فن قال لنايب اطلاق اللزوم

ضمير المعنى الذى وضع اللفظ له وصلة يلازمه (فى الذهن) بكسر الدال المعجمة أى القوة التى تهيم النفس

بالالتزام) لالتزام المعنى أى استلزامه سواء لازمه فى الخارج أىضاً لا
(كالانسان فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أى الحيوان
أو الناطق (بالتضمن وعلى قابل العام وصنعة الكتابة بالالتزام) ودلالة

ايح الخارجى فقط فان اندارج على انتقال الذهن والخارجى يكفى فيه لم يصب
فضلا عن مخالفة الاصطلاح والله أعلم ولم يقل ان كان له لازم كما قال فى التضمن
ان كان له جزء فله سبب الامام فى قوله ان المطابقة تستلزم الالتزام اذ
كل معلوم لا بد له من لازم ذهنى يلزم من تصوره تصويره وهو كونه
ليس غير نفسه وان رد عليه بأن شرط الالتزام كون التزوم بينا أى
لا يحتاج لواسطة وكونه أخص أى يكفى فى حكم العقل بتصوره للتزوم
وحده كالتزوم الملوك لعددها وتزوم المغيرة المذكورة ليس كذلك اذ
لا يلزم من تصور معلوم تصور غيره فضلا عن مغايرته (قوله بالالتزام)
أى بدلالة تسمى التزاما (قوله بالالتزام المعنى) أى الموضوع له اللفظ
علة لتسميتها التزاما (قوله له) أى اللازم الذى دل عليه اللفظ (قوله
لازمه فى الخارج أيضا) أى أزوجية الأربعة وفردية الثلاثة (قوله أم لا)
أى كالمملكة لعددها كالجسر للعلمي والعلم للجهد والسمع للصمم والكلام
للكم قائما ملازمة له ذهنا بحيث متى تصور تصور لا خارجا (قوله
كالانسان) أى هذا اللفظ تمثيل للفظ الدال بالوضع ودلالته الثلاثة
(قوله وعلى قابل العلم الخ) أورد المحققين الدلجى انه لا يكفى تصور الانسان
فى حكم العقل بلزوم قابلية ما ذكر له فلزومها له بين بلدى الاعم وشرط
الالتزام التزوم الذهنى الين بلدى الاخص فدلالة الانسان على قابل
العلم الخ ليست التزاما وأجاب بأن المثال لا يشترط محته لانه مجرد
الايضاح فالبحث فيه ليس من شأن المحصلين وتبعه غيره أقول بل لزوم
القابلية المذكورة له بلدى الاخص كالتزوم الملوك لعددها لان حقيقة
حيوان ناطق أى مدرك للعلم وصنعة الكتابة وغيرها بالقوة والقابلية
فالتمثيل صحيح والآن أوفى بما وعدت به وذلك انه أورد على تعريف
المطابقة بالدلالة على تمام المعنى والتضمن بالدلالة على جزئه والالتزام
بالدلالة على لازمه الذهنى الين الاخص أنها غير مطردة أى لا يلزم من

والتصديقية سواء لازمه فى
الخارج أيضا كزوجية
الاشنين وفردية الثلاثة أو لا
كالمملكة لعددها واحتراز
عن ما يلزم فى الخارج فقط
كرواد الغراب فليست
الدلالة عليه التزاما (بدلالة
تسمى بدلالة (الالتزام)
لاستلزام المعنى الموضوع
نه ان معنى المدلول عليه ومثل
المصنف لثلاث اللات الثلاث
فقال (ك) لفظ (الانسان)
الموضوع للحيوان الناطق
(فانه) أى لفظ انسان
(يدل على الحيوان الناطق
بالمطابقة) (يدل على
أحدهما) أى الحيوان
أو الناطق (بالتضمن
(و) يدل على قابل) بكسر
الموحدة أى الصالح للاتصاف
(العلم) بكسر فكون أى
الادراك المطلق (وصنعة
الكتابة) اضافته للبيان
(بالالتزام) لان حقيقة
الانسان حيوان ناطق أى
قابل للعلم والكتابة وغيرها
فالتقبول المذكور لازم له
ذهنا لزوما بينا بالمعنى

(تنبهات الاول) معنى النزوم عدم الافعال فان لم يمتنع دليل فين بكسر المثانة مثقفة كما ذكر وان احتاج له كزوم الحدوث للم ففتح اللام فغير بين وان كفي في جزم المقلبه تصور المنزوم كما ذكر فهو أخس وان توقف على تصور المنزوم ولازمه كزوم التعجب للانسان فهو أعم وشرط دلالة الالتزام النزوم بين الاخص (الثاني) القرافي دلالة العام على بعض جزئياته ليست مطابقة لانه ليس تمام معنى العام ولا تضمنانه لانه ليس جزءه ولا التزاماً لانه ليس خارجاً عنه فهي قسم ٢٥ رابع للدلالة أهله القوم وأجيب

عنه بأنها تضمن لتركب
معنى العام من جزئياته
(الثالث) تقسيم الدلالة
الى : مطابقة والتضمن
والالتزام باعتبار المدلول
وتنقسم باعتبار الدال الى
لفظية وغيرها وباعتبار سببها
الى وضعية وعقلية وطبيعية
لفظية كانت أو غيرها فاقسامها
سنة لفظية وضعية كدلالة
انسان على حيوان ناطق
ولفظية عقلية كدلالة لفظ على
لافظه ولفظية طبيعية كدلالة
الابن على ائرض وغير لفظية
وضعية كدلالة الكتابة
والاشارة والمقد والامارات
على ما وضعت له وعقلية
كدلالة الفعل على فاعله
وضعية كدلالة حمرة الوجه
على الاستحياء أو الغضب

وجودها وجود معرفتها فهي غير مانعة لدخول أفراد من التضمن
والالتزام في تعريف المطابقة وأفراد من المطابقة والالتزام في تعريف
التضمن وأفراد من المطابقة والتضمن في تعريف الالتزام وذلك فيما وضع
نجموع منزوم ولازمه بوضع ونلمنزوم ووحده بوضع آخر ولللازم ووحده
كذلك كقرضا ان لفظ شمس وضع لمجموع القرص ونوره ووضع
للقرص وحده ووضع فنور وحده فاذا اعتبر وضعهما مجموعهما فلا شك
ان دلالة على أحدهما تضمن وتعريف المطابقة يشملها باعتبار الوضع
لاحدهما اذ هو باعتبارهما تمام المعنى الموضوع له اللفظ وان اعتبر وضع
للقرص وحده فدلالته على النور التزام يقيناً مع دخوله في تعريف المطابقة
باعتبار وضعه للنور وحده فشمس تعريف المطابقة التضمن والالتزام
فهو غير مانع وان اعتبر وضعه لاحدهما فدلالته عليه مطابقة بلا شك
وتعريف التضمن يشملها باعتبار وضعه مجموعهما وان اعتبر وضعه
للقرص وحده فدلالته على نوره التزام بلا شك وتعريف التضمن يشملها
باعتبار وضعه لمجموعهما أيضاً فتشمل تعريف التضمن المطابقة والالتزام
فهو غير مانع أيضاً وان اعتبر وضعه فنور فدلالته عليه مطابقة جزماً وتعريف
الالتزام يشملها باعتبار وضعه للقرص وحده وان اعتبر وضعه لمجموعهما
فدلالته على النور تضمن وتعريف الالتزام يشملها باعتبار وضعه للقرص
وحده فتشمل تعريف الالتزام المطابقة والتضمن أيضاً فهو غير مانع
أيضاً والجواب عن ذلك كله اعتبار وضع اللفظ تمام معناه فقط في

(٤ م)

ونعتبر من السنة القسم الاول لان التعريف والحجة لا يكونان
الا بالافاض الموضوعية (اربع) ناطقة وضعية اتفاقاً والتضمن والالتزام قيل وضيمتان وقيل عقليتان
وقيل تضمن وضيمتان والالتزام عقابية (خامس) تنفرد المطابقة فيما لا جزء له ولا لازم له ذهنياً بينما بالمعنى
الخاص وتنفرد التضمنية عن الالتزام فيما له جزء وليس له لازم ذهني خاص وينفرد الالتزام عن التضمن
فما له لازم ذهني خاص ولا جزء له فاطابقة أعم مطلقاً من التضمن والالتزام وبين هذين عموم وجهي.

العام على بعض أفراده كجاء عيني مطابقة لانه في قوة تضايبا بعدد أفراده
أي جاء فلان وجاء فلان وهكنا

التعاريف الثلاثة وقد أشار له الشارح فيما تقدم بقوله بتوسط الوضع أي لتسام
معناه بأن يقال انطابقة الدلالة على تمام المعنى باعتبار وضمه له والتضمن الدلالة
على جزء المعنى باعتبار وضمه لتامه الذي هو الكل والالتزام الدلالة على لازم
المعنى باعتبار وضمه لتامه الذي هو المنزوع فلا يرد ما ذكر (قوله العام) بشد
الميم أي اللفظ الذي يستعمل في مجموع الأفراد التي يصلح لشمولها بلا حصرها
في عدد خاص فخرج ما لا يستعمل الا في فرد واحد سواء كان معينا كعلم الشخص
أو مبهما كعلمه للأفراد متاوية كالنكرة في الانبات وخرجت صيغ الاعداد
لحصر أفرادها وله صيغ منها النكرة في سياق التثنية وأسماء الشرط والاستفهام
والموصلات والجمع المعرف بالوالجمع والمفرد المضاف لمرقة (قوله كجاء
عيني) أي كدلالة لفظ عيني على أحدهم (قوله مطابقة) خبر دلالة والجملة
جواب عما أورده الامام شهاب الدين القرافي في محصله من ان دلالة العام
على بعض أفراده خارجة عن الدلالات الثلاثة اذ الفرد ليس تمام معني
العام فتكون دلالة عليه مطابقة وليس جزءه فتكون تضمنا بل جزئي
له ولا خارجا لازما حتى تكون التزاما والجواب ان ذلك كورأصله للإصباحي
شارح المحصول ونسبه الشارح (قوله لانه أي العام الخ) علة لقوله
مطابقة (قوله في قوة تضايبا الخ) رد بأنه انما يفيدان دلالة على جميع
معاني تلك التضايبا مطابقة لأن دلالة على معني بعضها مطابقة اذ هو
في قوة الجميع لا البعض اذ لو كان في قوة البعض لسواء وانتي كونه
في قوة الجميع الشامل له ولغيره من أفراد العام اذ مساواته للجميع
توجب زيادته على البعض فتبطل مساواته للبعض ودلالتة على الجميع
لايسيل الى انكارها فهو مساو له لا للبعض فليست دلالة على البعض
مطابقة وبأنه لا يلزم من كون شيء في قوة شيء آخر مساواته له في الدلالة
وبأن الكلام في دلالة المفرد الوضعية لافي دلالة التضايبا التي الصحيح
فيها انها عافية وبأنه ليس في قوتها بل الذي في قوتها القضية الكلية
التي موضوعها عام (قوله أي جاء فلان الخ) تفسير للتضايبا التي بعدد

فقط ما قبل انها خرجة الدلالات اثلاث لان بعض افراده ليس تمام المعنى حتى تكون دلالة عليه مطابقة ولا جزأ حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون انتراما بل هو جزئي لانه في مقابلة الكلبي لان دلالة العموم من باب الكلية لا الكل والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العام

أفراد العام (قوله فسط ما قبل الخ) فترجع على قوله دلالة العام على بعض افراده مطابقة (قوله انها) أى دلالة العام على بعض افراده بيان لما يجذف من قاله مفتوح (قوله لان بعض افراده) أى العام الخ تحليل شروجا عن اثلاث (قوله ليس تمام المعنى) أى للعام (قوله دلالاته) أى العام (قوله عليه) أى بعض افراده (قوله بل هو) أى فرد العام (قوله جزئي) مسلم باعتبار ذاته أما باعتبار اندراجها في معنى العام فهو جزء منه ودلالة العام عليه بهذا الاعتبار تضمن (قوله في مقابلة الكلبي) ان أراد بالكلبي عبيدي فبعض افراده كزيد ليس جزئيا بالنسبة له بل هو جزء وانما هو جزئي بالنسبة الى عبد المفرد الكلبي الذي هو من صيغ المطلق لانعاما وانسان ونحوه كذلك (قوله لان دلالة العموم) أى ذى العموم أى العام الخ جملة بعضهم علة لقوله فسط الخ الخفي ولا يصح الا بتكلف بعيد فالاولى جملة علة تخذوف دن عليه مقبله والتقدير وانما كان العام كلياً اه ويرد على الاول ان علة السقوط المفرع عليه بالقام وهو قوله ودلالة العام الخ وعلى ما اختاره الخفي انه معاً رة وعلى ارضاء الشان فلا حاجة الى المقدر ويجعل علة لكلبي (قوله من باب الكلية) رد بان هذا من جهة الحكم عليه وليس الكلام باعتبارها وانما هو من جهة معناه في ذاته ونسبته لافراده فهو من باب الكل والكلام عليه الآن بهذا الاعتبار ا قوله لا الكل) متوع فنحصل ان العام كل من حيث انه لا يصدق على فرد واحد من وضعه للمجموع من حيث هو مجموع وكلية من حيث عموم الحكم عليه جميع افراده وليس الكلام فيه فالحق ان دلالة العام على بعض افراده تضمن لانه جزء من معنى العام (قوله والدلالة) أى بتلخيص الدال المهمة وغرض الشارح بهذا شرح ماهية الدلالة وترفيها فالاولى تقديم هذا الكلام على تسميها السابق لتوقفه عليه (قوله كون الشيء) أى الدال لفظا كان أو غيره (قوله بحالة) يؤه للصلاصة و اضافته لما يليه للبيان (قوله يلزم) أى لزوماً بينا أو غير بين

به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول فالدال هو الذي يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء
آخر العلم به وقد بينت في شرح آداب البحث والدلالة تنقسم الى فعلية
كدلالة الخط والاشارة وعقاية كدلالة اللفظ على لافظه وطبيعة

أشار له بعض المحققين قال والمراد باللزوم أى في تعريف الدليل ما كان على
وجه النظر الخ أفاده الدلجى وتبمه الحنفى وغيره وفيه نظر فان المطابقة
والتضمن لا يتوقفان على واسطة وشروط الالتزام اللزوم اللين كما تقدم فالمراد
به في تعريف الدلالة خصوص اللين وكلام بعض الحواشى في اللزوم المذكور
في تعريف القياس كما قال ويأتى بالشارح أيضا فيه (قوله به) أى الشيء الدال
(قوله بشيء آخر) هو المدلول وهذا التعريف لبعض المتأخرين عدل اليه
عن تعريفها المتقدمون بفهم أمر من أمرنا أو ردعا به من ان الفهم صفة
الفهم والدلالة صفة الدال فهما متباينان وتعريف الشيء بما يذو لا يصح
ومن ان الشيء الموضوع له في يتصف بدلالته عليه قبل فهمه منه وبدمه
وأوجب عن الاول بأنه مغالطة نشأت من تفصيل المركب لتدريجهم الدلالة
فهم أمر من أمر لا مجرد الفهم ولا شك ان الفهم من الامر صفة للدال الأثرى
انه يقال هذا الدال فهم منه كذا أو يفهم منه كذا أو مفهوم منه كذا ولا يصح أن
يقال لفاهم شيء من هذا وعن الثاني بأن وصف الشيء قبل الفهم أو بدمه
بالدلالة مجاز باعتبار ما يكون أو ما كان والكلام في شرح ماهية الدلال الحقيقية
ولا يصح ادخال المجازية فيه (قوله والاول) أى اللزوم (قوله والثاني) أى
اللازم (قوله فالدال الخ) تزيغ على قوله الاول الخ (قوله وقد بينتها) أى
الدلالة والدال والمدلول (قوله في شرح آداب البحث) أى للمصدر تدري
والمناسب أن يزيد أيضا (قوله فعلية) أى وضعية بدليل التالين وسكت عن
الذميمة العقلية كدلالة الفعل على فاعله والطبيعة كدلالة حمرة الوجه على
الاستحياء وصفرته على الخوف قال المحشرون ثم رتبة غير العقلية عملية
لتب الشارح وهو مطلع (قوله الخط) أى الصورة التى في الشيء المكتوب
لأننى المصدرى فدلالته عقلية (قوله والاشارة) أى الهيئة القائمة بالمشير
ومثلها المقد والنصب (قوله وعقاية) أى لفظة بدليل التال (قوله وطبيعة)

كدلالة الأين على الوجود ووضعية وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى وهي المرادة هنا وإنما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت إضافتها تارة إلى اللفظ فتفسر .

أي لفظية بدليل مثل أيضا (قوله ووضعية) أي لفظية بدليل ما يابيه فقد فصل بين قسبي الوضعية وبينهم أقسام اللفظية والحاصل أن أقسام الدلالة ستة لأنها اللفظية وأما غيرها وكل منهما إما وضعية وإما اعتقادية وإما طبيعية وقد علمت أمثلتها ما تقدم (قوله وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق الفهم) مثل دلالاتي اللفظ العنقادية والطبيعية فهو غير معارض وغير مانع فتناسب أن يزيد بولسطة الوضع لإخراجها (قوله وهي) أي دلالة اللفظ الوضعية (قوله متى أطلق المعنى المنوي) أي متى الذي هو سور الكلية إشارة إلى أنه يشترط في دلالة الالتزام كون اللزوم بينا بالمعنى الخاص لأنه الذي بحيث متى أطلق اللفظ الدال على ملزومه فهم هو بخلاف من أني إذا التي للإمام فلا يفهم ذلك لأن المهمة في قوة الجزئية أنه وهذا يؤيد بحث السابق في الإلزام (قوله هنا) أي في علم المنطق أي لا غيرها من الدلالة غير اللفظية وضعية كانت أو عقلية أو ضمنية والدلالة اللفظية الطبيعية والاعتقادية كما يفيد تعريف الطرفين (قوله وإنما كانت الدلالة) أي المعتبرة هنا وهي اللفظية الوضعية بدليل ما تقدم وما يأتي ففيها إظهار في محل الضمير نزول الأيضاح (قوله نسبة بين اللفظ والمعنى الخ) قصده توجيه اختلاف المتقدمين والمتأخرين في تعريف الدلالة وإن كلا التعريفين صحيح مبني على اعتبار صحيح غير الاعتبار الذي بني عليه الآخر مع زيادة اعتبار صحيح مبني عليه تعريف ثالث صحيح أيضا يفيد أنها صفة لا اسم قال القطب في شرح المنطوق التحقيقي أن ههنا أموراً أربعة للفظ وهو نوع من الكيفيات المسبوقة والمعنى الذي جعل بإزائه وإضافة عارضة بينهما وهي الوضع أي جعل اللفظ بإزاء المعنى وإضافة ثانية بينهما عارضة بمدعروض الإضافة الأولى وهي الدلالة فإذا نسبت إلى اللفظ قيل أنه دل على معنى كونه بحيث يفهم منه المعنى العنقادية بوضعه له عند إطلاقه وإذا نسبت إلى المعنى قيل أنه مدلول هذا اللفظ بمعنى كونه متفهماً منه عند إطلاقه وكلا التعريفين لازم هذه الإضافة فأمكن تعريفها

بذلك وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه أى انقهاه وتارة الى
السامع فتفسر بفهمه المعنى أى انتقال ذهنه اليه وأفهم قوله ان كان له جزء
أن المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافاً للفخر الرازي
وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة

بأيهما كان اه (قوله بذلك) أى يكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه
المعنى (قوله بفهم المعنى) أى انقهاه في شرح السيد على المفتاح ان كل هذه
التعاريف من امساعات التى لا تخجل بالمقصود وذلك لان الدلالة صفة
لفظ قائمة به متعلقة بمضاهى كلابوة القائمة بالاب المتعاقبة بانه اذا فسرت بالانتقال
من اللفظ الى المعنى أو بأحد الفهمين لم يلتبس على ذى مسكان الانتقال وفهم
السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنها منبثثة ابناء ظاهراً
عن حالة قائمة به هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكره تلك الحينية هي
الدلالة (قوله ان المطابقة لا تستلزم التضمن) أى لا ترادها عنه في دلالة البسيط
الذى لا جزئه له وهذه قضية طبيعية مدولة المحمول كقولنا الحيوان لا يستلزم
الانسان فلا يقال انها سالبة كلية تنعكس كمنسها الى قولنا التضمن
لا يستلزم المطابقة وهذا باطل بل يستلزمها ضرورة أنه منهم الجزء في ضمن
فهم كنه أو عقبه أو قبله مقدمة له (قوله وكذا لا تستلزم الالتزام) لجواز
ماهية نيس لها لازم ذهنى بالمعنى الاخص وفصله عما قبله لا مرن الاول
كون هذه النسبة لم تعلم من المتن والثاني رجوع خلاف الرازي اليها
فقط (قوله خلافاً للفخر الرازي) أى في قوله باستلزام المطابقة الالتزام لان كل
ماهية لها لازم ذهنى لان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غير
نفسها ورد بأن هذا ليس لزومه بالمعنى الاخص اذ لا يكتفى تصور الماهية
في جزم العقل بلزومه لها اذ لا يلزم من تصورها خطور غيرها بالبسال
فضلا عن ساب كونها غيرها وعلم من هذا ان التضمن لا يستلزم الالتزام
لان لازم الجزء لازم لسكته فيلزم من نفيه عن الكل نفيه عن جزئه (قوله
ضرورة) أى استلزام ضروري لان التضمن فهم الجزء في ضمن فهم كنه أو عقبه
أو قبله مقدمة له والالتزام فهم اللازم عقب فهم ملزومه وحكى السعد عن الكاتبى
ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور كونها

لفظية لأنها بمحض اللفظ والاخرى بعقلان لتوقفهما على انتقال الدهن من
 المعنى الى جزئه أو لازمه وقيل وضمتان وعليه أكثر المناطقة والاوزام
 ثلاثة لازم ذهنًا وخارجًا كقابل العلم وصحة الكتابة للسان ولازم خارجًا
 فقط كواد الفراب والزنجي ولازم ذهنًا فقط

مرتبة ورده بأن تصور الماهية لا يستلزم تصور كونها ماهية فضلًا عن
 كونها مرتبة أو بسيطة والا لكانت المطابقة مستلزمة الالتزام (قوله
 لفظية) الاولى وضعية أى اتفاقًا (قوله بمحض اللفظ) أى ليست متوقفة
 على غير معرفة الوضع لا بمعنى أنه ليس للعقل مدخل فيها لأن له مدخلًا
 في جميع الدلالات (قوله والاخرى) أى التضمن والالتزام (قوله
 لتوقفهما الخ) أى ولعدم وضع اللفظ لجزءه واللازم (قوله على انتقال
 الدهن من المعنى الى جزئه الخ) أى فيتوقفان على مقدمة زائدة على
 العلم بالوضع وهى أنه متى فهم الكل فهم جزؤه ومتى فهم الملزوم فهم لازمه
 (قوله وقيل وضمتان) أى لأن للوضع مدخلًا فيهما وقال الشارح في
 لب الاصول للمطابقة والتضمن وضمتان والتضمن عقلي لدخول المعنى
 التضمنى في المعنى المطابقي ولا تقاير بينهما بالذات بل بالاعتبار وعلى هذا
 الآمدى وابن الحاجب وجماعة من اختلفين والحاصل ان الدلالات الثلاثة
 مستندة للوضع لكن المطابقة مستدلة بلا واسطة لأن المعنى مفهوم
 من اللفظ عين ما عين اللفظ له بالوضع التحقبى الاولى كدلالة انسان
 على الحيوان الناطق أو التأويلي الثانوى كدلالة أسد على رجل شجاع
 وفي التضمن والالتزام بواسطة فالوضع ليس سببًا تامًا لهما بل سبب
 سبب بخلاف المطابقة وبيانه ان الوضع سبب في فهم المعنى المطابقي وفهمه
 سبب في فهم جزئه ولازمه فالوضع سبب في المطابقة وسبب سبب في
 التضمن والالتزام والحاصل ان في اقسام مقدمتين احدها وضعية وهى
 كما أطلق اللفظ فهم مساهمة والثانية عقلية وهى كما فهم المسمى فهم جزؤه
 ولازمه فالمطابقة استندت للاولى وحدها فاتفق على انها وضعية والتضمن
 والالتزام من نظر الى استنادهما الى الاولى قال هو وضمتان ومن نظر الى
 استنادهما الى الثانية قال عقليتان (قوله كواد الفراب والزنجي) أى لتجويز

كالبصر للمنى والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني كما ذكره المصنف
كغيره لان اللزوم الخارجى لو جعل شرطاً لم تحقق دلالة الالتزام بدون
لاحتياج تحقق الشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا المنزوم لان
العدم كالمنى يدل على الملكة كالبصر التزماً لان المنى عدم البصر

العقل غير اباغير أسود ونجياً كذلك (قوله كالبصر للمنى) اذ لا يمكن تصور
المنى في الذهن بدون تصور البصر فيه وهما في الخارج متافيان (قوله اللزوم
الذهني) أى البين الذى لا يحتاج لواسطة بالمنى الاخص وهو الذى يكفى في
جزم العقل به تصور المنزوم وحده سواء كان خارجياً أيضاً كزوجية الاتين
وفرؤية الثلاثة أم لا كلزوم البصر للمنى كالتقدم للشارح وأما البين
بالمنى الاعم وهو الذى يتوقف جزم العقل به على تصور الطرفين فلا يكفى
في دلالة الالتزام ووجه نسبة الاول اخص والثانى اعم انه كلما تحقق
الاول تحقق الثانى لان كل ما كفى فيه تصور المنزوم يكفى فيه تصور اللزوم
واللازم لان تصور اللازم يزيد تصور المنزوم قوة فى الحكم باللزوم ولا يلزم
من تحقق الثانى تحقق الاول وغير البين هو المحتاج الى واسطة كلزوم الحدوث
لامان (قوله كغيره) دفع به ما يتوهم من نسبة المصنف الى سهو أو خطأ في
ذلك (قوله لان اللزوم الخارجى) أى فقط الخلة لقوله والمعتبر اللزوم
الذهني (قوله شرطاً) أى فى دلالة الالتزام (قوله لا يحتاج) أى انتفاء الخلة
للازمة الشرطية المتصلة (قوله واللازم) أى انتفاء تحقق دلالة الالتزام
بدون اللزوم الخارجى فقط (قوله المازوم) أى كون اللزوم الخارجى فقط
شرطاً فى دلالة الالتزام (قوله لان العدم) أى داله أى اللفظ
للموضوع له (قوله كالمنى) مثال لدال العدم (قوله كالبصر) مثال للملكة
(قوله لان المنى) أى مناه الموضوع له علة لقوله يدل على الملكة وكون المنى
عدم البصر مذهب الفلاسفة ومذهب المتكلمين المنى معنى يوجد في محل
البصر مضاده وذلك ان لفظ المنى موضوع لعدم البصر لا لعدم والبصر
مما تكون دلالاته على البصر تضناً فدلول المنى المطابق هو العدم المقيد
بالبصر والبصر الذى هو قيده خارج عنه فدلالته عليه التزامية لانه لازم له
لزوماً بينا بالمنى الاخص لان تصور العدم المضاف الى شيء يستلزم تصور

عما من شأنه أن يكون بصيرامع أن بينهما معاندة في الخارج (ثم اللفظ) الدال
 (اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه) بأن لا يكون له
 جزء كقوله علماء أو يكون له جزء لا معنى له (كالإنسان) أو له جزء مذكور معنى لكن
 لا يدل عليه كعبدة الله علماء لان المراد ذاته لا العبودية والذات
 الواجب الوجود أوله جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا
 كالحيوان الناطق عدل الانسان

(ثم اللفظ) أي الدال بالوضع
 (اما بكسر الهاء وشد
 الميم) مفرد بضم الميم وسكون
 الفاء وقبح الراء (وهو)
 أي حقيقة المفرد اللفظ الدال

بالوضع (الذي) جنس
 شمل المفرد والمؤلف (لا
 يراد) بضم اللتاء تحت أي
 لا يقصد (بالجزء منه) أي
 جزئه ونائب قاعل يراد
 (دلالة على جزء معناه) أي
 اللفظ قوله لا يراد أي
 آخره فصل مخرج
 المؤلفات وتعرّفه شمل مالا
 جزئه كهمزة الاستنهام
 وماله جزء غير موضوع نحوي
 (كالإنسان) وماله جزء
 موضوع لمعنى يخرج عن
 معنى كنهدي كرب علما
 وماله جزء موضوع لجزء
 معناه ولا يراد بجزئه دلالة
 على معناه كحيوان ناطق علما
 على انسان فان المراد به
 الشخص المعين لا غير

الشيء المضاف اليه فان قيل هذا يفيد تأخر فهم اللازم عن فهم الملزوم وقد
 سبق التصريح به لكن يتأخر ان المضاف يتعرف بالمضاف اليه فان هنا يفيد
 سبق الالتزام فيقال في جوابه ان أردت أنه سابق بحسب فهمه من اللفظ فهو
 ممنوع لان الالتزام لا يكون الا بالملطابقة وان أردت سبق تصور في نفسه
 فلا يمد فيه (قوله عما من شأنه الخ) اشارة الى أن الجماد لا يوصف بالمعنى ثم
 يحتمل ان المراد من شأن شخصه كالذي همى بعد ابصاره أو من شأن نوعه
 كالذي ولد أعمى أو من شأن جنسه القريب كالمقرب (قونه بينهما) أي الهمي
 والبصر (قوله اندال) أي بوضع بقرنة متقدم وأشار به الى أن اللفظ
 التكرري مراده تشبيه اللفظ الدال بالوضع المتقدم في قوله اللفظ الدال بالوضع
 (قوله الذي لا يراد بالجزء) منه دلالة على جزء معناه الذي واقع على لفظ فهو
 جنس شامل للمفرد والمؤلف وقونه لا يراد الخ فصل مخرج المؤلفات وأورد
 عليه انه يشمل المؤلف فهو غير مفرد اذ حرفه البناءية لا يراد بشئ منها
 دلالة على جزء معناه وأجيب بأن المراد بالجزء منه الجزء القريب أي ما كان
 جزء بلا واسطة ويبحث فيه بأن القرب أمر اضائي وتعرّفه غير الاضائي
 مستهجن لتوقفه على غيره فقيه حقا وشأن التعريف الوضوح فالاولى تشكيك
 الجزء بأن يقال لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه والنسبة المنفية من صيغ
 العموم أي الذي اتفقت ارادة الدلالة على كل جزء من أجزائه والمركب ثبت
 ارادة دلالة بعض أجزائه وهي الكلمات على جزء معناه (قونه كق) علما
 قيده بالعلمية ليكون مفردا لاجزائه (قوله ذو معنى) أي في وضه الاصل
 قبل نقله وجملة علما (قوله لكن لا يدل عليه) أي بعد تقيه وجهه علما
 بصيرورة كناية التبين تركب منها كحرفي هجاء كراي زيد ويانه استندراك

لان المراد ذاته لالحيوانية والتاطفية (واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك) بأن يراد بالجزء منه دلالة على جزءه معناه (كرامى الحجارة) لان الرامى مراد بالدلالة على ذات ثبت لها الرمى

على قوله ذو معنى لرفع ايهاه دلالة عليه قال الشيخ في الشفاء انه لا يصدق على عبادة علما انه يدل جزؤه على معنى بل كل جزء من اجزائه عند قصد معناه العلمى بمنزلة زاي زيد (قوله لان المراد) اى من عبادة علما (قوله ذاته) اى المينة المشخصة (قوله لالجبودية باؤه للمصدرية) اى كونه عبدا مخلوقا او طالبا لله تعالى (قوله نال) اى جزء اللفظ (قوله عليه) اى جزء المعنى (قوله لكن لا يكون) اى جزء المعنى استدراك على قوله دال عليه لرفع ايهاه ارادة دلالة عليه (قوله مرادا) اى من جز ما لفظ (قوله لان المراد) اى من حيوان ناطق علما لانسان (قوله ذاته) اى المشخصة المينة بقى انه تقسم ان اجزاء المركب المجمول علما انتسخت دلالتها على ما كانت تدل عليه قبل العلية وصارت كالخروف الهجائية فلا وجه لقوله ان حيوانا ناطقا علما على انسان يدل جزؤه على جزء معناه دلالة غير مرادة ومقتضى كلام الشارح ان صور المفرد اربعة وقد جعلها النبي اربع عشرة صورة فانظرها في حاشيته على هذا الشرح وقد غلص المولى كلامه في حاشيته على هذا الشرح فان ذكرها يشوش ذهن المبتدى (قوله كذلك) اى المفرد في انه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه (قوله بأن يراد بالجزء منه ما) تصور لقوله لا يكون كذلك فقوله الذي معناه اللفظ جنس شامل للمؤلف والمفرد وقوله لا يكون كذلك فصل مخرج المفرد (قوله كرامى الحجارة) اى مركبا اضافيا لاعلماء والافهوم فرد كما تقدم للفظ رامى يدل على ذات وقع منها رمى دلالة مرادة ولفظ الحجارة دل على الجسم المحصوص كذلك ومجموع المنتين معنى رامى الحجارة فيثوقص التركيب على كون اللفظ له جزؤ وكون جزئه له معنى وكون معناه جزء معنى المركب وكونه دالا عليه دلالة مقصودة فتروطه اربعة (قوله لان الرامى الاولى) حذف ال لان جزء المركب رامى بدون ال الخ لتمثيل المصنف برامى الحجارة للمؤلف (قوله له) اى الذات وذكر ضميره لان الذات مذكرو تاؤه ليست لتأنيث ولذا أطلق على الله

(واما) بكسر الهمزة وتشديد الميم (مؤلف) بضم الميم وفتح الهمزة واللام متقلا آخره فاه (وهو) اى حقيقة المؤلف اللفظ الدال بالوضع (الذى) جنس شامل للمؤلف والمفرد (لا يكون كذلك) اى المفرد في كونه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه فصل مخرج المفرد فهو اللفظ الدال بالوضع الذى يراد بجزئه دلالة على جزء معناه وذلك (كرامى الحجارة) مركبا اضافيا معناه شخص رمى الجسم المحصوص بجزءه رامى والحجارة وكل منهما مراد به الدلالة على جزء معناه

والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين وقدم المفرد على المؤلف لانه
مقدم طبعا فقدم وضما ليوافق الوضع الطبع

جل ثاؤه (قوله والحجارة) مرادة الدلالة على جسم معين بحث فيه بوجوب
أحدهما ظاهر كلاه. يفيد أن الحجارة جزؤ من هذا المركب وليس كذلك
بل الجزء الثاني هي الاضافة والحجارة انما أتت به لتتيد قالوا في عبادة
مركباً اضافياً انه مركب من جزء ملدى وهو لفظ عبد وجزء صورى
وهي الاضافة قال الشيخ السنوسى المكتوبة فى نحو عبادة بنى لفظ الجلالة
انما هي لتتيد هذا هو التحقيق ثم ظهر ان عبارة السنوسى غير صريحة
فى ذلك وان المضاف اليه جزء ملدى أيضاً ولا يعارضه قول السيد المضاف
اذا أخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه
خارجاً عنه لانه فيما اذا كان المضاف هو المقصود وحده والمقصود هنا
للمضاف والمضاف اليه لتتحقق التركيب بهما لكن لا يغنى أن يطلق على
المخلف اليه فى نحو عبد الله جزء نادياً أفاده الملوى تأنيها ان الحجارة
تدل على جسم ملدن أجسام الحجر وأفراده غير معينة فلم قيد الجسم
بالمين وأحيب عن هذا بأن التعيين نوعى لا شخصى فأورد عليه ان
الزيمى لم يتعلق بالنوع بل بالفرد وهو مبهم فماد البحث فأحيب بأن النوع
يوجد فى فردة فاذا تعلق الزيمى بفرد من نوع فقد تعلق بنوعه المين
(قوله لانه مقدم طبعا) ضابط التقديم بالطبع أن يكون المتقدم بحيث
يوجد بدون المتأخر ولا عكس ولا يكتفى فى وجود المتأخر وجود المتقدم
ولا يكون المتقدم علة تامة لوجود المتأخر كتقدم الواحد على الاثنين
والجزء على كله ويسمى تقدما بالذات أيضاً وهذا أحد أقسام خمسة
كتقدم تأنيها تقدم العلة بأن يكون المتقدم علة وسبباً للمتأخر كتقدم
حركة الاصبع على حركة الخاتم والشمس على ضوئها ثالثاً تقدم بازمان
كتقدم الاب على ابنه رابعاً تقدم بالرتبة حساً ورضعاً كتقدم الامم
على مأمومه أو ضلاً كتقدم الجنس على نوعه خامساً التقدم بالشرف
كتقدم العالم على المتلم ويرد على كلام الشارح ان المقدم على المؤلف
ذمماً ماصدق المفرد لانه جزء ماصدق المؤلف والجزء مقدم على ب.

ولأن قيوده عدمية والدم مقدم على الوجود وأراد بالوئف المركب
 قالفسة ثنائية ومن أراد به ما هو أخص منه قالفسة عند ثلاثية مفرد
 وهو ما لا يدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما لجزئه دلالة على
 غير المعنى المقصود كعبد الله علما ومؤلف وهو ما دل جزؤه على جزء
 معناه والمراد بالارادة الارادة الجارية على

طبعاً وليس الكلام الآن في هذا إنما هو في تقديم مفهوم المفرد على
 مفهوم المؤلف وإثباتي مقدم على الاول ضمناً لأن التقابل بينهما من
 تقابل الدم والملكو لا اعدام اعتراف بملكانها ولذا قدم صاحب الشمية
 تعريف المركب لانه المقصد في التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام
 فان المقصد فيها الى الماصدقات اه حقيقي (قوله ولأن قيوده) أورد
 عليه أن المتقدم قيد واحد وأجيب بأنه في قوة قيود وبأن الجمع للمعظم
 (قوله والدم مقدم على الوجود) أورد عليه ان هذا في الدم المطلق
 وليس مراداً هنا بل المراد هنا الدم الاضافي كما في الاعدام بالنسبة
 للمكانها وهذا يقتضي تقديم الوجودي كما سبق (قوله وأراد بالمؤلف
 المركب) أي جرياً على المشهور بين المناطقة من انه لا فرق بين التأليف
 والتركيب وذهب بعض المناطقة وأهل التربية الى أن التأليف أخص
 من التركيب لاشتراطهم في تأليف الالفه والمناسبة دون التركيبي (قوله
 قالفسة أي لفظاً) تبرع على قوله وأراد الخ (قوله ثنائية) أي منسوبة
 لثنتين (قوله به) أي المؤلف (قوله ما) أي معنى (قوله هو) أي
 المعنى المراد من المؤلف (قوله منه) أي المركب وبمحت فيه بأن تعريفه
 المؤلف والمركب الآتي يفيد تباينهما الاعتباره في المركب دلالة جزئه على
 غير جزء معناه وفي المؤلف دلالة جزئه على جزء معناه (قوله ثلاثية)
 أي منسوبة لثلاثة (قوله مفرد الخ) بيان للاقسام الثلاثة (قوله لا يدل
 جزؤه على شيء) أي من أجزاء معناه ولا خارج عنه (قوله ما دل جزؤه
 على جزء معناه) أي دلالة مقصودة ويبقى ما دل جزؤه على جزء معناه بلا
 قصد غير داخل في شيء من الاقسام الثلاثة وبحاج بدخوله في المركب بأن
 يقال غير المقصود يشمل الجزء وغيره (قوله بالارادة) أي التي في

قانون الائمة حتى لو اراد احد بالالف الانسان مثلامنى لا يلزم أن يكون مؤلفا
والالفاظ الموضوعه لدلالة على ضم شيء الى آخر ثلاثة التركيب والتأليف
والترتيب فالتركيب ضم الاشياء. وتلفة كانت أولا مرتبة الوضع أولا فهو اعم من
الاخيرين مطلقا والتأليف ضمها. وتلفة سواء كانت مرتبة الوضع كافي الترتيب
وهو جعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض المتقدم
والتاخر في الرتبة العقابية وان لم تكن. وتلفة أم لافهو اعم من الترتيب من وجه

ضمن يراد (قوله قانون الائمة) أى القواعد المأخوذة من تتبع كلام
أهلها أى الارادة الجارية على مقتضى تلك القواعد (قوله حتى لو اراد
أحد الخ) تفريع على قوله والمراد الخ (قوله منى) أى هو جزؤ
من معنى انسان (قوله والالفاظ الموضوعه الخ) أورد عليه انه يقى منها الجمع
والضم والاصاق ونحوها وأجيب بأن المراد الالفاظ المشهورة التى
كثير استعمالها فى ذلك وليس منها التصنيف اذ مناه تفريق الثوب
وجمله أصنافا والتصنيف التحسين (قوله مؤلفة) أى كحيوان ناطق
وقام زيد (قوله أولا) أى كانان لانسان (قوله مرتبة الوضع) أى
كحيوان ناطق (قوله أولا) أى كناطق حيوان (قوله فهو) أى
التركيب (قوله من الاخيرين) أى التأليف والترتيب والمناسب تأخير
التفريع عن تعريفهما لتوقفه عليه (قوله مطلقا صفة محذوف) أى
عموما (قوله مرتبة الوضع) أى فيه على مقتضى الطبع كحيوان ناطق
لأنه يقتضى تقديم الجنس على الفصل (قوله أولا) أى كناطق حيوان
(قوله وهو) أى الترتيب (قوله بحيث) أى ملائمة لحالة (قوله يطلق)
أى يصح أن يطلق (قوله عليها) أى الاشياء المرتبة (قوله اسم الواحد)
أضافته لليان (قوله لبعضها) أى الاشياء المرتبة (قوله نسبة) أى
اتساب (قوله بالتقدم الخ) صلة نسبة (قوله فى الرتبة) تنازع فيه
التقدم والتاخر (قوله وان لم تكن مؤلفة) بمثابة (قوله أم لا) مقابل
قوله مرتبة الوضع (قوله فهو) أى التأليف (قوله اعم من الترتيب من
وجه) أى لانه اعتبر فى التأليف وجود الالفة وفي الترتيب وضع كل
شيء فى مرتبه فيجتمعا فى ضم اشياء مؤلفة مرتبة كحيوان ناطق

وأخص من التركيب مطلقاً وبضمهم جعل الترتيب أخص مطلقاً من التأليف
أيضاً وبضمهم جعلها مترادفين (وللفرد) بالنظر الى معناه (أما كلي

وبفرد التأليف فيما لا ترتيب فيه كناطق حيوان والترتيب بما لا ألفة
فيه كإنسان لا إنسان (قوله وأخص من التركيب) لاجابة إليه لخصه
عليه فيما سبق (قوله جعل الترتيب أخص مطلقاً) أي لاعتباره فيه
الآلة، ووضع كل شيء في مرتبه اللاتفة به (قوله من التأليف) أي لاعتباره
فيه الآلة فقط (قوله أيضاً) أي كما هو أخص من التركيب (قوله جعلها)
أي التأليف والترتيب (قوله مترادفين) أي علي ما فيه ألفة وترتيب
(قوله والمفرد أما كلي الخ) قيل لا وجه لتخصيص المفرد بهذا التقسيم
فإن المركب ينقسم الى جزئي كزبد كاتب وكلي كحيوان ناطق ووجه
بأنه ليكون الكلام هنا في بيان الكلليات الخمس وهي مفردات وظاهره
دخول الفعل والحرف في المقسم لانها مفردان وأدخلا في تعريف
المفرد فينقسمان الى كلي وجزئي لكن صرح بضمهم بقصر الكلية
والجزئية على الاسم وان نوتش فيه فقال السنوسي الافعال كلها كلية
دون الحروف وقال بعض شارحي الكتاب الفعل كلي أبداً لطله بذاته
على فاعله وتشخص فاعله لا يوجب تشخصه والحرف اما لم ينقل الا
بغيره لم يكن كلياً ولا جزئياً ولذا لا يوضع ولا يحمل اه غنيمي الحنفي
وهذا مخالف لما عليه علماء الوضع من ان الحرف له معنى في نفسه وان
كان لا يدل عليه الا بمتعلقه وذهب السعد الى انه موضوع لكلي
بشرط استعماله في جزئيه فهو كلي وضماً جزئي استعمالاً والمضد الى
انه موضوع للجزئيات المستحضرة بكلها فهو جزئي وضماً واستعمالاً
وهذا هو الحق (قوله بالنظر الى معناه) اشارة الى ان الكلية والجزئية
وصفان للمعنى حقيقة ووصف اللفظ بهما مجازين وصف الادل بصفة
مدلوله وأورد على قوله بالنظر لمعناه ان معنى المفرد ما لا يدل جزؤه
على جزء معناه بالارادة وهذا كلي فكيف يقسمه الى كلي وجزئي
وأجيب بأن المراد بالمفرد ماصدقه كإنسان وزيد لا لفظه ولا مفهومه
(قوله اما كلي) واما جزئي الظاهر ان الياه فهما ليست لنفس وانها

(والمفرد اما كلي) بضم
الكاف وكسر اللام متعدياً

(وهو) أى حقيقة الكلّي (ما) أى للفرد الذي جنس شامل الكلّي والجزئي (لا يمنع) بفتح الياء والنون قاعله (نفس) بفتح فسكون أى ذات ٣٩ (تصور) بفتح التاء والصاد المهملة

وضم الواو متقلّاي فهم
(مفهومه) أى مدلوله
ومفعول بمنع (وقوع) بضم
الواو أى حصول (لشركة)
بين شيئين فأكثر (فيه) أى
مفهومه ووجهه لا يمنع الخ
فصل مخرج الجزئي وذلك
(كالإنسان) فإن مفهومه
وهو الحيوان الناطق لا يمنع
نفس تصوره حصول
الأشتراك فيه بين كثيرين
بمجرد بفتح حمله على كل
واحد منها وعلى مجموعها
(نفيان الأول) شمل
تعريف الكلّ ماله أفراد
كثيرة لانهاية لها كوجود
وقدم وشيء وصفة وماله
أفراد كثيرة لانهاية كحيوان
وانسان ونقطة وماله فرد
واحد محال غيره كاله بمعنى
معبود بحق وماله فرد
واحد ممكن غيره كشمس
ونور وما لا فرد له وهو
مستحيل كجمع تبيضين
أو ضلّين أو عدم وملكة
وما لا فرد له وهو ممكن

وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه) من حيث انه متصور (وقوع
الشركة فيه) بحيث يصح حمله على كل فرد من افراده (كالإنسان) فإن
مفهومه اذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين

من حروف الاسم الاصلية كياء الكرسى وأما القول بأنها للنسب وان
الكلّي منسوب للكل وهو الجزئي لتركبه من كليه وشيء آخر كالإنسان
للركب من كليه حيوان وماويه ناطق وان الجزئي منسوب لجزئه
وهو كليه فيقال على سبيل المطابقة والالفاظ الكلّي منسوب للجزئي
والجزئي منسوب للكلّي فلا يظهر في النوع لانه تماماً الهية ولا في الخاصة
والعرض العام لخروجها عنها (قوله الذي لا يمنع الخ) الذي واقع
على للفرد كما هو المناسب للعنق وان كان وصفه بهما مجازياً فهو جنس
شامل للكلّي والجزئي وصك فصل مخرج الجزئي فلا اشكال في مفهومه
(قوله نفس ذكره) ليصير التعريف جامعاً لأقسام الكلّي الستة ولو
لم يذكره لم يشمل التعريف مادل البرهان على انحصاره في واحد كاله
بمعنى معبود بحق (قوله تصور مفهومه) ذكر ان تصور لذلك أيضاً
فالتعريف بالتصور ليقطع النظر عن الخارج والتعريف بالنفس ليقطع النظر عن
برهان التوحيد مع ان التصور لا يدل على قطع النظر عن برهان
التوحيد ليكتفى به لانه امر تصوري أيضاً والنفس لا يدل على قطع
النظر عن الخارج ليكتفى به اذا قيل نفس زيد قائم فهم منه انه قائم
في الخارج فلا يصح الاكتفاء بأحدهما (قوله من حيث انه متصور)
دفع به ما أورد من أن قابل الأشتراك للمفهوم الكلّي المتصور لا تصوره
قائه جزئي لا يقبل الأشتراك لقيامه بنفس الجزئية وجزئية المحل
لتستلزم حزية الحال وحاصل الجواب ان المراد لا يمنع مفهومه من حيث
تصوره (قوله وقوع للشركة) أى صحة اشتراك اثنين أو أكثر فيه
(قوله بحيث يصح حمله) أى الكلّي تصور للشركة فيه (قوله على كل
من أفراد) بأن قول زيد انسان وعمر وانسان وبركان انسان الخ والكلّي

كبحر غسل أو لبن أو سن فقامه ستة (الثاني) ينتسب الكلّي الى متواطيه وهو الكلّي
المستوى معناه في أفراد كحيوان والانسان ومشكك وهو المتفاوت في أفراد كالبيض والوجود

سواء وجدت أفرادها في الخارج وتاهت كالسكراب أم لم تتاه كنعمة الله

ثلاثة أقسام منطقي وهو مفهومه المعروف بقوله الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من صدقه على كثيرين وسمى منطقياً للبحث عنه في التطلق وطبيعي وهو ماصدق عليه هذا المفهوم كحيوان وإنسان وقرس وسمى طبيعياً لأنه طبيعة من الطبائع وحقيقة من الحقائق وعقلي وهو مجموع المفهوم وما صدقه وسمى عقلياً لأنه لا وجود له إلا في العقل ويجزى هذه الأقسام في أنواع الكلي الحمة أيضاً الجنس والنوع والتفصيل والخاصة والعرض العام فالجنس للمنطقي هو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو بحسب الشركة الحمة والطبيعي ماصدق عليه هذا المفهوم كالجسم المطلق والجسم النامي والحيوان والسقلي مجموعهما وعلى هذا القياس (قوله سواء وجدت أفرادها) أي الكلي الخ أراد به تسييم الكلي ستة أقسام وذلك أن المنقذين قسموه إلى ثلاثة أقسام ما وجد له أفراد وما وجد له فرد وما لم يوجد له فرد فقسم المتأخرون كل قسم منها قسمين فصارت ستة قسموا ماله أفراد إلى ما لم تتاه أفراد كشيء وموجود وقديم وبقا وصفة وإلى ما تاهت أفراد كحيوان وإنسان ورجل وماله فرد إلى ما قام البرهان على اشتاع غيره كاله وإلى ما لم يتم البرهان على ذلك كشمس وما لم يوجد له فرد إلى ما استحال وجود فرد كجميع ضد بن أو هيضين أو عدم بملكة وإلى ما يمكن وجود فرد كبحر من لبن وجيل من سكر (قوله وتاهت) أي وقت عند حد وانحصرت في عدد معلوم (قوله كالسكراب) أي البنية السيارة المجموعة في قول بعضهم

زحل شرى مريخه من شمسه فتزاهرت لعطارد الاقمار

مثال لأفراد الكلي المتناهية وكلها كوكب (قوله كنعمة الله) أورد عليه أن ما وجد منها متناه وقولهم نعمة الله آمالي لا تنهاى معناه لا تنف عنه حد في المستقبل فهو دائم دائماً وأبداً إلى غير نهاية وأما النعم التي أهم بها فهي محصورة تاذ يستحيل وجود حوادث لانهاية لها فالصواب التمثيل بشيء وثابت وموجود ووصفة وقديم وبقا لصدقه إبهامه تعالى الثابتة الموجودة

أم لم توجد فيه لامتعها في الخارج كالجوع بين الضدين أو لعدم وجودها وان
كانت ممكنة كجبل من ياقوت وبحر من زئبق أو وجودها فرداً واحداً سواء
امتنع وجود غيره كالاله أي المعبود بحق إذاً الدليل الخارجي قطع عرق
الشركة عنه لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين واللام يقتصر الى
دليل اثبات الوحدة أم أمكن كالشمس أي الكوكب التهار المضيء إذ
للووجود منها واحد ويمكن أن يوجد منها شمس كثيرة ثم السكلي ان
استوى معناه في افراده فتواطىء كالانسان وان تفاوت فيها بالصفة

التي لانهاية لها واستحالة وجودها لتمامها له انما ثبتت في حق الحوادث (قوله أو لم
توجد فيه) أي الخارج (قوله في الخارج) اعظم ارف في محل الضمير زيادة الايضاح
(قوله أو لعدم وجودها فيه) أي الخارج أو رد عليه أنه مصادرة لانه لعل عدم
وجود افراده في الخارج بعدمها فيه فقد علل الشيء بنفسه وهو باطل وأجيب
بان الوجود بمعنى الوجود من باب اطلاق انسبب على السبب أي لم توجد لعدم
إيجاد الله تعالى ايها (قوله وان كانت ممكنة) واوه للحال وان مؤكدة (قوله إذ
الدليل الخارجي الخ) تارة لقوله امتنع وجود غيره (قوله لكنه عند العقل
الخ) استدراك على قوله الدليل قطع عرق الشركة لرفع ايمانه انه صار جزئياً
(قوله لم يمتنع) صدقه على كثيرين زاد الشارح في حاشيته على جمع الجوامع ولما
ضل كثير بالاشراك ولو كانت وحدانية تعالى بضم ورة لعقل لكونه جزئياً
لا يقبل الشركة عقلاً واقوع ذلك من عاقب (قوله أم أمكن) عطف على امتنع
(قوله شمس كثيرة) أي كالتجموع حتى تنشمع الارض بكثرة الضوء فتشمعا
لا يمكن معه انصرف عادة ويحترق معه كل شيء فعدم إيجاد غير هذا الفرد اهتف
ونعمة عظي من الله سبحانه وتعالى (قوله ان استوى) معناه في افراده قيل
فيه قلب والاصل ان استوت افراده فيه ولعله لان فاعل الاستواء لا يكون
الامتداد او فيه ان معناه من صيغ العام باضافته للاضمير وان المعنى لا يستقيم على
القلب لان الاستواء والتفاوت ليسا من صفات الافراد بل من صفات
الكليات المتحققة فيها (قوله فتواطىء كالانسان) أو رد عليه الحفيد بانهم
جملوا الاشدية بكثرة الآثار أو كمالها وهذا موجود في الانسان إذ ان
افراده كنبينا محمد صلى الله عليه وسلم أكثر وأكمل بحسب الخواص

أوالتقدم فشكك كلياياض فان معناه في التلجأ شدته في العاج والوجود فان
معناه في الواجب قبله في الممكن وأشدته فيه (واما جزئي وهو الذي يجمع
نفس تصور مفهومه ذلك) أي وقوع الشركة فيه (كزبد

الاسانية كالادراك من غيره كيحي عليه الصلاة والسلام مع انه لم يتحرك
بالشهووات الجمالية أصلا وأجيب عنه بأن هذا التفاوت خارج عن الحقيقة
وهي كونه حيوانا مقابلا للادراك (قوله أوالتقدم) أي في الرتبة لافي الزمن
والالزم ان نحو الانسان مشكك (قوله فشكك) ابن الادم التلساني
لاحقيقة للمشكك لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فشرك
والافتواطي، وأجاب عنه القرافي بأن كلاما من التواطى، والمشكك موضوع
للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بأمر من جنس المسمى فشكك وان
كان بأمر خارج عنه كالتدكورة والآتونة والعلم والجهل فتواطى، وسعى
مشككا لان الناظر فيه ان نظرا لاصل المعنى عرفه، وتواطى، وان نظر الى
تفاوته ظن أنه مشترك فيكون متواطئا أو مشتركا (قوله واما جزئي)
أي حقيق بقريضة مقابله بالكلي لان الجزئي قد يكون اضافيا بالنسبة الى أعم
منه مع كونه كليا بالنسبة الى أخص منه كالحيو وان فاه جزئي بالنسبة الى الجسم
التام كلي بالنسبة الى الانسان وذلك كعلم الشخص والمعرف بال التي للمهد
الخارجي والضمير واسم الاشارة والموصول على تحقيق السيد بما لا ضد من
انها موضوعة للجزئيات المستحضرة بملاحظة كلي بمعها وأما لمعرف بغير
أل التي للمهد فكل كاسم الجنس والتكرة وعلم الجنس لوضع الطرفين للحقيقة
من حيث تصنيفها في علم الجنس دون اسمه والتكرة لانفراد التشر (قوله الذي)
أي للمفرد جنس يشمل الكلي والجزئي (قوله يجمع نفس تصور مفهومه ذلك)
أي الاشتراك فيه فصله عن ج الكلي وذكر لفظ نفس لاجراء الكلي
الذي امتنع الاشتراك فيه لبرهان الخارج والتصور لاجراء الكلي الذي
انحصر في فرد بمسب الوجود الخارجي والذي لا فرد له فيه أي لا يمكن فرض
صدقه على متعدد لمتع تشخصه ذلك كزبد علما فان قيل ما الفرق بين وبين
الكليات المدعية التي يمتنع فرض صدقها على ذلك كلاشي، ولا موجود
ولاتاب ولا حاصل فاه لاشي، بما في الخارج أو الذهن يصدق عليه كلي منها

١ (واما جزئي) بضم الجيم
وسكون الزاي وكسر الهمز
(وهو) أي حقيقة الجزئي
المفرد (الذي) جنس شامل
الجزئي والكلي (يجمع تصور
مفهوه) أي مدلوله ومفعول
يجمع (ذلك) أي وقوع الشركة
فيه قوله يجمع النع فصل
مخرج الكلي وذلك (كزبد)
بفتح الزاي وسكون التاء
تحت حال كونه

علما) فان مفهومه من حيث وضعه له اذا تصور منع ذلك ولا عبرة بما
 يمرض له من اشتراك لفظي وقدم السكلي على الجزئي لان قيوده عدمية نظير
 ما مر ولانه المقصود بالذات عند المتطقي لانه ملدات الحدود والبراهين وللطالب
 بخلاف الجزئي (والسكلي اما ذاتي وهو

(علماً) بفتح الهمزة
 المهمل وفتح اللام على
 شخص معين فانه نفس فهم
 الذات المعين منها يمنع وقوع
 الاشتراك فيه من حيث
 وضعه له بخصوصه وان
 وضع لشخص معين غير
 نفس تصور هذا الآخر
 منه من حيث وضعه له يمنع
 وقوع الشركة فيه من حيث
 وضعه له وهكذا ان وضع
 ثالث اوراق الى مالا نهاية له
 فلا يخرج منه تعدد وضعه
 واشتراكه لفظاً عن كونه
 جزئياً ولا يوجب كونه
 كلياً واحترز بقوله علماً
 عن زيد مصدراً فانه كلي
 لا يمنع نفس تصور مفهومه
 وقوع الشركة فيه (والكلى)
 الذى لا يمنع نفس تصور
 مفهومه وقوع الشركة فيه
 (اما) بكسر الهمزة وشد
 الميم (ذاتي وهو) أي
 حقيقة الذاتى السكلى

فلا يمكن فرض صدقه على متمدد بالاولى قبل الفرق بينهما ان نحو زيدا متمتع
 فرض صدق على متمدد لذاته فتاقي الامكان الذاتى وامتناع فرض صدق هذه
 السكليات عليه ليس لذاتها بل بسبب ان هاتئها كشيء وموجود ثابت
 وحاصل شاملة لسكلى ماقى اطارح والذهن فامتناع فرض صدقها لغيرها فلا
 يتاقي امكانه لذاتها وعبرة السيد عيسى الصفوى في شرحه الفرة: نصها
 الخماس أن لا يمكن صدقه على شىء أصلاً كمنهوم لاشيء وشريك البازى
 تبارك وتعالى والمدموم ذهنا اذ كل ما فرض فهو شىء وليس بشريك
 وموجود فى ذهن فلا يمكن رفضها لامتناع اجتماع التقيضين لكن اذا قطع
 النظر عن المقدمات المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم فلا يمنع العقل صدقها
 على متمدد ويسمى هذا كليا فرضيا اذ لا تحقق له أصلاً غيبي فان قيل
 الجزئى لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه وكل ما كان كذلك فهو
 كلي فينتج ان الجزئى كلي وهذا خالف فالجواب انه ان اراد بالجزئى في
 الصفرى ما صدقه كزيد فى مجموعة وان اراد به مفهومه فالنتيجة حق لاخلف
 (قوله علما) أي لا مصدر ان زاد فهو كلي (قوله من حيث وضعه له) صفة تصور
 فالناسب تأخيره عنه واحترز به عن تصور لانه هذه الحقيقة فليس مناص من
 الاشتراك فيه كما اشار لهذا بقوله ولا عبرة بما يمرض له من اشتراك لفظي
 (قوله ذلك) أي وقوع الشركة فيه (قوله له) أي زيدا العالم ونحوه (قوله من
 اشتراك لفظي) بيان لسكلى (قوله قيوده) أي السكلى أي جنبها الصادق بواحد
 وهو المراد (قوله عدمية) أي مشتتة على اثنين (قوله ما مر) أي في توجيه تقديم
 المفرد على المؤلف (قوله ولانه) أي السكلى (قوله الحدود) الاولى التعريف
 (قوله والبراهين) الاولى الحجج (قوله والمطالب) أي النتائج (قوله بخلاف
 الجزئى) أي فانه لا يكون مادة شىء منها (قوله اما ذاتي الخ) اعلم ان السكلى
 اذا نسب الى منجته من جزئياته قاما أن يكون تمام ماهيتها كالانسان

الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فانه داخل فيهما التركيب الانسان من الحيوان والتاطق والفرس من الحيوان والمصاحل (واما عرضى وهو الذى يخالفه) أى لا يدخل في حقيقة جزئياته (كالفاحك بالنسبة الى الانسان) لسامرأة مركب من الحيوان والتاطق فالتصاحك خارج عنه وعلى هذا فالمصاحية عرضية وقد يطلق الذاتى على ما ليس أوداخلا فيها كالحیوان والتاطق أو خارجا عنها كالتصاحك والمصاحي والاولان ذاتيان والثالث عرضى وعلى هذا فالذاتى ما ليس بخارج والمرضى الخارج فتدخل المصاحية في الذاتى وهو أحد اصطلاحات ثلاثة للمنطقة الثاني ان الذاتى الداخل والمرضى ما ليس بداخل وهو ظاهر كلام المتن فالتصاحية عرضية الثالث ان الذاتى الداخل والمرضى الخارج فالمصاحية واسطة وتقل هذا السنوسى في شرحه مختصر ابن عرفة (قوله الذى يدخل في حقيقة جزئياته) أى يكون جزأ منها هذا هو الظاهر من كلامه وعليه حمله التارح لكن لا يناسب قوله الآتى والذاتى الخ فانه صريح فى أن المصاحية ذاتية ولذا قال بعضهم انه أشار الى ان للذاتى معنيين فى كلامه شبه استخدام (قوله فانه) أى الحيوان (قوله كالحیوان) أدخات الكاف التاطق أو المصاحل مثلا (قوله فيها) أى حقيقة الانسان وحقيقة الفرس (قوله الانسان) أى مفهومه (قوله والفرس) أى مسماه (قوله ومرضى) سمي بهذا التسمية لما يمرض للذات وهو الضحك العارض للانسان مثلا اذ يقال فى النسبة الى المرض عرضى (قوله يخالفه) أى لا يدخل في حقيقة جزئياته فهو من اطلاق الاعم وهو المتخالفة على الاخص وهى المتخالفة بقرينة المقابلة واصطلاح المنطقة ان المخالف ما يمكن اجتماعه مع مقابله كالتصاحك والقيام وما لا يمكن اجتماعه معه لا يسمونه بخلافه لاقابل مناقضان كان الاولى للمصنف ان يقول ما يأنضه (قوله انه أى الانسان الخ) يانزما (قوله وعلى هذا) أى قول المصنف الذاتى هو الذى يدخل الخ والمرضى هو الذى يخالفه (قوله فالمصاحية) أى الحقيقة النوعية (قوله عرضية) منه بعضهم قائلا لا يبينه كلام المصنف اذ مراده بحقيقة الجزئيات ما يعبر الحقيقة الذاتية والحقيقة الخارجية

للمصاحية الجامعة (لجزئياته) أى الكلى بأن يكون مفهومه جزءا منها قوله يدخل الخ فصل مخرج المرضى وذلك (كالحیوان) (بالتسبية) أى الاضافة (الى) جزئياتها ك(الانسان والفرس) انه مفهوم الحيوان وهو الجسم التامى الحاشى المتحرك بالارادة داخل في حقيقة الانسان وهى حيوان تاطق وفي حقيقة الفرس وهى حيوان مصاحل فهو كلى ذاتى لها (واما عرضى) بتبع العين المهمل والراء (وهو) أى حقيقة المرضى الكلى (الذى) جنس شامل المرضى والذاتى (يخالفه) أى الذاتى في الدخول في حقيقة جزئياته بأن لا يدخل فيها سواء خرج عنها أو لم يخرج وهذا فصل مخرج الذاتى وذلك (كالتصاحك بالنسبة الى الانسان) فانه كلى عرضى له خروجه عن حيوان تاطق حقيقة الانسان وعلى هذا

فالتوع عرضى وقيل الذاتى غير الخارج والمرضى الخارج وعليه فالنوع ذاتى وقيل الذاتى المفترقة

الداخل والمرضى الخارج وعليه فالنوع واسطة بينهما وهذه اصطلاحات مملوءة فلا مشاحة فيها ولنا مشى

بمرضى فتكون الماهية ذاتية واعترض بأن الذاتي منسوب الى الذات فلو كانت ذاتية لزم نسبة الشيء الى نفسه وأجيب بأن هذه التسمية اصطلاحية لالتوية وبأن الذات كاتطلق على الحقيقة تطلق على

المقترنة بالتشخص فتعريف الذاتى شامل للنوع فانه وان كان تمام الحقيقة لجزئياته من حيث هي لكنه جزؤ للحقيقة الخارجية من حيث انها مقترنة بالتشخص ونظا فيه بأنه يلزم أن يكون التشخص العارض للحقيقة جزءاً داخلاً وذلك باطل أقول قد يقال انه جزء من حقيقة الفرد وليس جزءاً من حقيقة النوع فلا بطلان. وقال بعض من منع عرضية النوع المراد بما يخالف الداخلى هو الخارج عن حقيقة الجزئيات العارض لها فلا تدخل الماهية في العرضى لامتناع خروج الشيء عن نفسه وعروضه عليه ولان جزء الشيء اذا لم يكن خارجاً فأولى أن لا يكون الشيء نفسه خارجاً عن نفسه وغاية ما يلزم ان هذا الكل مذكور عنه بأن لا يكون ذاتياً ولا عرضياً والانصاف ان هذه كلها تكلفات ليست تامة المتدمات

المصنف هنا على الاول
وقبلاً على الثانى

(قوله بمرضى) الاولى بخارج لان العرضى مختلف فى نفسه فلا يصح ذكره فى تفسير للذاتى وأيضاً فى عيب التركيب وهو ان يذكر فى التعريف ما ليس أعم من العرف ولا مساوياً له فيؤدى الى توقف ماهية على ماهية أخرى مباينة لها (قوله فتكون) أي الماهية النوعية (قوله ذاتية) أي كشمول تعريف الذاتى لها وهذا المعنى أعم من الاول فانه يصدق على جزء الحقيقة الاعم وهو الجنس والمساوى وهو الفصل وعلى النوع الذى هو تمامها لانه ليس بخارج بل هو تمام حقيقة أفرادها بقاءه انتشخص فانه عارض لها بعض الشارحين الذاتى مشترك بين المعين وان كان أحدهما أعم من الآخر كاشتراك الصور بين معاني الادراك والادراك الذى لاحكم معه غنبي (قوله واعترض) بضم المثناة فوق وكسر انراء أي كون الماهية النوعية ذاتية (قوله الى الذات) أي الماهية النوعية (قوله لزم نسبة الشيء الى نفسه) أي وهي باطلة لانها تقتضى مزاورة المنسوب المنسوب اليه والشيء لا يبارى نفسه (قوله النسبة) أي بالذاتى (قوله اصطلاحية) أي خالية عن النسبة قالوا فيها أصلية من بنية الكلمة

مصدقها ويمكن نسبة الحقيقة الى مصدقها ثم اخذ في بيان الكليات المحس وبدا بذاتي منها فقال (والذاتي امامقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالجوان بالنسبة الى) أنواعه نحو (الانسان والفرس وهو الجنس) لانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجوان جوابا

كباء الكرمي (قوله مصدقها) أي الافراد والجزئيات التي تصدق الماهية عليها (قوله نسبة الحقيقة الى مصدقها) أي فتكون من باب نسبة الكل الى جزئيه أو الجزئي لسله بناء على ان الشخص جزؤ الماهية فتحصل ان المنسوب الحقيقة النوعية التي يطلق عليها ذات والمنسوب اليه مصدقها الذي يطلق عليه ذات أيضاً وما صدق الحقيقة غير ما فصحت النسبة في اللغة من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح (قوله والذاتي) ان قلت لم عدل عن الضمير والمقام له لتقدم مرجحه في قوله اما ذاتي قلت لتتبيه على ان الذاتي هنا غير الذاتي فيما تقدم قاه هنا أعم من المتقدم اذ الظاهر ان المتقدم لا يشمل النوع وما هنا شامل له بقرينة ذكره في أقسامه ولدفع توهم عوده لمعرضي لافريت قبل التأمل في باقي الكلام ففي كلامه شبه استخدام فان قلت يمنع المناورة ذكره الذاتي هنا معرفة بال فلو علم التكررة اذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الاول يقال ان هذا ظلي لاسباب وقد قامت القرينة على المناورة وانحصر الذاتي بالاستقراء في الجنس والنوع والفصل (قوله مقول) أي صالح لان يحمل حمل مواطأة لاجل اشتقاق والا لزم كون الياس جنساً للانسان والتعطن مثلاً لانه يحمل عليهما حمل اشتقاق وهو باطل والفرق بينهما ان حمل المواطأة هو الذي لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثاني ما فيه أحدهما كمالك علم أي ذوعلم أو طالم (قوله الشركة المحضة) في بعض النسخ الشركة فقط قال بعضهم هذا التقييد لا بد منه لاجراج النوع قاه يقال بحسب الشركة والخصوصية معاً فيعلم ان الجنس يقال بحسب الشركة والخصوصية ليتحقق التقابل بينهما أو يقال المراد بالشركة المحضة الشركة التي بين الحقائق لا التي بين الافراد بدلالة قوله على كثيرين مختلفين

حقيقة المسؤول فهو صفة مقول (بحسب) يمنع الحاء والسين المهملين أي باعتبار (الشركة) بين جزئيين من جزئياته أو أكثر (المحضة) الخاصة والمجردة من كونه مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية لان السؤال بما هو تاما هو عن تمام الماهية وهو تمام الماهية المشتركة بين الحقائق المختلفة وليس تمام الماهية المختصة اتمامها جزؤها فلا يصلح لجواب السؤال ضها وذلك كالجوان بالنسبة الى (أنواعه) (الانسان والفرس وهو) أي الكلّي الذاتي للمقول في جواب ماهو بحسب الشركة فقط (الجنس) أي المسمى في الاصطلاح جنساً (تتبيه) للمسئول عنه بما هو واحد كلّي نحو ماهو الانسان وجوابه الحد التام نحو حيوان ناطق واما واحد جزئي فهو ماهو زيد واما افراد متحدة الحقيقة نحو ملا زيد وعمرو وخالد وجوابهما النوع

واما انواع مختلفة الحقائق نحو ماهو الانسان والفرس والشاة واما واحد كلّي وواحد جزئي بالحقائق مختلفا الحقيقة نحو ماهما الانسان والفرس واما واحد كلّي وجزئيات مختلفة الحقيقة نحو ماهو

عنها لانه تمام ماهيتها المشتركة بينهما واذ اسئل عن كل منهما لم يصح أن يكون
 جوابا عنه لانه ليس بتمام ملهته فلا يجاب به بل بتمامها وتمامها في الاول
 الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الصاهل والمسؤل عنه بمانحصر في أربعة
 في واحد كلي نحو ما الانسان وواحد جزئي نحو ما زيد وكثيره تماثل الحقيقة
 نحو ما زيد وعمره وبكره وكثيره مختلفها نحو ما الانسان والفرس والشاة
 والجواب عن الاربعة منحصر في ثلاثة أجوبة لاشترك الثاني والثالث في
 جواب واحد (ويرسم) الجنس (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات

بالحقائق فيخرج النوع بهذا القيد أيضاً (قوله عنها) أي الانسان
 والفرس ولو قال عنه أي السؤال للمعلوم من مثل كلن أولى الا ان يقال
 أني بضمير التثنية لتضمن السؤال عنها سؤالين وان وقع بلفظ واحد
 (قوله لانه) أي الحيوان (قوله عن كل منهما) أي وحده (قوله أن
 يكون) أي الحيوان (قوله في الاول) أي الانسان (قوله الناطق) أي
 للمركب بالقوة ليشمل المميز وغيره ويخرج عنه بعض الطيور التي تشكلم
 (قوله وفي الثاني) أي الفرس (قوله وكثيره تماثل الحقيقة) هذا خاص
 بالافراد اذ لا توجد حقيقتان متماثلتان (قوله وكثيره مختلفها) أي من
 الحقائق فقط أو منها ومن الافراد لا من الافراد فقط وان كان هو
 للظاهر من عطفه على ما قبله فيشمل الحقائق المختلفة كنهه والحقيقة
 والافراد الشخصية نحو ماها الانسان ويمفور اسم فرس وشمل الافراد
 المختلفة الحقيقة أيضاً نحو ما زيد ويمفور (قوله منحصر في ثلاثة
 أجوبة) فيجيب عن الاول وهو الواحد الكلي بمعدالتام كحيوان ناطق
 وعن الثاني وهو الواحد الجزئي وعن الثالث وهو الكثير للتماثل الحقيقة
 بجواب واحد وهو النوع لانه تمام ماهيتها المشتركة بينها ولا عبرة بالمشخصات
 المختلفة لانها عرضيات وعن الرابع وهو الكثير المختلف الحقيقة بالجنس
 القريب كحيوان (قوله الثاني) أي الواحد الجزئي (قوله الثالث)
 أي الكثير المتماثل (قوله كلي) قيل لاحاجة اليه لاغناء مقول على
 كثيرين عنه ورد بأن التأخر لا يفي عن المتقدم لوقوعه في مركزه
 وبأنه محتاج اليه ليبرى الوصف عليه (قوله سائر الكليات) أي جميعها

الانسان ولاحق اسم فرس
 ويمفور اسم حمار واما
 أفراد مختلفات الحقيقة نحو
 ماهم زيد ولاحق ويمفور
 وجوابها الجنس نحو حيوان
 (ويرسم) بضم المثناة تحت
 وسكون الراء وفتح السين
 المهمل أي تعرف حقيقة
 الجنس برسم مصور (بأنه)
 أي الجنس (كلي) جنس
 شامله جميع الكليات الخمس

(مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق) خرج به النوع لانه، مقول على كثيرين
متفقين بالحقائق (في جواب ماهو)

الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام فهذه أنواع للكلية
داخلة تحته فان قيل يلزم ان الجنس نوع وكذا الفصل والخاصة والعرض
العام قلت لا يبعد في ذلك فان اختلافها بالاعتبار والاضافة الى غيرها
قالون يصح كونه جنساً؛ نسبة للسواد والبياض مثلا وكونه نوعاً بالنسبة للكيف
وفصلاً اذا نسب للكثيف وخاصة بالنسبة للجسم وعرضاً تاماً بالنسبة
للحيوان (قوله مقول) أي صالح باعتبار معناه لان يحمل حمل هو هو
ويسمى حمل مواطأة لاحمل اشتقاق والا لزم جنسية البياض للنتاج
والساج مثلا واللازم باطل فكذلك المزومه (قوله على كثيرين) أي أنواع
(قوله مختلفين بالحقائق) أي كالحيوان المقول على الانسان والفرس
والحصار وحقيقة الاول حيوان ناطق والثاني حيوان صاهل والثالث
حيوان ناهق فان قلت تعريف الجنس بما ذكر غير جامع لان المعروف
مطلق الجنس الشامل لاقسامه الاربعه السافل والمتوسط والعالي والنفرد
والتعريف المذكور قاصر على السافل والمتوسط لاشتماله على جنس
للجنس وهو قوله كلي قلت لا لكي اعتباران أحدهما النظر الى مفهومه
أي كونه مقولا على كثيرين وثانيهما النظر الى كونه جنس جنس
والتعريف به بالاعتبار الاول الامم دون الثاني الاخص (قوله خرج
به النوع) قيل لاوجه لتخصيص انواع بالخروج بهذا القيد لخروج
الفصل القريب به كالتائق وخاصة النوع كالصاحك وبهذا ظهر
فساد ما قيل ان قوله في جواب ماهو يخرج باقي الكليات لان
منه الفصل القريب وخاصة النوع وقد خرجا بقوله مختلفين
بالحقائق وأجب السيد بأن وجه التخصيص ان الفصل البعيد
وخاصة الجنس انما يخرج انما يخرج انما يخرج انما يخرج في جواب ماهو فأخرج خروج
الفصل القريب وخاصة النوع اليه ليصير الفصل مطلقا والخاصة
مخرجة بعيد واحد حذراً من التشتيت (قوله في جواب ماهو) ان
قلت الجنس لا يقال في جواب ماهو اذ لايجب به عن الواحد كلياً كان

(مقول على كثيرين) نعمت
كاشف لكلي ذكره توطئة
للبابيه (مختلفين بالحقائق)
فصل مخرج النوع وصلة
مقوله (في جواب) فصل
مخرج العرض العام لانه
لا يقال في الجواب لانه ليس
تمام ماهية ولا يميزها واطرافه
جواب (ماهو) فصل
يخرج الفصل والخاصة

(تبيين الأول) الجنس أربعة أقسام سافل وهو ما فوقه جنس ولا جنس تحته نحو الحيوان ومتوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم التامى وطال وهو ما تحته جنس ولا جنس فوقه كالجوهر ومفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته كملك ٤٩ يفتح الميم واللام (الثاني) يميز

الجنس القريب من التامى والمتوسط بأنه ان كان مقولاً في الجواب عن الماهية وعن كل ما يشاركها فهو القريب كالحيوان وان كان مقولاً عليها وعلى بعض ما يشاركها فيه فقط فيعيد بمرتبة ان كان يمين الماهية جنس واحد كالجسم التامى للالسان ويحجب به عن السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وبعض ما يشاركه فيه كالنبات كما يحجب الحيوان عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وكل ما يشاركه فيه فيكون مع البيد بمرتبة جوابان الحيوان والجسم التامى وان كان بينهما جنسان فيعيد بمرتبتين كالجسم المطلق به ومعه ثلاثة أجوبة الحيوان والجسم التامى والجسم للمطلق

خرج به الفصل والخاصة والمرض العام اذ الاولان انما يتحلان في جواب أى شىء وهو الثالث لا يقال في الجواب أصلاً لانه ليس ماهية لها عرض له حتى يقال في جواب ما هو ولا يميز له حتى يقال في جواب أى شىء هو وأما الجزئي فلم يدخل في السككي حتى يحتاج الى اخراجه بقول على كثيرين كما زعم جماعة والجنس أربعة أقسام طال وهو الذى تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته

أو جزئياً لانه ليس تمام ماهيته بل جزؤها الاعم وانما يقال في جواب ماها أو ماها وأحيب بأن غرض المصنف الآن بيان انه يقع في جواب ما لافي جواب أى وأفرد الضمير باعتبار عنوان السؤال عنه ولا حاجة لزيادة قولاً ذاتياً (قوله خرج به الفصل) أى سواء كان قريباً كناطق أو بعيداً كإسمى (قوله والخاصة) أى سواء كانت خاصة نوع كخضاحك أو خاصة جنس كشمس (قوله والمرض) أى كالمائى للالسان (قوله الاولان) أى الفصل والخاصة (قوله أى شىء هو) أى في ذاته باعتبار الفصل وفي عرضه باعتبار الخاصة (قوله والثالث) أى المرض العام (قوله لا يقال في الجواب أصلاً) وقول المصنف في رسمه الآتى مقول على كثيرين معناه في غير الجواب فلا ينافى ما هنا (قوله طال) ويسمى بعيداً وجنس الاجناس أيضاً (قوله كالجوهر) بحث فيه بعضهم بأن فوقه جنس وهو موجود لشموله المرضي وفوق موجود شىء على القول بشموله المدموم (قوله على القول بجنسيته) أى الجوهر لكل جسم مؤلف من طول وعرض وعمق المتألفة من الاسطح المتألفة من الخطوط المتألفة من النقاط والسطح ماله طول وعرض فقط والخط ماله طول فقط ولا شىء من هذه الثلاثة لتقطعه وهذه كلها جواهر وجودية هذا مذهب المتكلمين وذهب

(٧ م) وان كان بينهما ثلاثة اجناس فيعيد بثلاث مراتب كالجوهر له وتصير الاجوبة أربعة الحيوان والجسم التامى والجسم المطلق والجوهر (الثالث) رتب القوم الاجناس ايتهم بأهم التنزيل تسهيلاً على التسليم بالحيوان المشترك بين أراءه الخ. فتنه في الحقائق ثم الجسم التامى المشترك بين الحيوان والنبات ثم الجسم المطلق المشترك بين الجسم التامى والجسم غير التامى ثم الجوهر المشترك بين الجسم وبين البسيط

ومتوسط وهو الذي فوقه جنس وتحتة جنس كالجسم النامي وسافل وهو
الذى فوقه جنس وليس تحتة جنس كالحيوان لان الذي تحتة انواع لا اجناس
ومفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحتة جنس قالوا ولم يوجد له مثال
الحكما الى انها اعراض اذا لقطه عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية السطح
والسطح نهاية الجسم فاحترز بقوله على القول بجنسيةه عن قول الحكماء لانه
عرض عام عندهم (قوله ومتوسط) أى كالجسم فان فوقه الجوهر وتحتة
الجسم النامي وكالجسم النامي اذ فوقه الجسم المطلق وتحتة الحساس والمتحرك
بالارادة (قوله قالوا ولم يوجد له مثال) أى ومثله بعضهم بالمقل بناء على أن
الجوهر ليس جنسائه بل عرض عام وعلى هذا فالمقول المشرة انواع له
لا اجناس والام يكن مفردا ولا اشخاص والا كان نونا والاولى في عد
الاجناس الابداء بالسافل ثم المتوسط ثم العالى لان المستبر فيها التصاعد لانا اذا
فرضا شياً وقرضا له جنسا فلا يكون الافوقه وهكذا ويمرف الجنس
القريب والبعيد بأنه ان كان الجواب عن المسألة وعن بعض ما يشاركها
في الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه فهو قريب
كحيوان اذ يجاب به عن السؤال عن الانسان والفرس وعن السؤال
عنه وعن سائر الانواع المشاركة له فيه وان كان الجواب عن المسألة
وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن غيره مما يشاركها
فيه فبعيد كجسم نام فان النبات وباقي انواع الحيوان تشارك الانسان
فيه ويجاب به عنه وعن النبات لانه وعن باقي انواع الحيوان ويكون
هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة واحدة بأن يكون بين المسألة كالانسان
وذلك الجنس جنس واحد هو القريب كالجسم النامي اذ بينه وبين
الانسان الحيوان فالحيوان جواب والجسم النامي جواب آخر وثلاثة
اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالنسبة اليه وأربعة اجوبة ان
كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وكل ما يزيد البعد يزيد عدد
الاجوبة وعدد الاجوبة يزيد على عدد مراتب البعد بواحد أبدا لان
الجنس القريب جواب وكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر ورتب
القوم الاجناس ليتها لهم التمثيل بها تسليلا على المتعلم فوضوا الحيوان

(واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى) أفراد نحو (زيد وعمرو وهو النوع) لانه اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الانسان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما كان الجواب ذلك أيضاً لانه تمام ماهيته المختصة به (ويرسم) للتوابع (بانه كلي) دخل فيه سائر الكليات (مقول)

(واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة) ان كان السؤال عن تمام ماهية مشتركة بين جزئيات متحدة الحقيقة نحو ماهم زيد وعمرو ويكر وخالد (و) مقول في جواب ماهو (بحسب الخصوصية) ان كان السؤال عن ماهية مخصصة بجزئ نحو ماهو زيد حال كون المقولين ثابتين (معا) متعاقبتين في سؤالين كما تقدم (وهو) أى الكلي المقول بحسبها (النوع) ولا تناقض بين كونه تمام ماهية مشتركة وكونه تمام ماهية مخصصة لان الاول باعتباره مجرد عن الشخصات والثاني باعتباره مقيداً بها (ويرسم) النوع (بانه كلي) جنس شامل جميع الكليات (مقول على)

ثم الجسم التامى ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالحيوان جنس لانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وكذا الجسم التامى لانه تمام المشترك بينه وبين النبات وكذا الجسم المطلق لانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وكذا الجوهر لانه تمام المشترك بينه وبين العقل على مناهج المتكلمين ان الجوهر قسمان مادي ومجرد حقيقي (قوله بحسب الشركة والخصوصية) أى يحمل نارة على جملة من افراده المتشابهة اذا سئل عنها بأن قيل ما زيد وعمرو ويكر فيجاب بانسان وهذا هو المراد بقوله بحسب الشركة لانه تمام الماهية المشتركة بينهم ونارة يحمل على فرد واحد نحو ما زيد فان جوابه انسان وهذا هو المراد بقوله والخصوصية هذا الذى أطبق عليه المحققون من شراح هذا الكتاب كالسيد والفري وشيخ الاسلام ومن حشى كلامهم (قوله معا) ليس المراد به المية في الزمن بأن يحمل حلا واحدا على سبيل الشركة والخصوصية في زمن واحد بل المراد به الاجتماع في المتولية فهو تأكيد لقوله بحسب الشركة والخصوصية فهو في قوة جيبا ومنه نيوت الحملين للنوع بأن يحمل على فرد مسؤل عنه بما هو ويحمل على افراد مسؤل عنها بما هي أيضاً أشار لهذا كله الشارح بقوله لانه اذا سئل عن زيد وعمرو الخ (قوله عن كل منهما) أى وحده (قوله ذلك) أى انسان (قوله لانه) أى انسان (قوله تمام ماهيته المختصة به) أى الفرد ان قلت لانتم انه تمام الماهية الخاصة به لان الانسان حيوان ناطق وماهية زيد حيوان ناطق متشخص فالانسان ماهية مشتركة بين أفرادها مخصصة ببعضها أوجب بأن الشخصات عوارض للماهية لا من تمامها وتتمامها الحيوان الناطق فانسان تمام

على كثيرين مختلفين بالمدد دون الحقيقة) خرج به الجنس (في جواب ماهو) خرج به الفصل والخامة والمرض العام مع أن الثالث يخرج بما خرج به الجنس أيضاً لكن الانسب اخراجه بما خرجت به الخاصة لتشاركهما في المرضية والنوع قسبان اضافي وهو المتخرج تحت جنس وحقيقي وهو، وليس تحت جنس كالانسان فينبها عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في نحو الانسان فانه نوع اضافي لاندراجة تحت جنس

كثيرين مختلفين بالمدد) أي تعدد الذوات (دون) تمدد الحقيقة) فهي واحدة مشتركة بينهم فصل مخرج الجنس وصلة مقول (في جواب) فصل مخرج المرض العام واطاقته لما (هو) فصل مخرج الفصل والخاصة (تبيه) النوع قسبان حقيقي وهو الذي لا جنس تحت كالانسان واطافي وهو الذي فوقه جنس كحيوان فينبها عموم وخصوص من وجه يجتمعا في نحو الانسان ويفرد الحقيقي في النوع البسيط والاطافي في نحو الجسم الدائم

ماهية زيد المختصة به فان قلت لو كان ذلكم توجد في غيره من الافراد واللازم باطل فأجيب بأن الباء داخلة على المقصور فزيد لا يندمى الانسان مثلا وبأن المساهية المختصة بمشخصات زيد وعوارضه غيرها مخصصة بمشخصات عمرو وعوارضه فالمساهية المطلقة مشتركة والمخصصة مختصة (قوله على كثيرين) أي افراد (قوله الفصل والخاصة) خرجا باضافة جواب لما هو (قوله والمرض العام) خرج بقوله في جواب (قوله الثالث) أي المرض العام (قوله بما خرج به الجنس) أي قوله دون الحقيقة أي لانه يقال على المختلفين بالحقيقة كما يقال على المنفقين فيها نحو زيد وعمرو وبكر ماشون (قوله لكن الانسب الخ) بحث فيه بأن الشيء لا يخرج بقيد حتى يكون القيد الذي قبله متناولا له مع ان المرض العام خرج بقوله دون الحقيقة فالتناسب ان الجنس وخاصة والفصل البعيد والمرض العام خرجت بقوله دون الحقيقة وان الفصل القريب وخاصة النوع خرجا بقوله في جواب ماهو (قوله الانسب) شاذ قياسا لانه من ناسب (قوله لتشاركهما) أي الخاصة والمرض العام (قوله في المرضية) بفتح العين المهملة والراء أي في كون كل منهما طارضا للماهية (قوله وحقيقي) وقال له نوع الانواع أيضاً وهذا أحد الكليات الخمس على التعمين بخلاف النوع الاضافي فليس أحدها على التعمين (قوله ما ليس تحت جنس) أي بل الفراد أو أصناف بقريته كون الكلام في النوع الحقيقي لكن الاولى ما ليس تحت نوع لصدق كلامه بالجنس السافل وليس نوعا حقيقيا (قوله فينبها) أي النوع الاضافي والنوع الحقيقي الخ يخرج على تعريفهما (قوله من وجه) راجع للمعوم والخصوص

(واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء معوفي ذاته) أي أي شيء يميز الماهية عن كل ما سواها أو عن بعضه حال كونه داخلها فيها (وهو) أي المقول في جواب أي شيء هو في ذاته الكلبي (الذي يميز الشيء) أي الماهية تميزا تاما عن كل ما سواها أو في الجملة عن بعض ما سواها وصلة يميز (عما يشاركه في الجنس) قريبا كان أو بعيدا (كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي الكلبي الذي يميز الشيء عما يشاركه في جنسه (التفصل) ولم يزد أو في الوجود عقب في الجنس تبعا للمتقدمين بناء على ان كل ماهية لها جنس وزاد المتأخرون عقبه وفي الوجود بناء على انه ليس كل ماهية لها جنس وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر وهو جواز تركب ماهية من أمرين متساويين أو عدمه فالزيادة على الاول وعدمها على الثاني

وهو الحيوان وحقيقى اذ ليس تحت جنس وينفرد الاضافى بنحو الجسم التامى فان فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحت جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقى بالماهية البسيطة كالمقل المطلق عند الحكماء على القول بنفى جنسية الجوهر (واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته) أي جوهره (وهو الذي يميز الشيء) ولو في الجملة (عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي المقول في جواب ذلك (الفصل) وذلك لانه اذا سئل عن الانسان باى شيء هو في ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه في الجنس (قوله بنفى جنسية الجوهر) أي وأما على القول بأن الجوهر جنس له فلا ينفرد فيه النوع الحقيقى لاندراجة تحت جنس فهو اضافى أيضا وليس بسيطا لتركيب ماهيته من جنس وفصل (قوله أي شيء هو في ذاته) اعلم ان السائل بأى ثم يسأل عن تمام الماهية المشتركة بين شيئين أو أكثر وانما يسأل بها عن مميزها عما يشاركها فيها يضاف اليه لفظ أي فاذا قيل الانسان أي حيوان هو كان سوء الا عن مشاركات في الحيوان واذا قيل أي موجود هو كان سوء الا عن مشاركاته في الوجود والسؤال باى ثلاثة أقسام أحدها أن لا يزداد على أي شيء هو يميزها أن يزداد قوله في ذاته نالها أن يزداد قوله في عرضه فان كان الاول فالجواب ما يميز السوء عنه مطلقا فصلا قريبا أو بعيدا أو خاصة وان كان الثاني فالجواب التفصل وحده وان كان الثالث فالجواب الخاصة وحدهما فقول المصنف في ذاته لبيان ان السؤال عن الفصل الذي الكلام فيه يقيد به (قوله ولو في الجملة) اشارة الى انه لا فرق في المميز الذاتي بين كونه مميزا للشيء عن جميع ما عداه كالناطق للانسان أو عن بعض من عداه كالحساس والتامى له فالحساس يميزه عن النبات ولا يميزه عن الحيوان والتامى يميزه عن مطلق الجسم ولم يميزه عن النبات (قوله كالناطق الخ) أي عندهم لم يجعله مقولا على الملائكة والجن وأراد بالناطق الصفة المستزمنة صفة التمييز العقلى والنظر البتيني وان تصور الخياني فهو فصل للانسان يميزه عن الملائكة لانها جواهر مجردة أما عند من جعله مقولا على الملائكة فهو فصل

وتبع في انتصاره على قوله في الجنس المتقدمين بناء على أن كل ماهية لها فصل فلها جنس وذهب المتأخرون إلى زيادة أو في الوجود وبنى الخلاف على جواز تركيب الماهية من أمرين متساويين وعدمه فمن جواز تركيبها من ذلك زادما ذكر ومن لا فلا (ويرسم) الفصل (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته)

بيد فيميز الإنسان عن غير الملائكة والجن (قوله وتبع) أي المصنف (قوله إلى زيادة أو في الوجود) أي في تعريف الفصل عقب في الجنس ليصير التعريف جامعاً (قوله على جواز تركيب الخ) يفيد أن الخلاف في الجواز العقلي مع الاتفاق على عدم وجود ذلك (قوله ذلك) أي متساويين (قوله ما ذكر) أي أوفي الوجود (قوله وعدمه) احتج عليه المتقدمون بأن الماهية لو تركبت من متساويين كما أن يحتاج كل منهما للآخر فيلزم الدور أو أحدهما فقط فيلزم الترجيح بلا مرجح أو لا يحتاج كل للآخر فيلزم المحال وهو قيام الماهية بدون بعض أجزائها وأجاب المتأخرون بأن هذه المحالات انتهى في الماهية الخارجية أما الذهنية فلا لأنها من الأمور الاعتبارية والكلام في الثاني لا الأول سامنا بحيته فيها لكن نتج أن هذا دور رتبى لا يجوز أن يكون دوراً معاً وهو غير محال كتوقف الجرم على المرض وعكسه فإن قلت لم يذكر المصنف هذه الزيادة في التفسير الأول وقد أطلق في رسمه كما ترى فليقيد بالجنس كما قيدا ولا قلت للإشارة إلى المذهبين وأن عتاره ما سبق فيحمل الثاني عليه بدلالة السياق وأنه متردد في ثبوت تركيب الماهية من متساويين * قال السعد في شرح التسمية وكون تمييز الفصل عن المشارك في الوجود مبني على الاحتمال المذكور أعلاه هو على تفسير الامام لكلام الاشارات واما على تفسير الحكيم المحقق فليس مبني عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فقط أو عما يشاركه في الوجود سواء شاركه في الجنس أم لا وتحقيقه ان فصل الشيء ان احتص بالجنس كالحصان للخيوان بالنسبة إلى الجسم التامى كان يميزا عما عداه بما شاركه في الوجود وان

(ويرسم) الفصل -
(بأنه كلي) جنس شامل
كل كلي (يقال على الشيء
المسؤل عنه (في جواب))
فصل مخرج المرض العام
واضافة جواب (أي شيء
هو) فصل مخرج الجنس
والنوع (في ذاته) فصل
مخرج الخاصة والفصل
قسمان قريب وهو ما يميز
الشيء عما يشاركه في
جنسه القريب ويبدو هو
ما يميزه عما يشاركه في جنسه
البيد

خرج به الجنس والتوع لانهما يقالان في جواب ما هو والعرض العام
لانه لا يقال في الجواب أصلا كما مر والخاصة لانها انما تميز الشيء في
عرضه لا في ذاته والفصل قسما قريبا وهو ما يميز الشيء عن جنسه
القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وببهد وهو ما يميز الشيء في
الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان فان قلت
يلزم أن يكون الجنس فصلا لانه يميز هذا التمييز قلت لا بعد فيه ان أتى
به في جواب أى شيء هو في ذاته بخلاف ما اذا أتى به في جواب ما هو

لم يكن محتما بالجنس كالناطق للانسان عند من جملة مقولا على غير
الحيوانات كالملائكة فهو يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجنس
أى الحيوانية لانه جميع ما يشاركه في الوجود اذ لا يميزه عن الملائكة
اه قوله عند من جملة مقولا على الملائكة فملى هذا لا يكون الناطق
فصلا بل يكون جنسا فان الملائكة عندهم ليست حيوانا ولا جسمامع
انها ناطقة غيبى (قوله خرج به الجنس الخ) ظاهره انه جملة المذكور
قيدا واحدا مخرجا للامور المذكورة والاولى جملة ثلاثة قيود وهي
يقال في جواب واضافة الجواب الى أى شيء وقوله في ذاته ويخرج
بالاول العرض العام لانه لا يقال في الجواب أصلا ويخرج بالثاني الجنس
والتوع وبالثالث الخاصة ويحتمل ان هذا مراد الشارح ويكون اخر اجها
على التوزيع لسكن يعنده تأخير العرض العام عن الجنس والتوع في
الخراج (قوله في جواب ما هو) وان اختلفت جهة المتولية لان الجنس
يقال في جواب ما بحسب انشركة المحضة والتوع بحسب الشركة والخصوصية
(قوله عن جنسه) أى صاحب جنسه (قوله يلزم) أى من كون المميز
عن صاحب الجنس البعيد فصلا (قوله هذا التمييز) أى الذى يميزه
الفصل البعيد فان الحيوان يميز الانسان عن النبات كما يميزه عن الحساس
(قوله فيه) أى كون الجنس فصلا (قوله به) أى الجنس (قوله في جواب
أى شيء هو) كان يقال أى شيء الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان
فقد ميز الحيوان الانسان عما يشاركه في جنسه كالنامي والجسم من
شجر وحجر والظاهر ان مراده الجنس السافل أو المتوسط للعالمى

فله اعتباران بحسب السؤال ثم نبي بالمرضى فقال (وأما العرضى
 قامان يتمتع انفكاكه عن الماهية وهو المرضى اللازم) كالضاحك بالقوة
 بالنسبة الى الانسان (أو لا يتمتع) انفكاكه عنها (وهو المرضى المفارق)
 كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان (وكل واحد منهما اما أن يختص

لانه لا يميز عن شيء (قوله فله) أي الجنس (قوله نبي بالمرضى) أي أنى
 به ثانيا بعد اثباته بالذاتي أولا والمراد به هنا التسوب لما عرض للذات
 خارجا عنها وهذا اصطلاح أهل الميزان لا التسوب للمرضى مقابل الجوهر
 كما هو اصطلاح المتكلمين وبين التفسيرين عموم وجوبى يجتمعان في
 نحو اليأس ويفرد الاول في نحو القدرة والذاتى في نحو اللاطية (قوله
 يتمتع انفكاكه عن الماهية) أى من حيث وجودها ذهنا بمعنى أنها
 يتمتع ادراكها دون ادراك كفرادية الثلاثة وزوجية الاربعه ويسمى
 هذا لازم الذهن أو من حيث الوجود الخارجى بمعنى انها يتمتع وجودها
 فى الخارج منفكة عنه كسواد الغراب ويسمى لازم الوجود أو من
 حيث هي بمعنى انه يتمتع وجودها فى الذهن أو الخارج منفكة عنه بل
 أينما وجدت اتصفت به ككون زوايا المثلث الثلاثة مساوية لثلاثين
 ويسمى هذا لازم الماهية (قوله كالضاحك) بالقوة بالنسبة للانسان
 الضحك انبساط الوجه وانكشاف مقدم الاسنان والقوة امكان الشيء
 حال عدمه ويقابلها الفعل وهو التحقق والحصول والثبوت فنى كون
 الضاحك بالقوة عارضا ملازما نظر وأجيب بأن القوة تطلق أيضا على
 الامكان مطلقا عن التقييد بحال العدم وهو المراد هنا (قوله المرضى
 المفارق) أى الذى تمكن مفارقتة وان لم يفارق بالفعل كالفقر الدائم
 من لا يمكن غناه عادة وكفراقى الزبال محبوبة السلطان والفرق بين هذا
 وبين لازم الوجود كسواد الغراب أن هذا يمكن الزوال عادة وذلك
 ليس يمكن الزوال عادة والمفارق اما بسرعة كحجرة الحجل وصفرة
 الوجه أو ببطء كالشباب والحب وسواد الشعر (قوله وكل واحد منهما
 الخ) صريح فى أن أنسام المرضى أربعة واناضمت للجنس والنوع والفصل
 لغت سبعة وهذا مخالف لما مر وقرر أن الكليات خمسة وأجيب بأن

(وأما العرضى فلما)
 بكسر الميم وشد الليم (أن)
 يتمتع فكون حرف
 مصدرى صلت (بتمتع انفكاكه
 عن الماهية) أي خلوها
 عنه ووجودها بدونها
 (وهو المرضى اللازم)
 للماهية كالضاحك بالقوة
 والمتنفس كذلك بالنسبة
 للانسان (أو لا يتمتع) انفكاكه
 عنها بأن يجوز خلوها عنه
 ووجودها بدونها كالضاحك
 بالفعل والمتنفس كذلك
 بالنسبة للانسان (وهو
 المرضى المفارق) للماهية
 (وكل واحد منهما) أي
 اللازم والمفارق (أما أن
 يختص

بحقيقة واحدة) بان
 يكون قاصراً عليها ولا
 مرض لغيرها (وهو الخاصة)
 أي المسمى خاصة (كالضاحك
 أبالقوة) بضم القاف وشد
 الواو أي الامكان وهذه
 خاصة لازمة (و) بمعنى
 والضحك (بالفعل) وهذه
 خاصة مفارقة بالنسبة
 (للانسان ورسم) الخاصة
 (بانها كلية) جنس شامل
 كل كلي والاول كلي لأن
 الكلية من المركب والكلام
 في المفرد (نقال) أي نحمله
 في الجواب فصل مخرج
 المرض العام (هل ما) أي
 جزئيات (تحت حقيقة
 واحدة فقط) فصل مخرج
 الجنس (قولاً عرضياً)
 فصل مخرج النوع والفصل
 هذا ان قيد قولها بكونه
 في جواب وان لم يقيد به
 فالمرض خرج بقوله فقط
 والخاصة قسمان خاصة نوع
 كالضاحك للانسان وخاصة
 جنس كالمتنفس للحيوان
 وكل خاصة نوع خاصة
 لجنسه ولاعكس

بحقيقة واحدة وهو اخصاً كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى
 الانسان) لانه بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها وبالفعل مفارق
 لها مختص بها وهذا مذهب التأخرين وأما المتقدمون فشرطوا أن
 تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لاهيها التي يعرف بها (ورسم) الخاصة
 (بانها كلية) دخل فيها سائر الكلبيات (تقال على ما تحت حقيقة واحدة
 فقط) من الافراد (قولاً عرضياً) خرج به الجنس والمرض العام لانها
 يقالان على حقائق والتويع والفصل لان قولها على ما تحتها ذاتي
 لا عرضي

تقسيم المرضي الى لازم ومفارق تقسيم ثانوي كتقسيم الجنس والتويع
 والفصل (قوله بحقيقة واحدة) أي بافرادها لان الخاصة لا تلزم الماهية
 من حيث هي نوعية كانت كالضاحك أو جنسية كالماشي والمتنفس
 (قوله وهو الخاصة) قدما لتمييزها الماهية وكونها مادة للرسم بخلاف
 المرض العام وهي قسمان خاصة حقبية ويقال لها مطلقة أيضاً كالضاحك
 للانسان واذافية وهي التي بالنسبة الى شيء دون شيء آخر كالماشي
 للانسان بالنسبة لمحجر وهذه ليست احدي الكلبيات المحس ان قلت
 ورد في السنة نسبة الضحك للملائكة والجن فكيف يكون خاصة
 للانسان قلت يمكن أن معنى ما ورد أنهم يتعجبون مجازاً مرسلًا علاقته
 المسبية أو أن ذلك باعتبار أنواع الحيوان (قوله وهذا) أي تقسيم الخاصة
 الى لازمة ومفارقة (قوله فشرطوا) أن تكون الخاصة لازمة بحيث
 فيه أنهم اذا كانوا يطلقون الخاصة الاعلى اللازمة فاذًا تكون المفارقة
 واشراطهم في التعريف بالخاصة كونها لازمة لا يقتضي أن كل خاصة لازمة
 بل يقتضي أنها تكون لازمة ومفارقة والالني الشرط (قوله من الافراد)
 بيان لما (قوله به) أي قوله تعدل على ما تحت حقيقة واحدة فقط على وجه
 الاجمال والتعصيل يعلم من التعليل (قوله على حقائق) أي ما تحتها من الافراد
 اسكن في غير الجواب فلا ينافي ما تقدم أن المرض لا يقال في الجواب
 .طائفاً وأما التعليل أن خروجها بقوله على ما تحت حقيقة (قوله
 والتويع والفصل) عطاف على الجنس (قوله لان قولها على ما تحتها الخ)

ولا حاجة الى قوله فقط بحد واحدة والخاصة قد تكون للجنس كاللون للجسم وقد تكون للتويع كالمضاحك للانسان وكل خاصة لتويع خاصة لجنسه ولا ينكس (واما أن يتم) كل من المرض اللازم والمفارق

أفاد أن خروجها بقوله قولاً عرضياً (قوله ولا حاجة) لقوله فقط بحث فيه بأن الجنس والمرض العام يقالان على ما تحت حقيقة واحدة وعلى ما تحت خقائق نحو زيد وعمرو حيوان أو ماشيان ونحو الانسان والذئب حيوان أو ماشيان فأخرجها بقوله فقط (قوله والخاصة) قد تكون للجنس لما قدم المصنف أن الخاصة مخصصة بحقيقة واحدة وكان ظاهره أنها لا تكون للجنس أفاد الشارح أنها تكون له أيضاً فهذا في قوة الاستدراك على كلام المتن لرفع ما أوهمه ظاهره ويبان أن مراده بالحقيقة ما يشمل النوعية والجنسية (قوله كاللون للجسم) التسمي الظاهر أن اللون خاصة غير شاملة لأنواع الجسم لان الهواء جسم لطيف لالون له وكذا الماء على قول (قوله وكل خاصة) نوع فهي خاصة لجنسه التسمي توقفت فيه حين قراءة هذا الشرح خصوصاً مع قوله سابقاً بالمضاحك بالقوة لازم لماهية الانسان عنصراً بها حتى رأيت نسخة المصنف رحمه الله تعالى مكتوباً عليها مانصه بخاصة الانسان كالمضاحك خاصة للحيوان بمعنى أنها لا تتجاوزها الى غيره وخاصة الحيوان كالحياة ليست خاصة للانسان بل تتجاوزها الى غيره من أنواع الحيوان اهـ ولا يخلو عن تأمل فقد رأيت في بعض حواشي شرح الشمسية مانصه قال الشارح ان اختص بفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة اعلم ان الخاصة تقسم الى ما تكون مطلقة والى ما تكون غير مطلقة فالمطلقة هي التي لا تكون في غير ذلك النوع كالكتاب للانسان والمقيدة هي التي تكون في بعض ما يخالف ذلك النوع كالمشي للانسان بالنسبة لا يجراه فتأمل مع كلام الشارح أقول الخاصة تكون شاملة كالكتاب للانسان وغير شاملة كالكتاب للحيوان فلا وقفة ولذا اشتراطوا في التعريف بها كونها شاملة (قوله ولا يتمكس) أي عكسا لقويا بأن يقال كل خاصة لجنس خاصة لتويعه لبطالانه فان النفس مثلاً خاصة للحيوان وليس خاصة للانسان وأما العكس المنطقي

(واما أن يتم) يضم العين المهملة
وقع الميم أي يشمل كل من
المرض اللازم والمرض
المفارق ما تحت

(حقائق فوق حقيقة واحدة وهو المرض العام كالتفسي بالقوة والفعل بالنسبة للانسان وغيره من الحيوانات) لانه بالقوة لازم لماهيات الحيوانات وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منها (ورسم بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (يقال على ما عمت حقائق مختلفة قولاً عرضياً) خرج به الجنس لان قوله على ما عمت ذاتي لا عرضي والنوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الا على حقيقة واحدة قبل وانما كانت هذه التعريفات رسوماً لا كليات لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها لمزومات مساويات لها حيث لم تتحقق الماهيات اطلق على تلك المفهومات الرسم قال العلامة الرازي وهذا بمنزل عن التحقيق لان الكليات أمور

(حقائق فوق) أي زائمت على حقيقة (واحدة وهو المرض العام كالتفسي بالقوة) أي أو (الفعل) بالنسبة للانسان وغيره من أنواع الحيوان ورسم المرض (بأنه كلي) جنس شامل كل كلي (يقال) في غير الجواب (على ما) أي جزئيات (تحت حقائق مختلفة) فصل مخرج النوع والفصل والخاصة (قولاً عرضياً) فصل مخرج الجنس والعارض السابقة للكليات بقاياتها فهي حدود وقد تسمع المصنف في قوله ورسم

وهو بعض خاصة الجنس خاصة نوعه فصحيح كالكتاب للحيوان والانسان (قوله حقائق فوق واحدة) ثم ان كانت الحقائق أجناسا كان عرضاً تاماً للجنس لتجاوزها الى غيره كالمواد للحيوان وغيره وان كانت أنواعاً فهو عرض تام للنوع لشموله غيره من أنواع جنسه وخاصة لجنسه باعتبار عدم تجاوزها الى غيره كالأكل والشارب (قوله التعريفات) أي المتقدمة للجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام (قوله رسوماً) أي كإصرح به المصنف بقوله في جميعها ويرسم (قوله للكليات) أي الجنس تنازع فيه التعريفات ورسوماً (قوله لها) أي الكليات (قوله ماهيات) أي حقائق (قوله وراء) أي غير (قوله المفهومات) أي المعاني التي فهمت من التعريفات (قوله لمزومات) نعت ماهيات (قوله لها) أي المفهومات تنازع فيه لمزومات ومساويات ودفع بهما ما يقال إذا كان لها ماهيات وراء تلك المفهومات فتعريفها بتلك المفهومات فاسد وليس حداً ولا رسماً (قوله حيث لم تتحقق الماهيات) أي للكليات أي لم يتحقق كونها نفس المفهومات التي عرف بها أو غيرها تعريفاً على قوله لجواز أن يكون الخ (قوله أطلق) أي المصنف (قوله وهذا) أي التبليل (قوله بمنزل) أي مكان بمنزل (قوله عن التحقيق) أي ذكر الشيء على الوجه الحق أو إثباته بدليل أي عند مكانه كناية عن مخالفته له (قوله لان الكليات) أي ماهياتها

اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدود على ان عدم العلم بأنها حدود لا يوجب العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أهم واعلم أن غرض المنطقي معرفة ما يوصل الى التصور وهو القول الشارح أو الى التصديق وهو الحجية ولكل منهما مقدمة ولما فرغ من مقدمة الاول أخذ في بيانه فقال (القول الشارح)

سمى به لشرحه الماهية وبقاله التعريف ومعرف الشيء مانستلزم

(القول الشارح) أى
الموصل لمعرفة الماهيات
المجهولة سمي قولاً لتركيبه
والقول هو المركب وشارحا
لشرحه الماهية المجهولة
ويسمى ترفيهاً ومرقفاً
أيضاً بكسر الراء ويعرف
بأنه قول تستلزم معرفته معرف
غيره أو امتيازه عن غيره
وهو سبعة أقسام حد تام وحد
ناقص ورسم تام ورسم ناقص
ومقسّم وتمثيل وتبديل لفظ
بمرادفه

(قوله اعتبارية) أى منسوبة للاعتبار أى التقدير والنقض نسبة المنطقي
بالتفح للتمتاع بالكسر (قوله حصلت) بضم فكسر مثقلاً أى اعتبرت
(قوله مفهوماتها) أى ماهيات هي الكلبيات فاضافته لليان (قوله
أسماؤها) أى الجنس والتوع والفصل والخاصة والدرى العام (قوله
بازائها) أى بمخالفة المفهومات المحصلة (قوله لها) أى أسماء الكلبيات
(قوله غير تلك المفهومات) أى التي حصلت ووضعت لها الاسماء (قوله فتكون
الح) تفرغ على قوله فليس لها الح (قوله هي) أى المفهومات (قوله حدودا)
أى فكان المناسب أن يكون المصنف ويحد بدل ويرسم (قوله لا يوجب العلم
بأنها رسوم) أى حتى يصح تسميتها رسوماً فهذا القيل على فرض تسليمه يقضى
أنها لا تسمى رسوماً أيضاً (قوله ذكر التعريف) أى بأن يقال ويعرف بدل
ويرسم (قوله أعم) أى من الرسم والحد (قوله غرض) بفتح التين المعجمة
والراء أى مقصود (قوله المنطقي) أى بوضع المنطق وتدوينه (قوله الى
التصور) أى المجهول (قوله أو الى التصديق) أى المجهول (قوله منهما) أى
القول الشارح والحججة (قوله مقدمة) أى شيء يتقدم عليه تمهيداً له ومقدمة
القول الشارح الكلبيات ومقدمة الحججة التضايا (قوله الأول) أى القول
الشارح (قوله أخذ) أى أراد الشروع (قوله سمي شارحاً لشرحه الماهية) أى
بتبيينها ولو في الجملة أو تمييزها فسهل الحدتها وناقصا الرسم كذلك وسمى قولاً
لتركيبه والقول عند المناطقة هو المركب زاد بعضهم تركيهاً (قوله تعريف)
أصله مصدر عرف المضاعف أى التبيين نقل الى المرف بالكسر لملافة
التعلق الاشتقاقى والتناسب زيادة أيضاً والمرف (قوله ومعرف الشيء) بكسر

معرفة معرفته والتعريف اما حدا ورسم وكل منهما اما تام أو ناقص ودليل
حصره في الاربية أنه اما أن يكون مجبج القديات فهو الحد التام أو يعضها

الراء اضافته لامية أي ماهيته وحقيقته (قوله معرفته) أي المرف بالسكسر
(قوله معرفته) أي الشيء المرف بالفتح فللفظ ما جنس واتع على قول أو أمر
وقوله تستلزم الخ فصل لتحقيق ماهية المرف واخراج غيره وبحث فيه بأنه
ان أراد المرفة بالكنه لم يشمل الرسم وان أراد المرفة بوجه ما لم يشمل الحد
فالناسب زيادة أو امتيازها فالحد التام تستلزم معرفته المرفة والحد الناقص
والرسم مطلقا تستلزم معرفته التميز في الشمسية مرف الشيء ما تستلزم معرفته
معرفة أو امتيازها عن كل ما عداها وفي شرحها للقطب انما قلنا أو امتيازها الخ
ليتناول الحد الناقص والرسم فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل
امتيازها عن جميع أعياره الغنيمي هذا التعريف يشمل النوع نحو الانسان فان
معرفة تستلزم معرفة الحيوان الناطق وليس معرفة التعريف الاعم
والاخص والمفرد والمركب والملزوم والقياس الاستثنائي وفيه نظر فان
الانسان هو الحيوان الناطق فان أراد لفظ ان ان فلا خصوصية له وقوله
التعريف الاعم فيه نظر فان الاول لا يميز عن جميع الاغيار والثاني لا يميز جميع
المرف وقوله والملزوم فيه نظر فان معرفة لا تستلزم معرفة لازمة ولا امتيازها
وقوله والقياس الاستثنائي فيه نظر فان تصوره ليس مستلزما لتصور المطلوب
بل تسليمة مستلزم لتسليمه ولا وجه لتخصيص الاستثنائي اذا اقتضى مثله
في حاشية برهان الدين شرط المرف بالفتح كونه معلوما بوجه ما لا يلزم
توجه النفس الى المجهول المطلق وهو محال وكونه مجهولاً من وجه آخر لا
يلزم تحصيل الحاصل فطريق التعريف ان تصور الوجه المجهول وتبينته
لوجه المعلوم فيلزم ثبوتها الشيء الذي تصوره بالوجه المعلوم مثلا اذا تصورت
الانسان بأنه حيوان ثم تصورت الوجه المجهول وهو كونه ناطقا ثم تصورت
ثبوت الناطق للحيوان لزم تصور ثبوت الناطق للانسان فمضى تركيب
التعريف تركيبه من الوجهين المعلومين عند التركيب لا متاع تركيب المجهولات
وان كان أحدها مجهولا قبله (قوله حصره) أي التعريف (قوله في الاربية)
أي الحد التام وانا ناقص والرسم كذبتك (قوله يعضها) صادق بالجنس وخصه

فأخذ الناقص أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم التام أو بغير ذلك فالرسم
التام وبقي خامس وهو التعريف اللفظي وهو ما أتى عن الشيء بلفظ
أظهر مرادف مثل المقارن والجر وقد أخذ في بيان الأربعة فقال

قريباً أو بعيداً وبالفصل البعيد وفيه نظر في شرح الاشارات والخدمته تام
مشتمل على جميع المقومات كحيوان ناطق للإنسان ومنه ناقص مشتمل على
بعضها إذا كان مساوياً للمحدود كجسم أو جوهر ناطق له فلمن قوله إذا
كان مساوياً وتمثيله بجسم أو جوهر ناطق إن الجنس وحده ليس حداً ناقصاً
وكذا الفصل البعيد لكن في تهذيب السعدا حيز في الناقص حداً كان أو رسماً
أن يكون أهم (قوله أو بغير ذلك) فالرسم الناقص الفيزي بهذ كرنحو ما في
الشرح في الذي فعل هذا المرض العام مع الفصل أو الخاصة والفصل مع
الخاصة أو الجنس البعيد مع الخاصة كلها رسوم ناقصة اه وكلام الحفيد يبيد
إن التعريف بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد حد ناقص وكذا الفصل
القريب مع الفصل البعيد أو مع الخاصة والفصل البعيد مع الخاصة لكن هذا
ليس معتبراً عند الجمهور ولأن الفصل القريب حصل به الإتيان فذكر الخاصة
معه لتو ولعلمهم نظروا إلى أن التمييز الحاصل منهما أقوى من تمييز الفصل
وحده السيد الصواب إن المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص
لكنه أقوى من الخاصة وحدها وإن المركب منه ومن الفصل حد ناقص
وهو أكل من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حد ناقص
وهو أكل من العرض العام والفصل وقولهم لاجبة إلى ضم الخاصة إليه
مدفوع بأن التمييز الحاصل بهما أقوى من التمييز بالفصل وحده فإن أريد
الأقوى احتج إلى ضم الخاصة إلى الفصل (قوله وفي) أي من أقسام التعريف
(قوله قسم خامس) هذا ناقص لما حصر السابق وأجيب عنه بأنه راجع إلى
التعريف بالخاصة لأن اللفظ المرادف من خواص المعنى وزيد التعريف
بالمثال والتعريف بالتقسيم وأجيب عنهما برجوعهما للخاصة لأن المثال
والانقسام من خواص المعرفة (قوله ما أتى) أي دل والظاهر إن ما مصدرية
(قوله عن الشيء) أي المعنى والمفهوم (قوله أظهر) أي دلالة لشهرته وغلبة
استياله فيه (قوله مرادف) التسمي لم أقف على هذا التقيد في كلام أحد غير

(الحد قول دال على ماهية الشيء) أي حقيقته الذاتية (وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفضله التقريبن كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الانسان) لانك اذا قلت ما للانسان فيقال الحيوان الناطق والجنس القريب حده كقولك في حد الانسان هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة الناطق (وهو) أي الذي يتركب مما ذكر (الحد التام) أما كونه حداً فلان الحد لغة للتع وهو مانع من دخول الغير فيه وأما كونه تاماً فلأنه يتركب من جميع الذاتيات فيه ويخرج بذكر ماهية الشيء الرسم فإنه يتم تبادل على آثاره كإسباني وكلامه يدل على تخصيص الحد بذوات انما هيئات المركبات فتخرج البسائط فانها

المشارح والمفهوم من كلامها التهديب وشروحه عدم التقييد به ثم رأيت في بعض الشرح التقييد به الدلجي التقييد به اخذ المصنف من كلام المضد ولم يعرف لغيرهما وانظر هل يمكن تعريف بغير مرادف ومائاله (قوله الاربعة) أي الحد التام والناقص والرسم كذلك (قوله الحد) أي التام (قوله تول جنس) شمل الحدين والرسمين (قوله دال على ماهية الشيء) أي تجاهها فصل أخرج الحد الناقص لدلالته على جزء الماهية والرسم مطلقاً لدلالته على خاصتها والماهية هي ما يكون به الشيء شيئاً نسبة إلى ماهي لسؤال به عنها كحيوان ناطق للانسان (قوله أي حقيقته الذاتية) الأولى حقيقته وذاته لا يهايم عبارته ان الحقيقة غير الذات ونيس كذلك فإن جعلت اضافة ماهية للشيء

جنسية شمل التعريف الحد الناقص ويكون المعرف حينئذ الحد من حيث هو انقسم إلى تام وناقص وينبغي هذا اقتصار الشارح على الرسم في قوله وخرج الخ (قوله والجنس القريب) أي في ان المركب منه ومن الفصل القريب حد تام خبر مقدم (قوله حده) أي الجنس القريب (قوله وهو مانع الخ) فيه اشارة إلى ان تسميته حداً من تسمية اسم التفاعل بالمصدر للتلقي الاشتغاقى (قوله الرسم) أي تاماً كان أو ناقصاً واقتصاره على اخراج الرسم بقيد ان التعريف تاماً كان أو ناقصاً يجعل الاضافة للجنس كما تقدم (قوله بذوات الماهيات) اضافته للبيان (قوله البسائط) في الطوائع الحقيقية اما بسيطة وهي التي لا جزء لها أو مركبة وهي التي لها جزؤ وكل منهما ما ان يتركب عنها غيرها أو لا فذهه أربعة أو لها بسائط لا يتركب عنها غيره فلا يجمل لمدم تركبه

في الحد التام (قول) جنس شامل للمعرف وغيره (دال على ماهية) أي حقيقة (الشيء) فصل مخرج الحد اتاقص لدلالته على بعضها والرسم مطلقاً والتقسيم والتنزيل والتبديل بالمرادف لدلالته على خاصتها (وهو) أي الحد التام القول (الذي) جنس شامل كل معرف (يتركب من جنس الشيء) المعرف (وقصدها التقريبن) فصل مخرج ما عدا الحد تام وذلك (كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الانسان وهو الحد) سمي به لانه لغة للتع وهو مانع من دخول غير المعرف فيه (التام) سمي به لتتام الذاتيات فيه وشرط الحد التام تقديم الجنس على الفصل

انما تعرف بالرسم لا بالحدود ويمتد في الحد التام تقديم الجنس على الفصل
لان الفصل مفسر له ومفسر الشيء متأخر عنه قيل لا يمكن تعريف الحد لثلاثا
يلزم التسلسل وأجيب بمنع

ولا يحد به لكونه ليس جزءا لغيره الثاني بسيط يتركب عنه غيره وهو البسيط
الذي يتخلل وينتهي اليه المركب بالتحليل فيحد به لكونه جزءا لغيره ولا يحد
لعدم تركيبه كالجوهر الثالث مركب لا يتركب عنه غيره محدد لكونه ذاتا جزءا
ولا يحد به لكونه ليس جزءا لغيره كالسان الرابع مركب يتركب منه غيره
فيحد ويحد به كحجر وان فظهر ان الحد لا يكون الا للمركب (قوله تعرف
بالرسم) نظريه بان المصنف اعتبر في الرسم التركيب من الجنس والخاصة
وهذا يفيد اختصاصه بالمسألة المركبة كالحد وأجيب بأن الذي في الرسوم
للجنس فيصدق بالرسم بالخاصة وحدها في الطوالع عقب ما تقدم فظهر ان
الحد لا يكون الا للمركب تماما كان أو ناقصا وكذا الرسم التام لتركبه من الجنس
التركيب والخاصة وأما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لانه يتركب
عند المصنف من العرض العام والخاصة وهذا لا يختص بالركبات (قوله ويمتد)
اي يشترط (قوله في الحد التام) مفهومه انه لا يمتد في الحد الناقص وربما
اقتضى تعليقه اعتباره فيه أيضا فليحذر ثم ان هذا الاعتبار اما على انه شرط
أو شرط فان كان الاول تعريف المصنف صحيح وان كان الثاني فغير صحيح
اذ لم يأخذه فيه اه غيبي وتبعه الدلحي والحفي أقول اعتباره في الحد
الناقص ممنوع اذ غاية ما يلزم على تأخير الجنس عن الفصل لفرق الجنس وعدم
اعتباره لتقسيم الفصل المتفق عنه عليه ولا يلزم من ذلك فساد الحد اذا
بانفصل وحده حد ناقص صحيح معتبر عند من أجاز التعريف بالمفرد
وكون الاعتبار على وجه الشرطية ممنوع أيضا (قوله مفسر) أي مخفص
(قوله الحد) مثله الرسم والمعرف والقول الشارح فالاولى ابدال الحد
بالتعريف ليشملها (قوله لثلاثا يلزم) أي على تعريف التعريف (قوله
التسلسل) يانه انه يلزم من احتياج التعريف لتعريف احتياج تعريف
التعريف لتعريف وهكذا الى غير نهاية ويان وجه اللزوم ان التعريف عام
يشمل تعريف المسألة نحو الانسان وتعريف تعريف تعريفها وتعريف

لزومه لان حد الحد نفس الحد كما أن وجود الوجود نفس الوجود
 بمعنى أن حد الحد من حيث أنه حد مندرج في الحد وإن امتاز عنه
 بإضافته إليه

التعريف خاص به لا يشتمل تعريف الماهية وكل ما يحتاج إليه الأعم يحتاج
 إليه الأخص إذ الأعم جزء الأخص والتسلسل محال فلزومه محال وأيضاً
 لو احتاج التعريف لتعريف لوجب مساواة تعريف التعريف للتعريف كما
 هو شرط في كل تعريف والواقع أن تعريف التعريف أخص من التعريف
 فلا يصح تعريفه به إذ الخاص لا يشمل جميع أفراد العام (قوله لزومه) أي
 التسلسل (قوله نفس الحد) أي حد فهو فرد جزئي للحد المعروف فمرفت
 حقيقتها والشرح ما هيته بنفسه فلا يحتاج لحد آخر حتى يلزم التسلسل
 فهو كقول الفقهاء في الشاة من أربعين أمها زكت نفسها وغيرها (قوله
 الوجود) كذا في النسخ الصحيحة في الموضعين ولعل الصواب فيها
 الوجود أي فليس الوجود صفة زائدة على موصوفها كالكلم والقدرة
 حتى يحتاج إلى وجود ووجودها إلى وجود وهكذا فيلزم التسلسل
 المحال (قوله بمعنى حد الحد الخ) راجع لقوله حد الحد نفس الحد (قوله في
 الحد) أي المحدود فهو محدود بالحد فلا يحتاج لحد فلا يلزم التسلسل
 (قوله وإن امتاز) أي حد الحد عنه أي الحد (قوله بإضافته) أي حد الحد
 (قوله إليه) أي الحد ونزهه لاحتال وإن زائدة هذا الذي فتح الله سبحانه
 وتعالى به فضله على كاتبه وبه يتضح كلام الشارح وتظهر صحته ويقط
 قول الشيخ الدلبي فيه لظرم وجوب أخذهما أنه لو كان حد الحد نفس
 الحد ووجود الوجود نفس الوجود لزم كون المضاف عين المضاف إليه وهو
 محال الثاني أن حد الحد أخص من مطلق الحد فلو كان عنه لزم كون
 الأخص نفس الأعم وهو غير معقول فلمن هذا أن حد الحد ليس نفس
 الحد بل فرد من أفراده كما أن وجود الوجود ليس نفس الوجود بل هو
 فرد من أفراده وأما قول الشارح بمعنى أن حد الحد الخ فهو ممنوع إذ لو كان
 الشيء المدرج تحت شيء معين ذلك الشيء لزم اندراج الشيء في نفسه وشئ
 غير صحيح فالأولى أن يجاب عن لزوم التسلسل والاختصية بشيء آخر

(والحد الناقص هو) القول ٦٦ (الذي) جنس شامل كل معرف (يتركب من جنسه) أي المعرف

(والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس الشيء بالبيد وفصله القريب كالجنس الناطق بالنسبة إلى الإنسان) أما كونه حدا فلما مر وأما كونه ناقصا فلمدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء) القريب (وخواصه اللازمة له كالحَيوان الضاحك في تعريف الإنسان) أما كونه رسما فلان رسم الدار أثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشيء كان تعريفه بالآثار وأما كونه تاما فلما يشابهه الحد التام من حيث أنه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر يختص بالشيء (والرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات

البيد وفصله القريب
(فصل مخرج الحد التام
والرسم مطلقا والتقسيم والتبديل
والتبديل بالراند كالجسم
الناطق بالنسبة إلى الإنسان)
كونه حدا لثمة وناقصا
فقصه بعض الذاتيات
(والرسم التام هو) القول
(الذي) جنس شامل كل
معرف (يتركب من جنس
الشيء) المعرف (القريب
وخواصه) أي المعرف
واضافته جنسية قابلية
معنى الجمعية إذ لا يشترط
في تمام الرسم تعدد الخاصة
(اللازمة له) أي المعرف
قسوله من جنس الشيء
القريب وخواصه اللازمة
له فصل مخرج ما عدا
الرسم التام وذلك (كالحَيوان
الضاحك) بالقوة (في
تعريف الإنسان) سمي
رسما لأنه لثمة الإيروا خاصة
أثر الماهية وتاما لمشايتها
الحد التام في ذكر الجنس
القريب وتقييده بشيء
من خواص الماهية
(والرسم الناقص هو الذي

أما التسلسل فلا يلزم لزومه لأن معرف المعرف من حيث أنه معرف غير محتاج إلى معرف آخر أما البدايته أول كونه معلوما بالكسب سلفا أنه يتسلسل لكن التسلسل في الأمور الاعتبارية غير محال لانقطاعها باقتران اعتبار المعتبر وأما الإخصية فلا لثمة لها باعتبار المفهوم بل حقيقة الحد وحد الحد واحدة وهي القول الدال على ماهية الشيء والخصوص إنما عرض بالإضافة (قوله والحد الناقص) عطف على الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين أو مبتدأ خبره قوله كالجسم الناطق أو محذوف أي من القول الشارح (قوله وفصله) أي المعرف بالفتح لا بالجنس (قوله فلما مر) أي من أن الحد في اللغة المتع وهذا مانع الخ (قوله وخواصه اللازمة له) أي الرسوم لزوما يمتدنية عن غيره والأفلا يكون تصورها سيباني تصور الرسوم فلا تكون رسما له والجمعية في قوله خواصه ليست شرطاني الرسم فإذا ذكرت خاصة واحدة مع الجنس كفت بدليل المثال الذي ذكره ولذا اقتصر التقطب على الخاصة الواحدة فالأولي أفرادها ويجب عن المصنف بأنه جمعها باعتبار المواد أو بأن الإضافة للجلس واحترز باللازمة عن المفارقة فلا تسكن في الرسم (قوله كالحَيوان الضاحك) أي بالقوة (قوله ولما كان التعريف بالخاصة الخ) المناسب ولما كانت الخاصة من آثار الماهية شئ التعريف بهارسا (قوله وضع) أي قدم (قوله عرضيات) أقاد بالجمع أنه لا تسكن خاصة واحدة وهذا مذهب المتقدمين المانعين التعريف

تختص جلتها) أي
 مجموعها (بحقيقة
 واحدة) سواء احتض
 كل منها بها أو بعضها أو لم
 يختص شيء منها بها (كقولنا
 في تعريف الانسان انه
 ماش على قدميه) هنا
 شامل للدجاج والاوز
 والصفور ونحوها (عريض
 الاظفار) هذا شامل للبلبل
 والحمار والفرس (بلدي)
 أي ظاهر (البشرة) هذا
 شامل للثبان ونحوه
 (مستقيم القامة) هنا
 شامل لآدمي البحر
 (ضحك بالطبع) هنا
 شامل للسناسل سمي رسنا
 لسائر وناقصا لقصة
 الجنس (نبهات الاول)
 قيل تعريف التعريف
 محال لاستلزامه التلصق
 وأجيب عنه بمنع استلزامه
 ذلك لان تعريف التعريف
 تعريف معرف بنفسه فلا
 يحتاج لتعريف آخر
 (الثاني) قيل التعريف
 بالخاصة ممنوع لانه دور
 لان معرفة اختصاصها
 متوقفة على معرفة الماهية
 وأجيب بأن التعريف

تختص جلتها) وان لم يختص كل منها (بحقيقة واحدة كقولنا في
 تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم
 القامة ضحاك بالطبع) اما كونه رسنا فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم
 ذكر جميع أجزاء الرسم التام وبقيت أشياء مختلف فيها منها التعريف
 بالمرض العام

بالمفرد (قوله تختص جلتها) أفاد ان المرض العام لا يعرف به ولو ندد
 اذ لا يختص بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بأنه ماش متفلس (قوله
 بالشيء) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وان لم يختص كل منهما)
 صادق باعراض لا يختص شيء منها بالمعرف كتعريف الانسان بما عدا
 الاخير في مثال المصنف وباعراض يختص بعضها كنهاله والاحسن تأخير
 المختص كما فعل المصنف لانه بمنزلة الفصل لما قبله وباعراض يختص كل
 منها وهذا ما قبله المبالغة كتعريف الانسان بكتاب بالقوة وضاحك
 بالطبع فالصور ثلاثة (قوله كقولنا في تعريف الانسان الخ) بحث فيه
 بأنه تعريف بخاصتين أو لاهما مركبة وهي ملعدا الوصف الاخير
 وأخرهما مفردة وهو الوصف الاخير ولم يشترط أحد في الرسم التام
 للتركيب من خاصتين وأجيب بأنه على تسليم هذا التي لا يكفي لا يلزم من عدم
 اشتراط ذلك عدم صحة أن يقال ويطلق على مجموع ذلك بعد وجوده الرسم
 الناقص لان المراد تمييز المرء بالمجموع لانه أقوى فيه من غيره وهذا
 لا ينافي كفاية التعريف ببعضه (قوله ماش على قدميه) أخرج الماشي على أربع
 أو أكثر كالذئب والماشى على بطنه (قوله عريض الاظفار) أخرج
 مدورها كالطير (قوله بادي البشرة) أي ظاهر الجلدة أخرج مستورها
 بور أو صوف أو شعر أو شوك (قوله مستقيم القامة) أخرج غير مستقيمها
 فكل صفة من هذه الصفات لا تختص بالانسان لحصول الاول في الدجاج
 والاوز والصفور ونحوها والثاني لنحو البقر والثالث لنحو الحية والرابع
 لنحو الشجر وأما مجموعها فمختص به (قوله ضحاك بالطبع) أي بالقوة
 تختص بالانسان ومنع بأن السناسل ضحاك بالطبع اذا سمع أو رأى
 ما يوجب منه (قوله وبقيت أشياء) أي من صور التعريف وبحث فيه بأنه

مع الفصل كالمشي الناطق بالنسبة للإنسان أو بالفصل وحده أو مع الخاصة
كالناطق أو الناطق الضاحك بالنسبة للإنسان والاكثر على أن
كلاهما حد ناقص ومنها التعريف بالمرض العام مع الخاصة كالمشي
الضاحك بالنسبة للإنسان أو بالخاصة وحدها المساوية للمرسوم
والاكثر على أن كلا منهما رسم ناقص واعترض بأن التعريف
بالرسم متع لان الخارج انما يعرف الشيء اذا عرف اختصاصه
به وفيه دور لتوقف معرفة كل منهما حينئذ على معرفة الآخر
وأجيب بنحو المحصر المذكور لجواز أن يكون بين الشيء ولازمه

يقضي أن قول المصنف وهو الذي يتركب من عرضيات الشيء ليس من
المختلف فيه والشارح جعله منه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من ذكر المصنف
له أنه ليس من المختلف فيه وبأنه يقتضي ان المصنف لم يتعرض لشيء منها
مع انه تعرض لبعضها بقوله وهو الذي يتركب الخ كما علمت وأجيب عنه
بأن المراد لم يتعرض لشيء فلا ينافي انه تعرض لبعضها (قوله مع الفصل)
أي الترتيب بقرينة المثال (قوله كالناطق) مثال تعريف بالفصل وحده
(قوله والاكثر) على أن كلا منهما حد ناقص وقال الاقله آثار رسوم
ناقصة وقيل غير معتبرة في التعريف (قوله والاكثر) على أن كلا منهما
رسم ناقص والاقلون على انها غير معتبرة الغنيمي الصور أربع وستون
صورة لان المجلس قريب أو بعيد والفصل كذلك والخاصة والمرض العام
لازمان أو مفارقان فهذه ثمانية في مثلها بأربع وستين يسقط منها المكرر
يتبقى سبعة وعشرون تعرض القوم لبعضها صراحة وتركوا الباقي انكالا
على ذهن الساهر (قوله واعترض) أي ما تقدم من أن المرف يقسم الى
حد ورسم (قوله بالرسم) للناسب بالخاصة (قوله متمم) أي لتأديته
للدور (قوله لان الخارج للناسب) الخاصة (قوله وفيه دور للناسب)
ففي التعريف به دور (قوله منهما) أي المرف بالفتح وبخاصته المعرفة
له (قوله على معرفة الآخر) اما المرف بالفتح فتوقف معرفته على معرفة
الخاصة من حيث كونها تعريفاً والخاصة تتوقف معرفة اختصاصها على
معرفة المرف بها (قوله المذكور) أي في قوله الخارج وانما يعرف الشيء

بها لا يتوقف على معرفة
اختصاصها بها بل على
ملازمها في الواقع ولو سلم
توقف التعريف بها على
معرفة اختصاصها لا متع
الحد أيضاً لتوقف التعريف
بثباتي على معرفة كونه
ذاتياً وهي متوقفة على
معرفة للماهية (الثالث)
التعريف بالفصل وحده
أو مع الخاصة أو بالمرض
العام أو معها حد ناقص
والتعريف بالخاصة وحدها
أو مع المرض العام رسم
ناقص (الرابع) التعريف
لا يكون الا بالتفصيل أو
الكتابة

ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن منه إليه لتحقق اختصاصه به في الواقع وان لم يعرف وبما تقرر علم أن التعريف لا يكون بغير القول كالاشارة والخط

الح (قوله منه) أى اللازم (قوله اليه) أى الشيء الملزوم (قوله لتحقق الح) علة لقوله ينتقل منه اليه وان لم يعرف أى اختصاصه به وأجيب أيضاً بأنه ان أراد معرفة الشخص المرف فتوقف التعريف على معرفة الاختصاص مسلم ولكنه لا يستلزم الدور لانه يعرف المساهية وخاصتها ولزومها لها قبل التعريف وان أراد معرفة الشخص المرف له فلان لم ان التعريف متوقف على معرفته الاختصاص بل يكفيه تصور معنى للتعريف عمولا على المرف أقول والابراد المذكور على تسليبه لا يختص بالرسم بل يجرى في الحد بان يقال التعريف بالذاتى يتوقف على معرفة كونه ذاتياً ومعرفة كونه ذاتياً فتوقف على معرفة المساهية فتعريفها به يؤدي الى الدور ببق ان السعد أوردان تعريف المرف بقول الشهية هو الذى يكون تصوره مستلزماً لتصور الشيء لكنه الحقيقة أو بمجرد امتيازه عن جميع ما يباينه غير مانع لشموله الملزومات بالنسبة الى لوازمها الينة غير المحمولة كالعلمي بالنسبة الى البصر والوقف بالنسبة الى الجدار وأجاب بان المراد باستلزام تصوره تصور الشيء كون تصور الشيء حاصل من تصوره ومكتسباً منه وذلك بوضع المطلوب التصورى المشعور به بوجه ثم يمد الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدي اليه ويظهر أن حصول تصورات الوازم الينة من ملزوماتها ليس كذلك ثم قال لا يقال المحدود يستلزم تصوره تصور حده فيلزم كون الانسان مثلاً معرفة للحيوان الناطق لانا نقول معنى الاستلزام كون تصوره هو المقضى والموجب لتصور الشيء فيلزم تقدمه ضرورة وليس تصور الانسان مقتضياً وموجباً تصور الحيوان الناطق بل الامر بالعكس (قوله وبما تقرر) أي في مبحثى الكلبيات والمرقات (قوله لا يكون بغير القول) أى النفسى واللسانى (قوله كالاشارة والخط) تمثيل بغير القول الذى لم لا يجوز بالخط الدال على اللفظ الدال على المعنى أقول قوله لا يكون بغير القول أى مستلغى القول والتعريف

بالخط من حيث دلالة على القول واقع كثيراً لا يمتنع وكتب العلماء
 مشحونة به وهو في الحقيقة تعريف بالقول المدلول عليه به ولا يجوز
 التعريف بالاعم من وجهه أو مطلقاً لكونه لا يمنع دخول افراد غير المرف
 فيه ولا بالاخص لانه لا يجمع افراد المرف كلها لانه اخفى لانه اقل وجوداً
 وشروطه ومنافياته أكثر من شروطه ومنافياته الاعم ولا بالمباين بالاولى
 ولا بالمساوي جلاء أو خفاء ولا بالاخفى بالاولى لانه يلزم كون معرفة
 المرف بالسكس متقدمة على معرفة المرف بالفتح لان الاولى علة وسبب
 للثانية والمساوي حاصل مع مساويه والاخفى متأخر عنه وينع اشتمال
 المرف على مجاز أو مشترك بلا قرينة معينة للمراد وعلى حكم من حيث هو
 حكم لانه يفضى الى الدور لتوقف الحكم على شيء على معرفة وهي متوقفة
 على حكمه لانه تعريفه فان اعتبر الحكم وصفاً مميّزاً للشيء فلا يمنع ادخاله
 في التعريف كتعريف النكس بأنه تعلق القدرة العادية بالقدور في عملها
 مقارنة له بل تأثيرها فيه فالقيد الاخير حكم من أحكام القدرة أخذ من
 حيث أنه يميز كتعريف ابن مالك الحال بأنه وصف فضة متصب فأخذ
 الاتصاف من حيث أنه وصف يميز ومثل الحكم أو التي للشك أو الابهام
 لتناقضها البيان المقصود من التعريف أمالتي للتسميم فتجوز في التعريف
 لا قادتاً أن المذكور حدان أو حدود لا مور متخالفة في الحقيقة مشتركة
 في الجنس فتفيد أن نوعاً منه حده كذا ونوعاً آخر حده كذا وذهب
 بعضهم الى جوازها في الرسم وامتاعها في الحد لاستحالة فصلين لمساهية
 واحدة وجواز خاصيتين لها ولا يمتنع رده واعلم أن الحدود من الاشياء
 التي لا يقام عليها دليل ولا يقابل بمنع والالوجب على الحد اقامة الدليل
 على حده ولا قائل بموطريق المتزعة فيه أن يعارض بحد آخر أرجح
 أو مساو أو أنه غير منظر أو غير منمكس الى غير ذلك مما يجب اجتنابه فيه
 وهذا كله في الحدود الحقيقية أما اللفظية نحو الانسان في اللغة الحيوان
 الناطق والصلاة في الشرع القربة ذات الاقوال والافعال الخاصة فيطلب
 عليها صحة الثقل ان لم يقم عليها دليل ولا الوجه البهالتنع والنقص الاجمالي
 والمعارضة لا تهدد دعوى واقه سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد

(القضايا القضية) أي

حقيقتها (قول) أي

مركب مفيد فائدة تامة

مفعول أو مفعول جنس

شامل القضية والمعرف

والقياس والانشاء (يصح

أن) جتمع فكون حرف

مصدرى صكه (يقال)

بضم التثنية تحت (لقائله)

أي المتكلم به (انه) بكسر

الهمز أي قائله (صادق

فيه) أي القول (أو كاذب)

فيه فصله يخرج المرف

والقياس والانشاء والقضية

التي قالها مصوم من

الكذب فالحد غير منكمس

وغير جامع فالصواب

عنه الكذب لذاته

فتدخله قضية المصوم منه

(تبيه) يسمي القول

المحتمل كالكذب لذاته

خبراً من حيث احتياجه

ذلك وقضية من حيث

اشتاله على الحكم ومقدمة

من حيث كونه جزء

قياس ومطلوباً من حيث

طلبه بالدليل ونتيجة من

حيث انتاجه القياس

وسأله من حيث السؤال عنه

ثم أخذ في بيان الحجة ومقدماتها مبتدئاً بمقدماتها فقال

﴿ اقضايا ﴾

جمع قضية ويعبر عنها بالخبر (القضية قول) دخله فيه الأقوال التامة

والتاقصة (يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب) خرج به

الأقوال التاقصة والانشائيات

وصلى وهذا آخر ما يسهل الله تعالى بفضلته من الكلام على التصورات وأرجو

من فضله وكرمه أن يسهل علينا الكلام على التصديقات (قوله أخذ) أي

أراد الشروع (قوله في بيان الحجة) بحث فيه بأنه انما شرع في القضايا التي هي

مادة الحجة وأجيب بأنه لما كانت القضايا مادة للحجة كان الشروع فيها

شروطاً في الحجة وهذا غفلة عن قول شارح ومقدمتها بادئاً بمقدمتها

(قوله جمع قضية) سميت بهذا لانه قضي وحكم فيها فهي فصيحة بمعنى مفعولة

وترك فيها تخفيفاً لكثرة الاستعمال (قوله عنها) أي عن معناها (قوله

بالخبر) أي من حيث احتمالها الصدق والكذب ومقدمة من حيث وقوعها

جزأ قياس اذ هي حينئذ طريق للنتيجة ومقدمة لها وبالمطلوب من حيث

طلبها بالدليل وبالنتيجة من حيث التاج والقياس لها وبالاخبار من حيث

اقتادها الحكم وبالمسئلة من حيث وقوعها في العلوم والسؤال عنها (قوله قول

جنس) في التعريف شمل القضية وغيرها (قوله دخله في الأقوال التامة

والتاقصة) وصرح القطب في شرح الشمسية بأن القول موضوع للمركب

التام (قوله يصح أن يقال لقائله الخ) فصله يخرج الأقوال الانشائية وبحث

فيه بأنه يخرج القضايا التي لا يصح أن يقال لقائلها ذلك لمصمت من الكذب

أولاً واقعة قوله الواقع أول للقطع بكذبه ومخالفة قوله الواقع فصار التعريف

غير جامع فالصواب أسقاط لقائله وأبداله فيه لذاته (قوله صادق) الصدق

مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الواقعية سواء طابقت اعتقاد المتكلم أم لا

هذا مذهب الجمهور وقال النظام مطابقتها اعتقاد المتكلم سواء طابقت

الواقع أم لا وقال الجاحظ مطابقتها مما (قوله به) أي قوله يصح أن يقال

الخ (قوله الأقوال التاقصة) كالركب الاضافي والتوصيفي والمزجي ووجهة

الشرط وحدها وجهة القسم كذلك (قوله والانشائيات) وان كانت أقوالاً إلا

من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وللمراد بالقول هنا المركب تركيباً
لفظياً في القضية اللفظية أو عقلياً في القضية العقلية (وهي) أي
القضية (اماحلية) وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة
موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) أو سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب
وسبت حملية باعتبار طرفها الاخير (واما شرطية) وهي التي

تامة لانها لا يمكن صدقاً ولا كذباً وهي من قبيل التصور الخالي عن الحكم
(قوله من الامر) أي طلب للفعل جازماً أو لي الخ بيان للانسابات (قوله
والنهي أو طلب للترك طلباً جازماً أو لي (قوله والاستفهام) أي طلب بيان
الشيء المجهول (قوله وغيرها) أي كالنصب والمرض والترجي والنهي
والدعاء والنداء وبعت بأن القضية هي الخبر والصادق الخبر المطابق
والكاذب الخبر غير المطابق وهما نومان للخبر فيلزم على ذلكهما في
تريضهما الدور لتوقفهما عليهما من حيث ذلكهما في تعريفهما ونوقفهما
عليهما من حيث أنهما نومان لها وأجيب بأن الصادق والكاذب لما اشترقا
في المحاورات لم يتوقف عليهما (قوله هنا) أي في تعريف القضية (قوله المركب)
تركيباً لفظياً أو عقلياً ظاهره أنه حقيقة فيما فهو مشترك بينهما وقيل
حقيقة في المعقول مجاز في المنفوخ وامتناع المشترك في التعريف
إذا أريد به أحد معنيه بلا قرينة والحجاز إذا لم يشتر أو هو هنا مشتر
(قوله اما حملية) قدما على الشرطية لان الحملية جزؤ الشرطية
(قوله التي) صفة للقضية المحذوف للعلمه جنس شامل للحملية والشرطية
والصلة فصل يخرج الشرطية (قوله طرفاها) أي موضوعها ومحوها
(قوله مفردين بالفعل) أي لفظاً ومعنى نحو زيد كاتب والمراد بالمفرد هنا
مقابل القضية فيشمل المركب الناقص (قوله أو بالقوة) أي ما يمكن التعبير
في محله بلفظ مفرد نحو زيد عالم قبضه زيد ليس بعالم إذ يمكن أن
يقال في محلهما هنا قبض هذا ونحو الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه
أذ يمكن في محله الانسان منتقل بنقل قدميه ونحو كل انسان حيوان عكسه
بعض الحيوان انسان إذ يمكن في محله هنا عكس هذا (قوله باعتبار طرفها
الاخير) أي في المعنى وان تقدم لفظاً وهو المحمول وظاهر هذا ان حملية نسبة

(وهي) أي القضية
(اما) بكسر الهمزة وشد
الميم (حملية) بفتح الحاء
للمحمل وسكون الميم وشد
إلياء نسبة للمحمل لاشتغالها
تحت حمل المحمول على
الموضوع ان كانت موجبة
(كقولنا زيد كاتب)
او سالبة عنه ان كانت سالبة
كقوله ليس بكاتب (واما
شرطية) بفتح السين
للمسببة وسكون الراء نسبة
لشرط

لا يكون طرفاً مفردين وهي اما (منصبة) وهي التي يحكم فيها بصدق
قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى فالاولى موجبة
(كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود) والثانية سالبة
كقولنا ليس ان كانت الشمس طالمة فالليل موجود وسببت شرطية

للمحمول وليس كذلك بل هي نسبة للمحمل والنسبة للمحمول محمولة
فالتناسب لاشتمالها على الحمل أي الاستناد والحكم ان فات هذا ظاهر في
الموجبة دون السالبة فات كثير ما يسمون الاعدام بنسبها لمساكنها وان لم
يظهر وجه التسمية فيها وانما لم يتم وضعية باعتبار وضع موضعها وان
اشتملت عليه أيضاً لسكون النسبة المقصودة منها انما تتم من محمولها مع
أغلبية الاشتقاق عاينها و الموضوع انما يبدل على مجرد الذات (قوله لا يكون
طرفاً) أي مقدمها واولياها (قوله مفردين) أي لا بالفضل ولا بالقوة فصل
مخرج الحملية وبحث فيه بأن طرفي الشرطية مفردان بالقوة اذ يمكن في محل
المنصبة هذا ملزوم لهذا وفي محل المنصبة هذا مناصف لهذا فالاولى أن يقال
للقضية ان كان مضمونها ثبوت شيء لشيء أو سلبه عن خفية وان كان
مناها ملازمة شيء لشيء أو سلباً فنصبة وان كان منها العناد بين شيئين
أو سلباً فنصبة وأجيب بأن افراد لا يمكن التعبير في محلها مع بقائها شرطية
والامثلة المذكورة لمساير ضمها بالمفردين صارت حملية (قوله بصدق)
أي ثبوت (قوله أو لا صدقها) أي أو عدم ثبوت (قوله تقدير أخرى) أي
فرض صدق أخرى (قوله فالاولى بضم الهاء) أي التي حكم فيها بصدق
قضية على تقدير قضية أخرى (قوله ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود)
قد حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار موجود المحمولة تالياً
على تقدير صدق أخرى وهي الشمس طالمة المحمولة مقدماً وتسمية
المقدم والتالي قضيتين باعتبار ما كان قبل التعليق بأداة الشرط (قوله
والثانية) أي التي حكم فيها بلا صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله
ليس ان كانت الشمس طالمة فالليل موجود) قد حكم فيها بلا صدق قضية
وهي الليل موجود التالى على تقدير صدق أخرى وهي ان كانت الشمس
طالمة للمقدم وقدم حرف السلب لتكون سالبة اذ لو أخره الى التالى نحو

(منصبة) لاشتمالها على
تعلق تالياً على مقدمها
ان كانت موجبة (كقولنا
ان كانت الشمس طالمة
فالنهار موجود) وصلى
سلبه ان كانت سالبة كقولنا
ليس ان كانت الشمس
طالمة فالليل موجود

لوجود حرف الشرط فيها. ومنصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (واما شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها بالتثافي بين القضيتين أو بنفيه والاولى موجبة (كقولنا المدد اما أن يكون زوجا أو فردا) والثانية سالبة كقولنا ليس اما أن يكون هذا الانسان أسود أو كاتباً وسميت شرطية تجوزاً لوجود

ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا لكانت موجبة اذ السالبة ما حكم فيها بسلب الزوم لا يلزوم السلب (قوله لوجود حرف الشرط فيها) بحث فيه بأن أداة الشرط قد تكون اسما كهما متى وأجيب بأنه نظر لما في المثال وبأن أداة الشرط وان كانت اسما صورة فهي حرف معني لتضمنها الشرط الذي هو من معاني الحذف ونظر المتعلق أعني هوللمعني (قوله لاتصال طرفيها) أي مقدمها ونالها (قوله صدقا) أي في الثبوت اذ يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه (قوله ومعية) أي اصطحابا واقتراانا فتي وجد مقدمها وجد نالها معه قاصلا في المصاحبة والوجود (قوله يحكم فيها بالتثافي الخ) فصل أخرج الحلية والمتصلة وسواء كان التثافي في الصدق والكذب مما أوفي أحدهما (قوله بنفيه) أي التثافي أي رفعه وسلبه ونسبة الحلية والمتصلة والمنفصلة الموجبات بهذه الاسماء ظاهر لوجود الحلق والاتصال والاتصال فيها وأما نسيها بها وهي سالبة فليست ظاهرة اذ الحكم فيها انما هو بنى الحلق والاتصال والاتصال وأجيب بأنها نسبية اصطلاحية لالتصوية (قوله والاولى) أي التي حكم فيها بالتثافي (قوله المدد) اما أن يكون زوجا أو فرداً فقد حكم فيها بمنافاة كون المدد زوجا لسكونه فرداً فلا يجتمعان في عدد ولا يرتضان عنه وان أردت أن تجعلها سالبة قلت ليس اما أن يكون المدد زوجا أو متقسما بمنساوين فقد حكم بسلب منافاة أزوجية للاتصاف بمنساوين (قوله والثانية) أي التي حكم فيها بنى التثافي (قوله ليس) اما أن يكون هذا الانسان أسوداً أو كاتباً فقد حكم بنى التثافي بين كونه أسوداً وكونه كاتباً فيجوز كونه أسود مع كونه كاتباً (قوله وسميت) أي المنفصلة (قوله تجوزاً) أي اذ لاشروط فيها وهذا باعتبار حال التسمية وأما الآن فقد صار حقيقة عرفية (قوله

واما شرطية منفصلة) لاشتغالها على اتصال مقدمها من نالها ونساقها ان كانت موجبة (كقولنا المدد) أي للثرف من آحاد (اما أن يكون زوجا) أي متقسما قسمين متساويين محيين (أو) يكون (فردا) أي لاتقسم كذلك أو سلبه ان كانت سالبة نحو ليس اما أن يكون الانسان اسوداً أو يكون كاتباً واللقضية ثلاثة أجزاء

الربط الواقع بين طرفيها بالناد ومنفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما الذي صير القضيتين قضية واحدة وللقضية ثلاثة أجزاء (فالجزء الاول من الخلية يسمى موضوعاً) لانه وضع ليحكم عليه بشيء (والثاني محمولاً) لخله على شيء ، والثالث النسبة الواقعة بينهم وقد بدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسماً كلفظ هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلاً ناسخاً للإبتداء ككان ووجد وتسمى رابطة زمانية فالخلية باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية

(فالجزء الاول) في حكم العقل وان اخرج في اللفظ (من الخلية يسمى موضوعاً) لوضعه فيها لخله محمولاً عليه (و) الجزء الثاني منها في حكم العقل وان ذكر اولاً يسمى (محمولاً) لخله على موضوعها والثالث النسبة بين الموضوع والمحمول وقد يذكّر في الخلية لفظ يدل عليها يسمى رابطة فان كان اسماً فهو سمي رابطة غير زمانية وان كان فعلاً كان سمي رابطة زمانية

الربط الخ) بيان لملاحة المجاز وانها المشابهة أو الاطلاق والتقييد (قوله بالناد) أي الثاني صلة الربط (قوله وللقضية) أي كانت حلبة أو شرطية (قوله وضع) أي ذكر (قوله النسبة الواقعة بينهما) أي المفهومة من القضية وهو التعلق المنوي بين الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي وتطلق النسبة على الايقاع أي ادراك وقوع النسبة الكلامية أي موافقتها لواقع والانتزاع أي ادراك عدم وقوع النسبة الكلامية أي مخالفتها للواقع فأجزاء القضية حينئذ أربعة فلم يجعل لهذا المعنى الاخير لفظ يدل عليه كالأجزاء الثلاثة قلت لما كانت النسبة الكلامية لاتعد رابطة بين الطرفين الامن حيث الايقاع أو الانتزاع لم يحتاجوا الى لفظ رابع (قوله عاها) أي النسبة (قوله لدلالته على النسبة الرابطة) أي فهي تسمية مجازية من نسبة الدال باسم مدلوله وهذا بحسب الاصل ثم صارت حقيقة عرفية (قوله غير زمانية) أي لعدم دلالة الاسم على الزمان بحسب الوضع (قوله فلا ناسخاً) أي غير ليس اذ لا تستعمل رابطة وان كانت فعلاً ناسخاً (قوله زمانية) أي لدلالة الفعل على الزمان وضماً (قوله ثنائية) أي مركبة من لفظين اثنين (قوله ثلاثية) أي مركبة من ثلاثة ألفاظ الدلجي ينبغي أن يقول أورباعية أيضاً لان الخلية باعتبار الجهة وهي اللفظ الدال على كيفية النسبة التي هي الضرورة أو الدوام أو مقابل كل منهما وهما الامكان والاطلاق رباعية وفيه نظر فان الكيفية المذكورة ليست جزءاً للقضية ولا منهم نصوا على ان القضية لان تكون رباعية باعتبار الجهة لعدم لزومها

لانها ان ذكرت فيها فلاية وان حذفت لشور للذهن بمعناها أو لعدم الاحتياج اليها كقام زيد فتائية والمراد بالجزء الاول المحكوم عليه وان ذكر آخرها وبالثاني المحكوم به وان ذكر أولاً نحو عدي درهم (والجزء الاول من الشرطية يسمي مقدما) لتقدمه لفظاً وأو حكماً (والثاني نالياً) لتلوه الاول أي تبعته له والمراد بالاول الطالب للصحة وان ذكر آخرها وبالثاني المطلوب لها وان ذكر أولاً كما مر نظيره (والقضية) بحسب ايقاع النسبة وانزاعها (اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب) والموجبة اما محصلة وهي

واحدة أعلم (قوله لانها) أي الرابطة (قوله فيا) أي القضية (قوله وان حذفت) أي الرابطة (قوله أو لعدم الاحتياج اليها) السد في شرح التسمية الذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقاً أو تقدير الاغبر لاننا اذا قلنا على سبيل التعداد زيد عالم بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط ولا الاسناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية لا غير (قوله المحكوم عليه) أي سواء جاز تأخيره كالمبتدأ الذي لم يتضمن معنى الاستفهام نحو قام زيد أو وجب كافي الفاعل والمبتدأ مع الخبر المتضمن مع الاستفهام نحو أين زيد لان المتعبر عند المطابقة إنما هو المعنى والفاعل في الجملة الفعلية منظور له أولاً وكذا كل محكوم عليه (قوله لتقدمه لفظاً أو حكماً) برهان الدين في اشارة الى جواز تقديم التالي على المقدم عند المنطقي وان امتنع عند البصري لان نظر المنطقي الى المعنى والتقديم لا يفسده ونظر البصري الى اللفظ والتقديم يبطل الصدارة عنده (قوله الطالب للصحة) أي الملزوم (قوله المطلوب لها) أي اللازم (قوله وايقاع) أي ادراك وقوع (قوله للنسبة) أي الكلامية أي موافقتها للنسبة الواقعية (قوله وانزاعها) أي ادراك أن للنسبة الكلامية ليست واقعة ولا موافقة للنسبة الواقعية (قوله موجبة) أي مسماة بهذا لوجوب النسبة فيها أي ثبوتها والمشهور فتح الجيم على معنى أن المتكلم أوجب النسبة أي أثبتتها فيها ويصح كسرهما على معنى أن القضية أوجبت أي أثبتت للنسبة اسناداً مجازياً (قوله سالبة أي) مسماة

متصلة كانت أو منفصلة (يسمى مقدما) بضم الميم وفتح القاف والادال للميل متقلاً لتقدمه على نالها معنى واستازامه اياه وان تأخر عنه لفظاً (و) الجزء (الثاني) من الشرطية يسمي (نالياً) لتلوه مقدمتها ولازميتها لها (والقضية) الحلية (اما موجبة) بضم الميم وفتح الجيم أو كسرهما (كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب تنبيهان الاول) أصل اداة السلب سلب النسبة وقد يمدل بها عنه وتعمل من الموضوع أو المحمول أو منهما وتسمى للقضية معدولة لذلك موجبة كانت أو سالبة والقضية التي لم يعمل حرف السلب جزاً من موضوعها ولا من محمولها تسمى محصلة موجبة كانت أو سالبة نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب وللوجبة معدولتها نحو كل لا لسان لا لاطلق ومعدولة الموضوع نحو

الوجودية أو معدولة وهي ما ليست كذلك وسميت معدولة لان حرف
السلب عدل به عن أصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم
ما بعده فقبل في الموجبة المدولة موجبة ثم المحصلة اما محصة بطرفها
بان يكونا

بهذا لاشتمالها على انتراع النسبة أي سلبها عن الموضوع (قوله الوجودية)
أي التي حكم فيها بوجود على موجود نحو زيد كاتب (قوله ما ليست كذلك)
أي كالوجودية في الحكم بوجودي على وجودي بأن حكم فيها بدمي على
عدي أو على وجودي أو بوجودي على عدي (قوله أصل مدلوله) من
إضافة ما كان صفة واقامة المصدر مقام الصفة والأصل مدلوله الأصلي
(قوله وهو السلب المناسب) سلب النسبة الحكيمية والأفانزال مستملا
في السلب (قوله حكمه) أي حرف السلب (قوله ما بعده) أي سواء
كان محمولا أو موضوعا والمراد من جعل حكمه حكم ما بعده تركه معه
وجعل مجموعها محمولا أو موضوعا (قوله فقبل في الموجبة المدولة
موجبة) أي مع اشتمالها على حرف أو حرفي نفي ولم يقل فيها سالبة لان
إيجاب القضية وسلبها إنما هو بالنظر لنسبتها فان لم يتسلط النفي عليها
فهي موجبة ولو كان طرفاها عديين نحو لاجمي هو لاجيوان وان تسلط
النفي عليها فسالبة وان كان طرفاها وجوديين نحو ليس زيد كاتباً (قوله
ثم المحصلة اما محصلة بطرفها الخ) تسمى بسيطة سواء كانت موجبة نحو
زيد كاتب أو سالبة نحو زيد ليس بكاتب وهي التي تركبت حقيقتها من
إيجاب فقط أو سلب فقط كافي المثاليين السابقين وتقابلها المركبة وهي
التي تركبت حقيقتها من إيجاب وسلب معا كالمعدونة السالبة نحو زيد
بلا كاتب المعد في شرح التسمية والسالبة المحصنة بسيطة لاشتمالها على
حرف سلب واحد بخلاف السالبة المعدولة المشتملة على أكثر من واحد
وقد تطلق المحصلة على ما ليست بمعدولة موجبة كانت أو سالبة لتحصيل
طرفها فجرد الاشتمال على حرف السلب لا يقتضي كون القضية سالبة
بل العبرة بالنسبة فان كانت ثبوتية فالنضية موجبة وان كانت سلبية
فسالبة سواء كانت الاطراف وجودية أو عدية وفي تمثيل السالبة

كل لاجيوان جاد ومعدولة
المحمول نحو كل انسان
لا سهل والسالبة بمدولتها
نحو كل لا كاتب ليس
لا ساكن الا ساكن ومعدولة
الموضوع نحو كل لاجيوان
ليس اناء ومعدولة
المحمول نحو لا انسان ليس
لا ناطق والمحصلة انما
أطلقت انصرفت لمحصنة
المحمول وكذا للمعدولة
(الثاني) الموجبة تقتضي
وجود موضوعها والسالبة
لا تقتضي فيصدق ليس
الغناء بناطق دون الغناء
هو لا ناطق لان الإيجاب
لا يصدق الا على موضوع
محقق كافي الخارجية أو
مقدر الوجود كافي الحقيقية
لان الامر انما ثبت لا يثبت
له غيره والسلب يثبت مع
عدم وجود الموضوع خارجا
وتقدير

وجوديين أو محصلة بللوضوع فقط أو بالمحمول فقط والممدولة
 كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب وممدولتها نحو
 كل لانسان لا كاتب ومحصلة الموضوع الممدولة المحمول نحو كل
 انسان هو لا كاتب لان كل انسان وجودي حكم عليه باسم عدمي
 ومحصلة المحمول الممدولة الموضوع نحو كل لحيوان جاد لان جادا
 وجودي حكم به على أمر عدمي والسالبة أيضاً اما محصلة أو ممدولة
 وكل منهما اما بطرفها أو بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط فمحصلة
 الطرفين نحو الانسان ليس بكاتب لان طرفها وجوديان وقد سلب
 فيها أمر وجودي عن أمر وجودي وممدولتها نحو كل ما كان غير
 كاتب ليس غير ساكن الاصابع لانه سلب فيها

المحصلة الطرفين بلا شيء من المتحرك بما كن اشارة الى أن المراد
 بمدوية الطرف هنا كون حرف السلب جزءاً من لفظه لا كون المدم
 معتبرا في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع أنه ليس من المدول في
 شيء فتعوز زيد لاممدوم عدول اه (قوله وجوديين) نحو الانسان
 حيوان (قوله أو محصلة بللوضوع فقط) أي وممدولة بالمحمول بأن
 يكون الموضوع وجوديا والمحمول عدميا نحو الحيوان لاجاد (قوله أو
 بالمحمول فقط) أي وممدولة بالموضوع بأن كان الموضوع عدميا
 والمحمول وجوديا نحو كل لاجاد حيوان (قوله كذلك) أي المحصلة
 في اقسامها ثلاثة اقسام ممدولة الطرفين وممدولة الموضوع وممدولة
 المحمول فقط فالاقسام ستة ثلاثة للمحصلة وثلاثة للممدولة وكلها اما
 موجبة أو سالبة فالاقسام اثنا عشر لكن يدخل بعضها في بعض فمحصلة
 المحمول فقط هي بينها ممدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع فقط
 هي عين ممدولة المحمول فقط فالاقسام السالبة من التكرار أربعة
 محصلة الطرفين وممدولتها ومحصلة المحمول ممدولة الموضوع ومحصلة
 الموضوع ممدولة المحمول وكل اما موجبة أو سالبة فالاقسام ثمانية
 (قوله كل انسان كاتب) فقد حكم فيها بوجودي على وجودي (قوله
 كل لانسان لا كاتب) أي هو لا كاتب فتقدر الرابطة قبل لالثانية

أمر عدمي عن أمر عدمي وعصمة للموضوع للمدولة المحمول نحو الانسان
ليس غير كاتب غرف الساب الثاني جزء من المحمول وبه صار المحمول عدما
والاول خارج عن المحمول وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين وعصمة
المحمول المدولة الموضوع نحو كل ما ليس بحيوان ليس بانسان ومرادهم
عند الاطلاق بالمحصلة مالا عدول فيها أصلا وهي عصمة الطرفين
وبالمدولة ما فيها عدول سواء كانت بظرفها أم باحدهما واعلم أن
الموجبة محصلة كانت أو معدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة
وكل ذلك مبسوط في المعلولات (وكل واحدة منهما) أي من الموجبة
والسالبة (اما مخصوصة كما ذكرنا)

لتكون موجبة فقد حكم فيها بدمي على عدمي (قوله أمر عدمي)
هو غير ساكن الاصابع (قوله عن أمر عدمي) هو غير كاتب (قوله
غرف الساب الثاني) هو غير (قوله والاول) هو ليس (قوله كلما ليس
بحيوان ليس بانسان) فقد حكم بنفي وجودي عن عدمي (قوله
ومرادهم) عند الاطلاق بالمحصلة مالا عدول فيها رد بان اصطلاحهم
أن المحصلة اذا أطلقت فالمراد بها محصلة المحمول سواء كان موضوعها
محصلا أو مدولا وأن المدولة اذا أطلقت انصرفت لمدولة المحمول
سواء كان موضوعها محصلا أو مدولا ولا تصرف المحصلة الى عصمة
الموضوع معدولة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع ولا تصرف المدولة
الى مدولة الموضوع محصلة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع (قوله
تقتضي وجود الموضوع) السنوسي ان كان هذا اصطلاحا فالسمع
والطاعة والا خالق التفصيل فان كان المحمول موجودا في الخارج
اقتضى وجود الموضوع لاستحالة انصاف ممدوم بوجوده والا فلا محو
زيد يمكن أو مذكور أو معلوم فان هذه المحمولات يتصف بها الممدوم
أيضا فلا تقتضي وجود الموضوع الحتمي المراد بوجوده وجوده خارجا
حقيقة ككل انسان حيوان أو تقديرا ككل غنقاء طائر أو ذهبا
كشريك الباري تبارك وتعالى مجتمع وهذا غير الوجود الذي يقتضيه
الحكم فانه ذهني بقدر الحكم كما لا يخفى السمد في شرح الشمسية

(وكل واحدة منهما)
أي الموجبة والسالبة
(اما مخصوصة كما ذكرنا)
بقولنا زيد كاتب زيد ليس
بكاتب لخصوص موضوعها
وتسمى شخصية أيضا
لتشخص موضوعها

في التاليين المذكورين أننا وسيت مخصوصة لموضوعها
ويقال لها شخصية لتشخص موضوعها (واما كلية

الفرق بين انسابه المحصلة والموجبة المندولة ان السالبة البسيطة أعمر
من الموجبة المندولة بمعنى ان كل مادة تصدق فيها الموجبة المندولة
تصدق فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت اللاب لم يصدق سلب الباء
عنه ضرورة من غير عكس لجواز أن لا يكون للموضوع وجود محقق
أو مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس شريك
البارى بصير ولا يصدق شريك البارى لا بصير لان الايجاب لا يصدق
الا على موضوع محقق كافي الخارجية أو مقدر الوجود كافي الحقيقية
لان الشيء مالم يثبت لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود
للموضوع كذلك والايجاب يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط
بتحقق الموضوع وثبوت المحموز له وقولنا محقق أو مقدر اشارة الى
أن الايجاب لا يقتضى وجود الموضوع محققا دائما اذ هو مختص
بالحارجية والى أنه لا يمكن مطلق الوجود ذهبا كان أو خارجيا لان
السلب يقتضى ذلك أيضا اذ لا فرق في وجوب تصور الموضوع بين
للموجبة والسالبة اه (قوله في التاليين المذكورين) أي زيد كاتب زيد
ليس بكاتب (قوله أننا) يمد الهمز وكسر التون أي قريبا (قوله
لموضوع موضوعها) أي كونه خاصا لا يقبل الاشتراك كزيد كاتب
وهذا عالم وأنا قائم فان قيل ان أريد أن مدلول الموضوع في الذكر
يكون شخصا فهذا عالم وأنا قائم ليس كذلك لان أسماء الاشارة
والضهار موضوعة لمعان كلية وان أريد أن ماصدق عليه الموضوع من
الذات يكون شخصائش كل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو
مشخص قلنا المراد كون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا بمشتمل
الاشترك كما يفهم من قولنا أنا قائم وهذا كاتب مشارا به الى معين
محسوس بالبصر بخلاف نحو كل انسان حيوان أقاده السعد في شرح
الشمسية (قوله شخصية) أي أيضا (قوله لتشخص) أي تعيين

(واما كلية)

(قوله)

السكلى الدال على الحكم
على كل فرد من أفراد
موضوعها الكلي (كقولنا)
في الموجبة (كل انسان
حيوان و) في السالبة
(لاشيء من الانسان بحجر
تبيين الاول) سور
الاجباب الكلي في الجملة
كل أو جميع أو عامة أو قاطبة
أو نحوها وأوال الاستترافية

(الثاني) سور السلب الكلي
لاشيء أولا واحدا ونحوها
(الثالث) أصل السور
الدخول على موضوع كلي
فان دخله على موضوع
جزئي نحو كل زيد انسان
أو على محمول فقد انحرف
وسميت القضية منحرفة
ولها مائة وخمسة عشر

سورة في المضولات (الرابع)
السعد الاسوار التي ذكرها
ليس المراد بها الحصر انما
هي أمثلة فان كل ما يفهم
ان الحكم على كذا الافراد أو
على بعضها بائمة من اللغات
فهو سور كالم الاستترافية
والسكرة تنفية والتوبين

مسورة كقولنا) في الموجبة (كل انسان كاتب و) في السالبة (لاشيء من
الانسان بكاتب) سميت كلية لدلائها على كثيرين ومسورة لاشتمالها
على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع حاصرا لها
محيطا بها وهو مأخوذ من سور انبند المحيط به والسور في انكفية الموجبة
كل وأوال الاستترافية أو المهدية وفي السالبة لاشيء ولا واحد (واما
جزئية مسورة كقولنا) في الموجبة (بعض الانسان كاتب و) في السالبة
(بعض الانسان ليس بكاتب) سميت جزئية لدلائها على بعض أفراد
الكلي ومسورة لاشتمالها على السور وهو في الجزئية الموجبة بعض
وواحد وفي السالبة

(قوله مسورة) صفة كاشفة لبيان الواقع (قوله لدلائها على كثيرين)
بحث فيه بأن الجزئية وانها عملة كذلك وأجيب بأن عملة التسمية
لاقتضيتها (قوله كمية) أى عدد (قوله وهو) أى لفظ السور (قوله
مأخوذ) أى منقول (قوله كل) أى المراد به الكل الا فرادى أى كل
واحد من أفراد الموضوع لا الكل الجموعى لانها حينئذ شخصية
لان الجموع من حيث هو مجموع شيء واحد لا يقبل الاشتراك ولا
الكلي الذي لا يتبع تصوره الاشتراك فيه (قوله وأوال الاستترافية)
نحو ان الانسان لى خسر بدليل الاستثناء منه بقوله تعالى الا الذين
آمنوا فانه اشارة للمؤمن وكذا أجمع وقضية وطرا وكافة واشكارة
في سياق التنفي (قوله أو المهدية) بحث فيه بأنه ان كان المنهود جميع
الافراد فكلية كقول وان كان واحدا مبنيا فتخصبه وان كان غير معين
فجزئية وبأنه مخالف لعبارة تقوم من انها ان كانت عهدية فالقضية
شخصية. حق السور ان يدخله على موضوع كلي فان أدخل على محمول
نحو السور كل كاتب أو موضوع جزئي نحو كل زيد انسان فقد انحرف
القضية عن ارضع الطبيعي وسميت منحرفة ولهذا صور منذ كورة في المضولات
(قوله لاشيء) نحو لاشيء من الانسان بحجر (قوله ولا واحد) نحو لا واحد
من الحيوان بحمار (قوله بعض) وواحد السعد في شرح الشبهة هذا على

تنبيهات الاول) سور الايجاب الجزئي بعض أو واحد وسور السلب الجزئي ليس بعض أو
 بعض ليس أو ليس كل (الثاني) فرق بين ليس بعض و بعض ليس بان ليس بعض لا يكون الا لسلب
 لان أصله ليس بعض الحيوان فلم تدخل ليس على الموضوع بله على السور واما بعض ليس فيصح
 مجيء للمدول الذي هو ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعل ليس جزءاً من
 المحمول فيصير المعنى ثبوت غير الانسان للحيوان لاسلب الانسان عنه (الثالث) فرق بين ليس كل
 وبين ليس بعض و بعض ليس ٨٢ بان ليس كل بدل على سلب الايجاب الكلي

مطابقة وعلى السلب
 الجزئي التزاما لان معنى
 كل انسان حيوان الايجاب
 الكلي وليس سلبه ويلزمه
 السلب الجزئي لان سلب
 الايجاب الكلي صادق
 بسلب المحمول عن كل
 فرد و سلبه عن بعض
 الافراد وعلى كل فسلبه
 عن البعض متحقق و بان
 ليس بعض و بعض ليس
 يدلان على السلب الجزئي
 مطابقة وعلى سلب الايجاب
 الكلي التزاما لان معناها
 سلبه عن البعض ورفع
 الايجاب الكلي لازم له لانه
 اذا لم يثبت للبعض لم يثبت
 لكل فرد ضرورة (واما ان)

ليس بعض و بعض ليس وليس كل والمسورة تسمى محصورة كلية كانت
 أو جزئية (واما أن لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) أى
 لا مخصوصة ولا كلية ولا جزئية (وتسمى مهمة)
 سبيل التنبيل واعتبار الاكثر لعل على سبيل التمييز فان كل ما يفهم منه بحسب
 لفظة من اللغات ان الحكم على كل الافراد أو بعضها فهو سور كلام
 الاستفراق والثسكرة في سياق التثني والتثوين في الابدات واثان وثلاثة
 ونحو ذلك مما تفهم منه الكلية والبعضية (قوله ليس بعض و بعض ليس)
 الفرق بينهما ان ليس بعض لا يكون الا لسلب ولا يصح أن يكون للمدول
 الذي هو ايجاب لان أصله ليس بعض الحيوان بانسان فلم تدخل ليس على
 الموضوع بله على السور واما بعض ليس فيجوز مجيء للمدول الذي هو
 ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعل ليس جزءاً من
 المحمول ويكون المعنى ثبوت عدم الانسانية لبعض الحيوان لاسلب الانسانية
 عنه (قوله وليس كل) الفرق بينه وبين ليس بعض و بعض ليس ان ليس كل
 بدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما وذلك
 لان مفهوم كل انسان حيوان هو الايجاب الكلي وليس رفعه ويلزمه
 السلب الجزئي أى السلب عن بعض أفراد الموضوع الكلي لانه اذا ارتفع

الاجباب

فتح فكون حرف مصدرى سلكه (لا يكون كل)

من الموجبة والسالبة (كذلك) أى المذكور من المخصوصة والكلية المسورة والجزئية المسورة
 بأن يكون موضوعها كلياً وحكم فيها على أفرادها ولم يتعرض فيها لسكون الحكم على كل فرد أو
 على بعض الافراد (وتسمى مهمة) بضم فسكون فتح لاهمال بيان كمية الافراد المحكوم
 عليها فيها

(كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتب و) في السالبة (ليس الانسان بكتاب تقيهاث الاول) المهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلوية (الثاني) زاد بعضهم اطيعية وهي التي موضوعها كلئ مراد به الحقيقة كالحيوان جنس والانسان نوع والناطق فصل والضحك خاصة والمأشئ عرض عام (الثالث) تجرى الاقسام الاربعة في الشرطية المتصلة والمتصلة بحسب أوضاع وأحوال مقدمها فان كان الحكم بالازوم أو التناد على وضع معين نحو ان جنثى الآن أ كرتك وزد الآن اما كاتب أو غير كاتب فمخصوصة وان كان على جميع الأوضاع الممكنة مع مقدمها نحو كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود ودائما اما ان يكون المدد زوجا أو فردا فمحصورة كلية وان كان على بعضها غير معين فان اشتملت على -ور الجزئي نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو أبيض فمحصورة جزئية والافهله نحو ان كانت الشمس طالمة كان النهار موجودا ونحو المدد اما زوج أو فرد (الرابع) ٨٣ سور الإيجاب الكلبي في المتصلة

كلا ومهما ومتى ما وفي المتصلة دائما وسور السلب الكلبي فيها ليس البتة وسور الإيجاب الجزئي فيها قد يكون وسور السلب الجزئي فيها قد لا يكون (الخامس) المناطقة بمبرون في الأشقة عن الموضوع والمحمول والمقدم

لاهمال بيان كية الافرد فيها (كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتب و) في السالبة (الانسان ليس بكتاب)

الإيجاب الكلبي فلا يحمل امانان يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد أو عن البعض ونابتا البعض الآخر وعلى كلا التقديرين فالسلب عن البعض متحقق وليس بعض وبعض ليس بدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الإيجاب الكلبي التزاما لان معناها -سلب المحمول عن البعض ويلزم ما رفع الإيجاب الكلبي لانه اذا لم يثبت للبعض لم يثبت ككل ضرورة (قوله لا همال بيان كية الافراد فيها) وقيل لا همالها في :لاذلة استثناء عنها بالجزئية (قوله الانسان كاتب) أى بملاحظة ان آل جنسية لا استثنائية ولا افكلية

والتالى بالحروف استحصانا للاختصار ولدفع توهم انحصار الاحكام في مادة (السادس) لا بد للنسبة من صفة في اواقع تسمى مادة وعصرا واللفظ الدال عليها جهة والقضية المشتملة عليه موجبة وأصول المادة أربعة الضرورة أى الوجوب والدوام والامكان والاطلاق أى الحصول بالفصل ولها فروع فيتفرع عن الضرورة سبع أقصا بالانها اما ان تطلق أو تقيد بوصف أو بوقت معين أو بيمين والمقيدة بوصف اما ان يقتصر فيها على التقييد به واما ان يزد عليه نفي دوامه والمقيدة بوقت معين اما ان يقتصر فيها على ذلك واما ان يزد عليه نفي دوامه والمقيدة بيمين اما ان يقتصر فيها على ذلك واما ان يزد عليه نفي دوامه فهذه سبع الاولى الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة لذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة والثانية المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورتها لوصفه نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وهاتان بسبب ان والكاتبة المشروطة الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورتها لوصفه وزيادة نفي دوامه نحو كل كاتب

متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبها لادائها وهي مركبة من مشروطة عامة وهي ما قبل لادائها ومن مطلقة عامة مأخوذة من لادائها أي لاشيء من النكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام الرابعة الوتية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورتها في وقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة الخاصة الوتية الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورتها في وقت معين مع زيادة تقي دوامه نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته لادائها وهي مركبة من وتية مطلقة وهي ما قبل لادائها ومطلقة عامة مأخوذة من لادائها أي لاشيء من النكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام السادسة المنتشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورتها في حين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة حين كتابته وهي بسيطة السابعة المنتشرة الخاصة وهي المنتشرة العامة بزيادة

والمهولة في قوة الجزئية والشخصية في حكا السكبية ولهذا اعتبرت في كبرى ولاعهدية والافشخصية (قوله وانمهولة في قوة الجزئية) يدق انها متلازمان في الصدق ثبوتنا ونينا فكندا تحقق الحكم على الافراد في الجملة لدى هو معنى المهولة تحقق الحكم على البعض الذي هو معنى الجزئية وكما تحقق الحكم على البعض تحقق الحكم على الافراد في الجملة والالزم عدم تحققه مع تقدير تحققه وهو تناقض محال وكما لم يتحقق الحكم على الافراد في الجملة لم يتحقق الحكم على بعضها وكما لم يتحقق على بعضها لم يتحقق الحكم عليها في الجملة والالزم تحققه على تقدير عدم تحققه وهو محال فاذا قلنا الانسان كاتب فقد حكمنا بثبوت الكتابة على ماصدق عليه الانسان قطعا لسكن هذا الماصدق بمنحل كل الافراد وبعضها واثاني متيقن والاول مشكوك فعمل على التيقن والى المشكوك وجملت في قوة جزئية (قوله

ومطلقة عامة ويتفرع عن الدوام ثلاث قضايا لانه اما ان يكون لذات الموضوع واما ان يقيد بوصفه واما ان يقتصر فيه على القيد واما ان يزداد عليه تقي دوامه الاولى الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوامها بلا قيد زائد على ذات موضوعها نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما وهي بسيطة

الشكل

الثانية العرفية العامة وهي التي حكم

فيها بدوامها مقيدا بوصف موضوعها نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبها الثالثة العرفية الخاصة وهي العرفية العامة بزيادة لادائها وهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة أي لاشيء من النكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام ولا يتصور مع دوام النسبة تقيدها بوقت أو حين فلذا لم تكن الدوام سببا كالضروريات ويتفرع عن الامكان خمس قضايا لانه اما ان يكون عاما وهو سبب الضرورة عن تقيض النسبة فقط فيصدق بوجودها وجوازها واما ان يكون خاصا وهو سببها عنها وعن تقيضها فتكون جائزة فقط واما ان يقيد بدوامها واما ان يقيد بوقت واما ان يقيد بمجين الاولى الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة تقيضها نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عنها وعن

نقيضها نحو كل انسان كاتب بالامكان الجنس وهي مركبة من ممتكنتين عامتين الثالثة الممكنة الدائمة وهي التي قيد امكانها بدوامه نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما الرابعة الممكنة الوقتية التي قيد امكانها بوقت نحو كل انسان حي بالامكان وقت مفارقة الروح له وهي بسيطة الخامسة الممكنة الحينية التي قيد امكانها بمحين نحو كل آكل لمقتاته عادة جائع بالامكان حين أكله وهي بسيطة وينتزع عن الاطلاق جنس قضايا لانه اما ان يحكم فيه بوقوع النسبة بلا قيد واما ان يقيد بنفي الضرورة واما ان يقيد بنفي الدوام واما ان يقيد بوقت واما ان يقيد بمحين الاولى المتعلقة العامة نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام ٨٥ وهي بسيطة الثانية الوجودية

اللدائمة وهي مثلها مع زيادة نفي دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لادائما وهي مركبة من مطلقتين عامتين الثالثة الوجودية اللا ضرورية وهي مثل الاولى بزيادة نفي ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لا بالضرورة وهذه مركبة من مطلقة وممكنة عامتين الرابعة المطلقة الوقتية وهي التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وهي بسيطة الخامسة المتعلقة الحينية

الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما رابعا يسمى الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وانما تركها الاكثرون لانها ليست بمنسوبة في العلوم هذا كله في الحماية واما الشرطية فالحكم فيها (الشكل الاول) مثله الشكل الثاني لانه مثله في اشتراط كلية الكبرى (قوله رابعا) هذا باعتبار المحصورة بقسمها قسما واحدا والافئد انا خمس (قوله الطبيعية) لان الحكم فيها عن الطبيعة والحقيقة اذ لا يصح الحكم بالجنس والنوع مثلا الاعاليها (قوله التي) أي القضية التي جنس شمل الاقسام الخمسة (قوله لم يبين فيها كمية الافراد) فصل أخرج المحصورة والمحصورة (قوله ولم تصلح كلية ولا جزئية) فصل أخرج المهامة (قوله تركها) أي الطبيعية (قوله لانها ليست معتبرة في العلوم) محله ان طلبت مجردة عن الافراد لاستحالة وجودها حينئذ فلو طلبت باعتبار تحققها في جزئ من جزئياتها فهي معتبرة فيها فالامر بها أمر بجزئيهما والالزم التكليف بمحال أقول الوجود خارجي وذاهبي والطبيعة من حيث هي توجد في الذهن قطعا فالامر بها من حيث هي ليس تنكيفا بمحال فتكون معتبرة في العلوم

وهي التي قيد اطلاقها بمحين وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام حين كتابته وهي بسيطة (السابع) علم ما تقدم ان لادعيا عبارة عن مطلقة عامة ولا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة وان المركبة مشتتة على قضيتين احدهما مبنية مادة نسبة القضية والاخرى مبنية مادة نقيضها متفتين في الحكم مختلفين في السكيف والجهة الا الممكنة الخاصة فمركبة من ممتكنتين عامتين والوجودية اللدائمة فمركبة من مطلقتين عامتين

بالاتصال والافتصال ان كان على وضع معين نحو ان جثني الآن اكرمك
وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب فمخصوصة أو على جميع الاوضاع
الممكنة نحو كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود

وتقع كبرى للشكل الاول كالشخصية نحو الانسان نوع والتوع كلى ينتج
الانسان كلى وعلى اعتبارها فيها وهو الحق قبل انها كلية وقبل مهله وقبل
شخصية اذ الطبيعة شيء واحد معين ذهنا وهذا أقرب افاده للدلجى (قوله
الاتصال) أي التلازم (قوله والافتصال) أي التناد والتنافي الواو فيه بمعنى
أو (قوله وضع) أي زمن أو حال (قوله معين) نحو ان كان زيد منتصبا
للشمس وقت الضحى كان له ظل ممتد الى المغرب فقد حكم بلزوم الظن
الى المغرب لانصافه لها في وقت معين ونحو زيد اما ان يكون في البحر مكتوبا
واما ان لا يفرق فقد حكم فيها بالناد بين عدم غرقه وكونه في البحر على
حال معين وهو كونه مكتوبا لقوله نحو ان جثني الآن اكرمك (فقد حكم
بلزوم الاكرام لحيثه مقيدا بوقت معين وهو الآن (قوله وزيد الآن اما
كاتب أو غير كاتب) فقد حكم فيها بالناد بين المقدم والتالي مقيدا بالآن (قوله
فمخصوصة) أي وشخصية أيضا (قوله أو على جميع الاوضاع الممكنة) أي
التي يمكن اجتماعها مع المقدم أي الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب اجتماعه
مع الامور الممكنة فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا فهو حروان فقد حكمنا بلزوم
كون زيد حرويا وانا هو التالي لكونه انسانا وهو المقدم مع كل وضع من
اوضاع زيد ككونه قائما أو قاعدا أو مضطجعا على أيمن أو أيسر أو ظهره
أو بطنه نائما أو يقظان آكلا أو شاربا ساكنا أو متكلما ضاحكا أو باكيا
أولولا كانت الشمس طالمة أو لآلي غير ذلك من الاحوال التي يمكن
اجتماعها معه (قوله نحو كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود) فقد
حكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس على كل وضع يمكن اجتماعه مع
طلوعها ككونها مقببة أو غير مقببة وكونه أول النهار أو فيما بعده من أجزائه
الى آخره وكون الفصل ريمًا أو صيفا أو خريفًا أو شتاء وكون البلد شرقيا
أو غربيا أو جنوبيا أو شاليا وكونه أول يوم من الشهر أو ما بعده الى آخره

ودائما اما ان يكون المدد زوجا أو فردا فمحصورة كلية أو على بعضها انخير
 المبعين نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما
 أن يكون الشيء حيوانا أو أبيض فمحصورة جزئية والافهمة نحو ان كانت
 الشمس طالعة فالارض مضيئة واما ان يكون المدد زوجا أو فردا وسور
 الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما وحيثما ومتى وما وفي المتفصلة دائما
 وسور السالبة الكلية فهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فهما قد يكون
 وسور السالبة الجزئية فهما قد لا يكون وبالجملة فالأوضاع هنا بمنزلة
 افراد الموضوع في العملية واعلم انه قد جرت عادة القوم بأنهم يمسرون
 عن الموضوع بحج وعن المحمول

وغيره من أحوال العالم (قوله ودائما ان يكون العدد زوجا الخ)
 فقد حكم فيها بما نفاة زوجية المدد لفرديته على كل وضع يمكن اجتماعه
 معهما ككون المدود ذهباً أو فضة أو غيرهما وكون الشمس طالعة
 أو غائبة وقيدنا الأحوال بالممكنة لانه لو اعتبرت الممتمة أيضا لما صدقت
 قضية كلية متلاذ قيل كلما كان هذا انسانا كان حيوانا واعتبرنا وضعهما
 وهو كون الانسان غير حيوان لم يصدق كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
 والمراد بالامكان هنا الاعم لتقابل للامتناع الصادق بالوجوب والجواز
 (قوله أو على بعضها) أي الأوضاع الممكنة (قوله نحو قد يكون اذا كان
 الشيء حيوانا كان انسانا) فقد حكم فيها بتلازمة كونه انسانا لكونه حيوانا
 لاعلى جميع الأوضاع الممكنة بل على بعضها ككونه حيوانا متفكرا
 (قوله وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو أبيض) فقد حكم فيها بالناد
 بين كون الشيء حيوانا وكونه أبيض لاعلى جميع الأوضاع الممكنة بل على
 بعضها وهو كونه اسود (قوله والا) أي ان لم يبين فيها كمية الأوضاع
 والأحوال كالأبيض كالأصفر كالأخضر كالأحمر كالأصفر كالأخضر كالأحمر كالأصفر
 نحو يدها عن السور الكلية والجزئية (قوله ليس البتة) أي هذا اللفظ
 المركب من الكلمتين كالأبيض في العملية (قوله وقد لا يكون) أي هذا اللفظ
 المركب من الكلمات الثلاثة (قوله هنا) أي في مقام تقسيم الشرطية (قوله بحج)

(ب) فيقولون كل (ج ب) دون كل انسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع
 نوحهم انحصار جزئيات الاحكام في مادة والخطب يسير فلهذا اخذنا منهم المنصف
 وانه كالابد للقسمة من نسبة كابر لا بد لها من كيفية في الواقع وتسمى
 مادة فان ذكر لها لفظ يدل عنها سمي جهة وسيت القضية موجهة
 وهي اما ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة

أى هذا اللفظ المسمى جيمنا (قوله ب) أى هذا اللفظ نسمى به (قوله
 للاختصار) علة لنوله يسمون الخ (قوله والخطب) بفتح الخاء المعجمة
 وسكون الطاء المهملة أى الحكم (قوله يسير) أى سهل وهو الجواز
 والاستحسان الاصطلاحى بحيث لا يحكم على مخافة بالخطأ (قوله خالفهم)
 أى فى تشبيهه بالمواد دون الحروف تسهلا على ابتدى (قوله كابر) أى فى
 قوله وللقضية ثلاثة أجزاء الخ (قوله لا بد لها) أى النسبة (قوله من كيفية)
 أى صفة (قوله وتسمى) أى كيفية النسبة (قوله مادة) أى وعصر باعتبار
 وقوعها فى الواقع وأما باعتبار حصولها فى العقل فتسمى جهة وعبارة
 القطب فى شرح الشمسية نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بإيجاب
 أو سلب لا بد لها من كيفية فى نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة والادوام
 والادوام وتلك الكيفية الثابتة فى نفس الامر تسمى مادة القضية
 واللفظ الدال عليها فى القضية الملقوطة أو حكم العقل بأن النسبة مكيفة
 بكيفية فى القضية المقولة يسمى جهة وهي خالفت الجهة مادة القضية
 كانت كاذبه (قوله وهي) أى القضية الموجهة (قوله ضرورية) أى
 منسوبة للضرورة أى الوجوب العقلى نسبة الكل لجزئه وهي القضية التى
 فيها لفظ يدل على ضرورة نسبتها أى انصافها بأنها ضرورية أى واجبة
 عقلا لا تقبل الانتفاء وأقسامها سبعة لانها اما أن تطلق ولا تقيد بشئ
 وتسمى ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة وهذه
 بسيطة واما أن تقيد بوصف الموضوع بدون زيادة وتسمى مشروطة عامة
 نحو كل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبها وهذه بسيطة
 أيضا واما أن تقيد بذلك مع زيادة فى الدوام عند انتفاء ذلك الوصف
 وتسمى مشروطة خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة

أودائة نحو كل انسان حيوان دائما أولا ولا وتمدد التقصيا

مادام كاتبها لادائما وهي مركبة من مشروطة عامة وهي ما قبل لادائما
 ومطلقة عامة مفهومة من لادائما أي لاشيء من الكاتب يتحرك الاصابع
 بالاطلاق العام واما أن تقيد بوقت معين بدون زيادة وتسمى وقتية
 مطلقة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وهي
 بسيطة واما أن تقيد بذلك مع نفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت
 المين وتسمى وقتية خاصة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة
 وقت الكتابة لادائما وهذه مركبة من وقتية مطلقة ومن مطلقة عامة
 مأخوذة من لادائما وهي لاشيء من الانسان يتحرك الاصابع بالاطلاق
 العام واما أن تقيد بوقت غير معين نحو كل انسان ميت بالضرورة في
 وقت ما تسمى منتشرة مطلقة وهذه بسيطة واما أن تقيد بذلك مع
 نفي الدوام في غير ذلك الوقت نحو كل انسان ميت بالضرورة وقتا مالا
 دائما وتسمى منتشرة خاصة وهذه مركبة من منتشرة مطلقة وهي
 السابقة على لادائما ومطلقة عامة مفهومة من لادائما أي لاشيء من
 الانسان ميت بالاطلاق العام (قوله أودائة) وهي التي فيها لفظ دال على
 دوام النسبة وأقسامها ثلاثة لانها اما أن لا تقيد بشيء زائد على ذات
 الموضوع نحو كل كافر مذنب في الآخرة دائما وتسمى دائمة مطلقة واما
 أن تقيد بوصف الموضوع بلا زيادة نحو كل آكل متحرك انتم دائما
 مادام آكلا وتسمى عرفية عامة وهاتان بسيطتان واما أن تقيد بذلك
 مع الترض لفي الدوام عند انتفاء ذلك الوصف نحو كل آكل متحرك
 انتم دائما مادام آكلا لادائما وتسمى عرفية خاصة وهي مركبة من
 عرفية عامة ومطلقة عامة وهي لاشيء من الآكل يتحرك انتم بالاطلاق
 العام والضرورة تستلزم الدوام لا العكس (قوله أولا ولا) أي لاضروية
 ولادائية هذا صادق بقسمين الممكنة والمطلقة فالممكنة أقسامها خمسة
 الاولى الممكنة التي أريد أن نسبتها غير ممتمة سواء كانت ضرورية
 أودائمة أولا ولا- سواء كان تقيدها ممكنا أودائما أو ممتما ولا يكون ضروريا
 والا كانت ممتمة فلا تكون ممكنة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام

بحسب ذلك

وتسمى ممكنة عامة وهي بسيطة اثنائية الممكنة الخاصة وهي التي
أريد أن نسبها غير متممة وتبينها كذلك فلا ضرورة فيها بل كلا
التسببتين ممكن ثبوته ونفيه نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وتسمى
ممكنة خاصة وهي مركبة من ممكنتين عامتين وهما كل انسان كاتب
بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام الثالثة الممكنة
التي قيد امكانها بوقت معين نحو كل انسان غير حي بالامكان العام وقت
مفارقة الروح له وتسمى ممكنة وقتية الراجعة الممكنة التي قيد امكانها
بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان دائماً وتسمى ممكنة دائمة وهي
بسيطة الخامسة الممكنة التي قيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو
كل آكل لفنانة عادة جائع بالامكان حين أكله وتسمى ممكنة حينية
وهي بسيطة والمعلقة أقسامها خمسة الاولى المطلقة التي أريد بها
بمجرد كون لبيها فعلية من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا سلبها
نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام وتسمى مطلقة عامة وهذه بسيطة
الثانية مثلها مع التعرض لثني دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق
لادائماً وتسمى وجودية لادائمه وهذه مركبة من مطلقتين عامتين
اشارة مثلها مع التعرض لثني ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق
للاضرورة وتسمى وجودية لاضرورية وهذه مركبة من مطلقة
عامة وممكنة عامة الراجعة المطلقة التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو
كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وتسمى مطلقة
وقتية وهي بسيطة الخامسة المطلقة التي قيد اطلاقها بحين وصف
الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع حين الكتابة وتسمى مطلقة
حينية وهي بسيطة فمجموع الموجهات عشرون فالناسب أو ممكنة
أو مطلقة يشمل ما تقدم واقه أعلم (قوله القضاء) أي الضرورية والدائمة
والممكنة والمطلقة (قوله بحسب ذلك) أي المذكور من الضرورة
والدوام وغيرها أي بحسب اطلاق الضرورة والدوام والامكان والاطلاق

وحصرها انتأخرون في ثلاث عشرة قضية ترجع إلى أربعة أنواع الأول
الضروريات الخمس الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة
الخاصة والوقية والمنتشرة اثنتان الدوام الثلاث

وتقيدها (قوله وحصرها) أي الموجهات (قوله ثلاث عشرة) بإسقاط
الوقية والمنتشرة الخاصتين والممكنة الدائمة والممكنة الوقية والممكنة
الجينية والمطلقة الوقية والمطلقة الجينية (قوله الضروريات) أي القضايا
التي فيها اللفظ دالة على أن صفة نسبتها للضرورة أي الوجوب الأعلى
(قوله الخمس) بإسقاط الوقية والمنتشرة الخاصتين (قوله الضرورية
المطلقة) هي التي ذكر فيها لفظ دال على أن وصف النسبة فيها للضرورة
بلا قيد زائد على ذات الموضوع نحو كل الساكن حيوان بالضرورة ونحو
لا شيء من الأنان بجحر بالضرورة وهي بسيطة ووجه نسبتها ظاهر
(قوله والمشروطة العامة) وهي التي ذكر فيها لفظ دال على أن النسبة
ضرورية لوصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة
مادام كاتباً ونحو لا شيء من الكاتب ساكن الأصابع بالضرورة مادام
كاتباً وهي بسيطة وسميت مشروطة لاشتراط الوصف في ضرورة النسبة
(قوله والمشروطة الخاصة) هي العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من
مشروطة عامة ومضافة عامة وسميت مشروطة لما تقدم وخاتمة لزيادة
يقيد لادائماً (قوله والوقية) هي التي فيها ما يدل على الضرورة في وقت
معين نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت كتابته ونحو
لا شيء من الكاتب ساكن الأصابع بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة
ووجه نسبتها ظاهر وأسقط من هنا الوقية الخاصة وهي العامة بزيادة
لادائماً وهي مركبة من وقية مطلقة ومطلقة عامة (قوله والمنتشرة)
هي التي فيها ما يدل على الضرورة في زمن معين نحو كل كاتب متحرك
الأصابع في حين الكتابة ضرورة ونحو لا شيء من الكاتب ساكن
الأصابع حين الكتابة بالضرورة وهي بسيطة وأسقط من هنا المنتشرة
الخاصة وهي العامة بزيادة لادائماً مركبة من منتشرة مطلقة ومضافة
عامة (قوله الدوام) أي القضايا التي فيها ألفاظ تدل على أن مادتها

الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة ذلك الممكنات الممكنة
العامة والممكنة الخاصة الرابع للطلق الثلاث المطلقة العامة

الدوام (قوله الدائمة المطلقة) هي التي فيها لفظ يدل على دوام نسبتها
بلا قيد زائد على نفس موضوعها نحو كل انسان حيوان دائما ونحو
لاشيء من الانسان بجبر دائما وهي بسيطة (قوله العرفية العامة) هي
التي فيها ما يدل على دوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع نحو كل
كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبها ونحو لاشيء من الكتاب
ساكن الاصابع مادام كاتبها دائما وهي بسيطة وسميت عرفية لان
الشرط المذكور يفهم من العرف وعامة لانها اعم من العرفية الخاصة
الآتية (قوله العرفية الخاصة) هي العرفية العامة بزيادة لادائما وهي
مركبة من عرفية عامة ومطابقة عامة ولا يعقل مع الدوام تقييد بوقت
او حين فلذا لم تكن الدوام سببا كالضروريات (قوله الممكنات) أي
القضايا التي فيها اللفظ دالة على ان مادتها الامكان (قوله الممكنة العامة)
هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها غير متممة ضرورية كانت أو لا
وتقيدها ممكن أو متمتع ولا يكون ضروريا والا كانت متممة فلانكون
ممكنة نحو كل انسان حيوان بالامكان العام ونحو لاشيء من الانسان
بجبر بالامكان العام وهي بسيطة وسميت ممكنة لان مادتها الامكان
وعامة لصدقها بالواجب والجائز (قوله الممكنة الخاصة) هي التي فيها
لفظ يدل على ان نسبتها ليست متممة ولا ضرورية وتقيدها كذلك فلا
امتناع ولا ضرورة فيهما فكل منهما قابل للتبوت والانتفاء نحو كل
انسان كاتب بالامكان الخاص ونحو لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان
الخاص ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من ممكنتين تامتين وأسقط
من هاتئنا الممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية (قوله
المطلقات) أي القضايا التي فيها اللفظ دالة على ان مادتها الحصول بالفعل
(قوله المطلقة العامة) هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها حصلت
بالفعل من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا لرفعها نحو كل انسان
حيوان بالاطلاق العام ونحو لاشيء من الانسان بجبر بالاطلاق العام

والوجودية اللدائمة والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا مع
أمنها وتميز بسيطها من مركبها مذكور في المطولات ولما فرغ من
تقسيم الحلية أخذ في تقسيم الشرطية متصلة كانت أو منفصلة فقال
(والمتصلة اما لزومية) وهي التي يحكم فيها بصدق قضيه على تقدير
صدق أخرى لملاقه بينهما توجب ذلك وهي ما يسيه يستلزم المقدم
التالي كالمليه والتضاييف أمالمليه

(والمتصلة اما لزومية)
بضم اللام والزاي وهي
التي يحكم فيها بصدق تاليها
على فرض صدق مقدمها
ان كانت موجبة أو بلا
صدق تاليها على فرض
صدق مقدمها ان كانت
سالبة لملاقه بينهما توجب
ذلك كالمليه أي كون
المقدم علة التالي أو عكسه
أو كونها معلولي علة
واحدة وكونهما أمرين
اضافيين متوقفا كل منهما
على الآخر نحو

ووجه تسميتها ظاهر وهي بسيطة (قوله الوجودية اللدائمة) هي
المطلقة العامة مع زيادة لادائما نحو كل انسان متحرك الاصابع
بالاطلاق لادائما ونحو لاشيء من السكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق
لادائما. ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقتين عامتين (قوله
والوجودية اللاضرورية) هي المطلقة العامة مع زيادة لاضرورة نحو
كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لبالضرورة ونحو لاشيء من
الانسان ساكن الاصابع بالاطلاق لبالضرورة ووجه تسميتها ظاهر
وهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة فلم ان لادائما عبارة عن
مصلحة عامة ولا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة واعلم ان المركبة فيها
قضيتان احدهما مبيته لمادة النسبة والاخرى لمادة تقيضها متفقان في
السك مختلفتان في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة ففيها ممكتان
عامتان ولا لوجودية اللدائمة ففيها مصلقتان عامتان (قوله وبيان
هذه القضايا) أي تعريفاتها والاقوال اشارة ماهياتها (قوله وتميز
مركبها الخ) وذلك أن مرفها لادائما أو لاضرورة مركبة وليس فيها أحد
هذين بسيطه الا الممكنة الخاصة ونظم هذا ابن مرزوق بقوله
وما حوى من القضايا لا كذا * أو خاص امكان مركبا خذا
وما عرى عن ذين فالبيسط * فادع ابن قسرب يا نشيط
(قوله التي يحكم فيها بصدق قضيه الخ) جنس شامل للزومية والاتفاقية
(قوله لملاقه الخ) فصل مخرج الاتفاقية (قوله ذلك) أي الحكم المذكور
(قوله وهي) أي العلاقة (قوله ما) أي شيء جنس شمل الملاقه وغيرها
(قوله بسببه يستلزم الخ) فصل مخرج غيرها (قوله كالمليه) بكسر الهمزة

فإن يكون المقدم علة للتالي (كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود) أو معلولا له كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالمة أو يكونا معلولى علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالنهار ضيء اذ وجود النهار واطاءة لئالم معلولان لطوع الشمس وأما التضاييف فإن يكون كل منهما مضافا للآخر كقولنا ان كان زيد أبا عمرو كان عمرو ابه (واما اتفاقية) وهى التى يكون الحكم فيها بماذ كر لالملاقة توجيه بل لجرد الصنبة والازدواج (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق) اذ لعلاقة بين ناطقيه الانسان وناهقيه الخمار حتى نبتلزم احدهما الاخرى بل نوافقا على الصدق هنا (و المتفصلة اما حقيقية) وهى التى يحكم فيها

ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود ونحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالمة ونحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ونحو ان كان زيد أبا عمرو فسرو بن زيد (واما اتفاقية) وهى التى حكم فيها بذلك للملاقة توجيه بل لجرد التصاحب والافتزان (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق والمتفصلة اما حقيقية) وهى التى حكم فيها بالتانى بين مقدمها وتاليها فى التثبت والتفى وتركب من التقيضين أو المساويين لهما

واللام مشددة مع المثناة تحت (قوله فإن يكون المقدم علة للتالي) تصوير للملية (قوله بماذ كر) أى صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله للملاقة الخ) فصل مخرج الازومية أى للملاحظة علاقة فلا يقال الملية ممكنة لابدها من علة فالملاقة فى الاتفاقية أيضا لكنها غير ظاهرة وغير معلومة لاناقول طرفاها وان أمكن بينهما علاقة لكنها غير ملاحظة والاتفاقية قهان عامة وخاصة فالخاصة هى التى حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم للملاقة كثال المصنف والعامية هى التى حكم فيها بأن بقاء صدق التالى لاينافى وقوع المقدم كقوله تعالى ولو أن مافى الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ماخذت كلمات الله ففقدتها كون مافى الارض من الشجر أقلام وامداد البحر سبعة أبحر وهو محلن الوقوع ولكنه لم يقع وتاليها عندهم تقاد كلمات الله تعالى وهو واقع دثم لا يرفهه تقدير وقوع المقدم فقد نفى تعالى عن كلاته الفاد بأبلغ وجه (قوله اذ لعلاقة بين ناطقيه الانسان الخ) أى فليست احدهما علة للاخرى ولا معلولى علة واحدة وليست احدهما نسبة متوقفة على الاخرى فان قيل كل أحد يعلم ان كل واحد منهما مسندة الى ايجاد الفادز المختار نبارك وتعالى فهما معلولاة علة واحدة وهى ايجاده تعالى فيتهما علاقة مقتضية ذلك والتكلم عالمها

التأني بين طرفيها صدقا وكذبا (كقولنا المدد اما زوج واما فرد وهي
مانعة الجمع والخلو معا كما ذكرنا) في المثال لان طرفي التقيض فيه
لا يجتمعان ولا يرتفعان (واما مانعة الجمع فقط) أي دون الخلو وهي
التي يحكم فيها بالتأني بين طرفيها صدقا فقط (كقولنا هذا الشيء اما شجر
أو حجر) اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجر ا فلا يجتمع الطرفان على
الصدق ويجوز ارتفاعهما معا كأن يكون الشيء حيوانا (واما مانعة الخلو
فقط) أي دون الجمع وهي التي يحكم فيها بالتأني بين طرفيها كذبا فقط
(كقولنا زيد اما أن)

كقولنا (المدد اما زوج واما
فرد وهي مانعة الجمع
والخلو، واما مانعة الجمع
فقط) وهي التي حكم
فيها بالتأني بين مقدمها
وتاليها في الثبوت فقط
وتركيب من شيء، والآخر
من تقيضه (كقولنا هذا
الشيء اما شجر أو حجر)
اذ لا يكون شجرا وحجرا
ويجوز اشتاؤهما بكونه
حيوانا (واما مانعة الخلو
فقط) أي دون الجمع
فيجوز اجتماع مقدمها
وتاليها في الثبوت وهي
التي حكم فيها بالتأني
بينهما في التني فقط وتركيب
من شيء، وأهم من تقيضه
(كقولنا زيد اما أن)

قلنا المراد بكون التكلم عالما بالاقضاء ملاحظته وبتأوه الحكم عليه
لا مجرد حصول صورة الاقضاء في ذهنه ولا شك أن الحاكم بالهاتية
الحار على تقدير ناطقة الانسان لا يلاحظ كون الواجب تبارك وتعالى
موجدا ولا يبنى عليه الحكم وان كان عالما به بل انما يبنى على مجرد
الاتفاق في الوجود بين المقدم والتالي (قوله حقيقة ومادتها التقيضان)
نحو المدد اما زوج واما غير زوج أو أحدهما ومساوي الآخر نحو
المدد اما زوج أو فرد (قوله بالتأني بين طرفيها) فصل مخرج الحلية
والمنصلة (قوله صدقا وكذبا) أي في الثبوت والانتفاء فصل مخرج مانعة
الجمع فقط ومانعة الخلو فقط (قوله لا يجتمعان) أي لا يقبلان معا (قوله
ولا يرتفعان) أي لا ينتفیان معا لانهما قبيضان أو مساويان لهما (قوله
مانعة الجمع فقط) مادتها شيء وأخص من تقيضه (قوله صدقا فقط)
فصل مخرج الحقيقية ومانعة الخلو فقط (قوله اما شجر واما حجر)
فشجر أخص من لاحجر تقيض حجر وحجر أخص من تقيض شجر
وهو لاشجر (قوله اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا) اذ يلزم
من ثبوت كل منهما ثبوت تقيض الآخر لانه أخص منه فاجتماعهما
يستلزم اجتماع التقيضين وهو يمتنع ضرورة (قوله على الصدق) أي
في الثبوت (قوله ارتفاعهما) أي اشتاؤهما مما اذ لا يلزم من ارتفاع
الأخص ارتفاع الأعم فلا يلزم من ارتفاعهما ارتفاع التقيضين (قوله
حيوان) لاختفاء في ارتفاع الشجر والحجر معا عنه (قوله كذبا فقط)

يكون في البحر واما ان لا يفرق) تقيض ٩٦ مقدمها لا يكون في البحر وهو اخص من لا يفرق لصدق هذا

بمن في البحر في سفينة و بمن
ليس في البحر و تقيض تأليها
وهو لا يفرق بفرق و يكون في
البحر اعم منه لصدق بمن غرق
و بمن في سفينة و مقدمها و تأليها
يجتمعان فيمن في سفينة
في بحر و لا ينتهيان مما لانه
يستلزم اتقاء التقيضين
لانه يلزم من انتفاء الاعم
اتقاء الاخص و هو تقيض
الآخر (تبيين الاول)
مرادهم بالبحر ما يمكن
الفرق فيه عادة لخصوص
معناه الحقيقي فلا يتوهم
انتفاؤها فيمن غرق في
نحو بر او زيت مثلا (الثاني)
سميت مانعة الجمع و اخلو
مما حقيقية لان تتناقى
مقدمها و تأليها اشد من
تتاق مقدم و تألي الاخيرتين
(وقد تكون للفصلات)
أي الحقيقية و مانعة الجمع
فقط و مانعة اخلو فقط
(ذوات اجزاء) ثلاثة أو
أكثر (كقولنا العدد)
أي ما يتركب من آحاد
(أما زائد) وهو الذي
يزيد عليه مجموع الكسور

يكون في البحر واما ان لا يفرق) اذ يستحيل كونه في غير البحر و يفرق
فلا يرتفعان و يجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون في البحر و لا يفرق
و سميت الاولى حقيقية لان الثاني بين ضربيهما منه في الاخيرتين و تأليها
مانعة جمع لاشتغالها على منع الجمع بين ضربيهما في الصدق و الثالثة مانعة
اخلو لاشتغالها على منع اخلو بين ضربيهما في الكذب اذ لو اقع لاخلو عن
أحدهما و مرادهم بالبحر ما يمكن الفرق فيه عادة من ما بهل من سائر
المائات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بأن يكون
زيد في بر أو حوض و يفرق (وقد تكون للفصلات) اثلاث أي كل
منها (ذات اجزاء) كما تكون ذات جزأين كمر (كقولنا العدد اما زائد

فصل مخرج الحقيقة و مانعة الجمع فقط و مادتها شيء و اعم من تقيضه
(قوله يكون في البحر واما ان لا يفرق) تقيض يكون في البحر لا يكون
في البحر بأن يكون في البر و هذا اخص من لا يفرق لصدق بكونه في
البحر في سفينة أيضا و تقيض لا يفرق بفرق و هذا اخص من يكون في
البحر لصدق بكونه في سفينة أيضا (قوله اذ يستحيل كونه في غير
البحر الخ) تمايل لكونها مانعة اخلو و كونه في غير البحر تقيض يكون
في البحر و يفرق تقيض لا يفرق و هذا تصوير لاخلو عن الطرفين الذي
منته الفصلة (قوله بأن يكون في البحر و لا يفرق) تصوير لاجتماعهما
في الصدق (قوله الاولى) أي مانعة الجمع و اخلو مع المركبة من تقيضين
أو مساويين لهما (قوله الاخيرتين) أي مانعة الجمع فقط و مانعة اخلو
فقط (قوله بأن يكون في بر الخ) تصوير لكذبهما مما (قاعدة) كل
مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة و صدق فيها سالبة
منع اخلو و كل مادة صدق فيها موجبة منع اخلو كذب فيها سالبة
و صدق فيها سالبة منع الجمع (قوله العدد اما زائد الخ) و نحو الكلمة
اما اسم أو فصل أو حرف و نحو النضر اما ما أو هواء أو نار أو تراب
و نحو الكلبي اما جنس أو نوع أو فصل أو خاص أو عرض عام و نحو
العدد اما واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة الى ما لا نهاية له
و هذه الامثلة للحقيقة و مثال مانعة الجمع نحو الشيء اما شجر أو حجر

المتلثة الخارجة منه كالتي عشر فان مجموع نصفه و ثلثه و ربه و سدسه خمسة عشر أو

(أوناقص) وهو ناقص عنه مجموعها كالاربعه فان مجموع نصفه ٩٧ وربعه ثلاثة (أوساو) وهو مساو

مجموعها كسنة فان مجموع نصفها وثانها وسدسها ستة وهذه حقيقة لا يجمع أجزاءها في عدد ولا تنفي كلها عن عدد (تبيين الاول) كون هذه المنفصلة ونحوها مركبة من أكثر من جزئين أما هو بحسب الظاهر ويزن تركب في الحقيقة الامن جزئين بأن يقال السدد اما زائد أولا أو العدد اما ناقص أولا أو العدد اما مساو أولا وأولا في الاول صادق بالناقص والمساوي وفي الثاني شامل للزائد والمساوي وفي الثالث شامل للزائد والناقص (الثاني) تركب المتصلة من حليتين ومن متصلتين ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومنفصلة ومن متصلتين ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومن متصلتين ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومتصلة

أو ناقص أو مساو) لانه حكم فيه بأن هذا اجمع لا يجمع علي عدد واحد ولا يخلو المدد عن أحدها وأورد عليه أن طرفي الحقيقة وماتمة الخلو لا يرتفعان وهنا يرتفعان لان قولك مساو يرتفع معه زائد وناقص وأجيب بان المرتفعين وان تمددا لفضهما فما متحدان معق والاصل المدد اما مساو أو غير مساو ولكن غير المساوي اما زائد أو ناقص فانناد حقيقة انما هو بين المساوي وغيره وهذان لا يرتفعان واعلم أن كلا من المتصلات والمنفصلات يتألف من حليات أو من شرطيات أو منهما أو حيوان ويجوز كذبها بكونه غيرها ومثال ماته الخلو نحو الشيء اما لاشجر أو لاجحر أو لحيوان فانها لا تكذب جميعا بأن يكون شجرا حيرا حيوانا ويجوز صدقها بأن يكون تقدا أو ثوبا هذا في المتوجهة ومثال السالبة الحقيقية ذات الاجزاء نحو ليس اما أن يكون زيدا أو سودا أو كاتبا أو شاعرا أو طويلا ومثال سالبة منع الخلو نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حيرا أو حيوانا ومثال سالبة منع اجمع نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء لاشجرا أو لاجحرا أو لحيوانا والعدد ما تركب من الآحاد هذا حده ويرسم بأنه مساوي نصف مجموع حاشيته المستويتين في التقرب أو البعد والزائد في الاصطلاح من زاد عليه مجموع الكسور الخارجة منه كاتني عشر اذ مجموع نصفها وثانها وربعها وسدسها خمسة عشر واثنا عشر عرفا ناقص عنه مجموع كسوره كاربعة اذ مجموع نصفها وربعها ثلاثة والمساوي مساوته كدوره كسنة (قوله لا يجمع علي عدد ولا يخلو الخ) أي فهي حقيقة (قوله عليه) أي اثنان (قوله مساو يرتفع الخ) أي وناقص يرتفع معه زائد ومساو وزائد يرتفع معه ناقص ومساو (قوله وان تمدد لفضهما) واره لاحال (قوله اما مساو أو غير مساو) أي أو اما زائد أو غير زائد وغير الزائد اما مساو أو ناقص أو اما ناقص أو غير ناقص وغير الناقص اما مساو أو زائد (قوله من حليات) أي بعضها مقدم وبعضها تل (قوله شرطيات) أي متصلات بعضها مقدم وبعضها تال أو منفصلات كذلك أو متصلات ومنفصلات كذلك (قوله منها) أي حليات وشرطيات متصلات بعضها مقدم وبعضها

(١٣ م) ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة فهذه ست صور

وأمثلتها مع بيان أقسامها المذكورة في المطولات ومن الاصطلاحات
المتنصية المتناقض وقد أخذ في بيانه رحمه الله فقال

قال أو حليات ومنفصلات كذلك (قوله وأمثلتها مع بيان أقسامها الخ)
أقسام التنصية تسعة الأول من حملتين نحو كذا كان الشيء انسانا فهو
حيوان الثاني من متصلتين نحو متى ما كان كذا كان الشيء انسانا فهو
حيوان فهو كذا لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو متى
ما كان دائما اما أن يكون المدد زوجا أو فردا فدائما اما أن يكون منقسما
بمساويين أو غير منقسم بهما الرابع من حملية ومتصلة نحو متى كان
طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار
وجود الخامس عكسه نحو متى كان كذا كانت الشمس طالعة
فالنهار وجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من
حملية ومتصلة نحو كذا كان هذا عددا فهو اما زوج أو فرد
السابع عكسه نحو كذا كان هذا اما زوج أو فرد فهو عدد الثامن من
متصلة ومنفصلة نحو متى كان كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما
اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا التاسع
عكسه نحو متى كان دائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون
النهار موجودا فدائما كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأقسام
المنفصلة تسعة الأول من حملتين نحو المدد زوج أو فرد الثاني من
متصلتين نحو اما أن يكون كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين
نحو اما أن يكون هذا المدد اما زوجا أو فردا واما أن يكون ليس اما
زوجا أو فردا الرابع من حملية ومتصلة نحو اما أن يكون طلوع الشمس
علة لوجود النهار واما ليس كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
الخامس من حملية ومتصلة كقولك اما أن يكون هذا ليس عددا
واما أن لا يكون زوجا أو فردا السادس من متصلة ومنفصلة نحو اما أن
يكون كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن تكون الشمس
طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا أقاده النيمي عن بعض الشارحين

فصل مخرج اختلاف مفردين
 واختلاف مفرد وقضية
 (بالايجاب والسلب) فصل
 مخرج اختلاف قضيتين
 بالمثل والشرط أو الاتصال
 والاتصال أو الكلية والجزئية
 أو المدول والتحصيل أو
 نحوها مما سوى الايجاب
 والسلب (بحيث يقتضى)
 الاختلاف (لذاته ان تكون
 احدهما) أى القضيتين
 المختلفتين بالايجاب والسلب
 (صادقة والاخرى كاذبة
 كقولنا زيد كاتب زيد
 ليس بكاتب) قوله بحيث
 يقتضى الخ فصل مخرج
 اختلاف قضيتين بالايجاب
 والسلب ولم يقتض ذلك
 كزيد ساكن زيد ليس
 بمتحرك لاحتمال صدقهما
 معاً وكذبهما معاً وقوله
 لذاته فصل مخرج اختلاف
 قضيتين بالايجاب والسلب
 المختلفتين لذلك لذاته كقولنا
 زيد انسان زيد ليس
 بناطق فان اقتضاء اختلافهما
 ذلك ليس لذاته بل لان
 الاولى في قوة زيد ناطق

(والتناقض هو اختلاف قضيتين) خرج باختلاف مفردين واختلاف
 قضية ومفرد (بالايجاب والسلب) خرج به الاختلاف بالاتصال والاتصال
 وبالكلية والجزئية وبالمدول والتحصيل وبغير ذلك (بحيث يقتضى)
 الاختلاف (لذاته ان تكون احدهما) أى احدى القضيتين (صادقة
 والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب) فانه صادق بما ذكر
 وخرج بالحقيقة المذكورة الاختلاف بالايجاب والسلب لانه الحية
 نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لانهما صادقان وبقوله لذاته
 الاختلاف بالحقيقة المذكورة لانها

(بحيث انتاقض) (قوله اختلاف مفردين) أى بالايجاب والسلب
 نحو زيد لا زيد أو بغيرهما نحو السماء والارض هذا هو المشهور بين
 المنطقيين وبحث فيه بأنه غير جامع لتصريحهم بالتناقض بين المفردين قال
 صاحب الكشف في فصل عكس التناقض ان التناقض بين المفردين انما
 يكون بأخذ مفهوم شدى في مقابلة مفهوم وجودى كافي الشفاء والمباحث
 الشريفة فتقيض انسان لا انسان وحجر لا حجر وأجيب بأن هذا
 تعريف لتناقض النضابا خاصة لان الكلام هنا فى أحكامها التي لها مدخل
 فى القياس هذا وقال الفيزى لا يتصور تناقض بين مفردين لانه ان اعتبر
 الحكم عليهما خرجا عن كونها مفردين والا فلا يتعلق بهما نفي ولا
 ايجاب لاختصاصهما بالاحكام (قوله اختلاف قضية ومفرد) نحو زيد
 وقام عمرو (قوله الاختلاف) أى بين قضيتين (قوله بالمدول) نحو
 زيد هو لا كاتب (قوله والتحصيل) نحو ليس زيد بكاتب (قوله
 وبغير ذلك) كالحلبة والشرطية (قوله لذاته) بأن يستقل بذلك ولا
 يحتاج لامر آخر فايها تحقق الاختلاف لزم صدق احدهما وكذب
 الاخرى فصل رابع (قوله فانه) أى تعريف التناقض الذى فى المتن
 (قوله بما ذكر) أى باختلاف القضيتين المذكورتين فى مثال المصنف
 (قوله المذكورة) أى فى قول المصنف بحيث يقتضى (قوله الاختلاف)
 أى بين قضيتين (قوله صادقان) أى ان كانا ساكنين والا فكاذبان
 وعلى كل فليستا متناقضتين لان التقيض لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله

نحو زيد انسان زيد ليس بتاقي اذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضي أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته بل بواسطة أن الاولى في قوة زيد تاقي وأن الثانية في قوة زيد ليس بانسان (ولا يتحقق ذلك). أي التناقض في القضيتين المخصوصتين أو المخصوصتين (الابعد اتفاقهما) في ثمان وحدات (في الموضوع)

نحو زيد انسان الخ) على حذف مضاف أي اختلاف (قوله بل بواسطة) أي بدليل أنك لو بدلت ناطق بكاتب مثلا لم يقتض اختلافهما كذب احدهما (قوله الاولى) أي زيد انسان (قوله الثانية) أي زيد ليس بتاقي (قوله في ثمان) وحدات قال بعض من حشي الفري الوحدات المذكورة شروط في وحدة النسبة الحكيمية التي هي مورد الايجاب والسلب فلو أمكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شيء منها وحينئذ فالمعتبر وحدة النسبة الحكيمية اه وبحث فيه بأن الوحدات الثمانية لا تنكفي في تحقق وحدة النسبة اذ لا بد من وحدة الالة فلا تناقض في نحو الجار عامل أي للسلطان التجار ليس بعامل أي لغيره والآلة فلا تناقض في نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب أي بالقلم التركي والمفعول به فلا تناقض في نحو زيد ضارب أي عمر ازيد ليس بضارب أي بكر او التمييز فلا تناقض في نحو عندي عشرون أي درهما ليس عندي عشرون أي دينار او الحال فلا تناقض في نحو جاء زيد أي را كما ما جاء زيد أي ماشيا واذا كان الاختلاف في واحد من هذه يرفع التناقض فلا بد من الاتحاد فيها أيضا فلا تكون الوحدات التي توجب التناقض منحصرة في ثمانية فينبغي اعتبار وحدة جامعة للجميع وهي وحدة النسبة الحكيمية وأجيب بارجاعها الى الوحدات الثمانية فوحدة الالة والمفعول به ترجعان الى وحدة الاضافة ووحدة الآلة الى وحدة اشترط ووحدة التمييز والحال ترجعان الى وحدة الموضوع ولا يخفى ما في بعضه من التكلف (نوله في الموضوع والمحمول) بحث فيه بتصریحهم بالتناقض في زيد انسان زيد ليس ببشر وفي الانسان ناطق البشر ليس بتاقي مع اختلاف المحمول

(ولا يتحقق ذلك)
التناقض بين قضيتين
مخصوصتين أو محصورتين
(الابد اتفاقهما) أي
القضيتين (في الموضوع)
بأن يكون موضوع
احدهما موضوع الاخرى
فإن اختلافهما في كبر قائم
عمرو ليس بقائم فلا تناقض
بينهما لاحتمال صدقهما معا
وكذبهما معا والتقيضان
لا يكذبان معا ولا يصدقان
معا

(و) في (المحمول) بان يكون محمول احدهما عين محمول الاخرى فان اختلفتا فيه كزيد كاتب
زيد ليس بشاعر لم تتناقضا لذلك (و) في (الزمان) بان يكون زمان نسبة احدهما عين زمان نسبة
الاخرى فان اختلفت زمانهما نحو زيد نام بالليل زيد ليس بنائم بالهار لم تتناقضا لذلك (و) في
(المكان) بان يكون مكان نسبة احدهما هو ١٥١ مكان نسبة الاخرى فان اختلفتا

فيه نحو زيد نام في البيت
زيد ليس بنائم في الجاهع
لم تتناقضا لذلك (و) في
(الاضافة) أي النسبة
التوقفة على شيتين بان
يكون نسبة احدهما عين
نسبة الاخرى فان اختلفتا
فيها نحو زيد اب لعمر
زيد ليس اب لزيد لم تتناقضا
لذلك (و) في (القوة)

أي امكان الشيء حال
عنده بان يكون النسبة
بالقوة فيما فان كانت في
احدهما بالقوة وفي
الاخرى بالفعل لم تتناقضا
لذلك (و) في (الفعل)
أي حصول الشيء بان
تكون النسبة بالفعل فيما
فان كانت في احدهما بالقوة
وفي الاخرى بالفعل نحو
الحمر في دهنها مسكرة بالقوة
ليست الحمر في دهنها مسكرة

اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد قائم بكر ليس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا
أو كذبهما (و) في (المحمول) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس
بشاعر لم تتناقضا (و) في (الزمان) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد نام أي ليل
زيد ليس بنائم أي نهارا لم تتناقضا (و) في (المكان) اذ لو اختلفتا فيه نحو
زيد قائم أي في الدار زيد ليس بقائم أي في السوق لم تتناقضا (و) في
(الاضافة) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد اب أي لعمر زيد ليس بآب أي
لبكر لم تتناقضا (و) في (القوة والفعل) اذ لو اختلفتا فيما بان تكون
النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحمر في الدهن مسكرة
أي بالقوة الحمر في الدهن ليس بسكر أي بالفعل لم تتناقضا (و) في (الجزء
والكل) اذ لو اختلفتا فيما نحو

في الاول والموضوع في الثاني وأجيب بان المراد بالانحد فهما ما يشمل
الانحد في المعنى مع اختلاف اللفظ كما في هذين المثالين واتحاد اللفظ وحده
مع اختلاف المعنى يرفع التناقض نحو العين باصرة تريد الحدقة العين ليست
بصرة تريد غيرها (قوله اذ لو اختلفتا) أي القضاة والاولى قنو (قوله
فيه) أي الموضوع (قوله لم تتناقضا) أي لجواز صدقهما أو كذبهما معا
(قوله وفي الزمان) بحث فيه بتحقق التناقض في نحو زيد أبو عمرو وأي
أمس زيد ليس بأب عمرو أي اليوم مع اختلاف الزمن وأجيب بتحقق التناقض
لان صدق احدهما وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص
الابادة لان الابوة اذ ثبتت أمس ثبتت فيما بعده على انه يجوز كذبهما
بكونه أب له اليوم لا أمس (قوله الدهن) بتحقق الدال المهمة وشدها من وعاء
مدور متنوع أعلاه ضيق أسفل (قوله وفي الجزء والكلي) نقلت لمعدت

بالفعل لم تتناقضا لذلك (و) في (الجزء) بان يكون موضوع احدهما بمعنى الجزء وموضوع
الاخرى كذلك فان كان موضوع احدهما بمعنى الجزء وموضوع الاخرى بمعنى الكل لم تتناقضا لذلك
(و) في (الكل) بان يكون موضوع احدهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى كذلك فان كان موضوع
احدهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى بمعنى الجزء لم تتناقضا لذلك نحو الزنجبي أسود الزنجبي ليس أسود

الزنجي أسود أى جضه الزنجي ليس بأسود أى كاه لم تتناقضا (و) فى (الشرط) اذلو اختلفنا فيه نحو الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه أسود لم تتناقضا ورد المتأخرون هذه الوحدات الى وحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية وردها بعضهم الى وحدة واحدة وهى وحدة النسبة الحكيمية حتى يكون السلب واردا على النسبة التى ورد عليها الإيجاب لانه اذا اختلف شئ من الثمان اختلفت النسبة وكل موضوع والمحمول فى التحلية المقدم والتالى فى الشرطية فبشرط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر لكن يبر بدل الموضوع والمحمول بالمقدم والتالى ثم بين ما يناقض كلا من الموجبة والسالبة فقال

وحدة واحدة والنظر يقتضى عدهما وحدتين وكذا وحدة القوة والفعل فبصير الوحدات عشر اقلت لانه لا ينصور اختلاف النضيتين بالكل وحده أو الجزء كذلك أو القوة كذلك أو الفعل وحده مع اتحاد للموضوع بخلاف سائر الوحدات فيتصور ذلك فيها (قوله الزنجي الخ) بحث فيه بأنهم اهم ملتان ولا تناقض بينهما بقطع النظر عن اختلافهما بالكل والجزء وأجيب بجملة أن للاستتراق أو لاجنس فى ضمن بعض غير معين فهما محصورتان أو لا هود فهما شخصيتان (قوله هذه الوحدات) أى الثمانية ما عدا وحدتى الموضوع والمحمول (قوله الى وحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية) أى لان وحدة المحمول تستلزم وحدة الزمان والمكان والقوة أو الفعل والاضافة لان النوم لا يغير النوم نهارا أو ليل في اليت غير النوم فى المحذور المسكر بالقوة غير المسكر بالفعل وأبوة زيد غير أبوة عمرو واستلزام وحدة الموضوع وحدة الشرط والكل والجزء لان الجسم بشرط كونه أبيض غير الجسم بشرط كونه أسود والكل غير الجزء السعد فى شرح الشمسية وفيه نظر اذ لا يصح على اطلاقه لانه اذا عكست القضايا انكس الامر وصارت وحدة الشرط والكل والجزء راجعة الى وحدة المحمول والبواقي الى وحدة الموضوع فالاولى القول برجوع جميع هذه الوحدات الى وحدتى الموضوع والمحمول من غير تخصيص بل الاصول الاكتفاء بوحدة النسبة الحكيمية (قوله من الثمان) أى الموضوع والمحمول والزمان الخ (قوله فيما ذكر) أى الثمانية المتقدمة (قوله من الموجبة)

(و) فى (الشرط) فان اختلفنا فيه نحو الجسم مفرق للبصر ان كان أبيض ليس الجسم مفرقا للبصر ان كان أسود لم تتناقضا لذلك (تبيين الاول) اختصرت الثمانية بوحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما بقيتها بوحدة النسبة لاستلزامها الثمانية (الثانى) شرط تناقض الشرطيتين الوحدات الثمانية أيضا لكن بابدال الموضوع والمحمول بالمقدم والتالى

(وتقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان
وبعض الانسان ليس بحيوان وتقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية
كقولنا لا شيء من الانسان بحريوان وبعض الانسان حيوان) لما يأتي في قوله
(والمحسورتان) وفي نسخة المحصورات والمراد المحسورتان (لا يتحقق
التناقض بينهما) بمداتفاقهما في الوحدات السابقة (الا بمد اختلافهما في الكمية)

(وتقيض الموجبة الكلية
انما هي السالبة الجزئية
كقولنا كل انسان حيوان
وبعض الانسان ليس
بحيوان وتقيض السالبة
الكلية انما هي الموجبة
الجزئية كقولنا لا شيء
من الانسان بحريوان
وبعض الانسان حيوان
فالمحسورتان) أي الكلية
موجبة كانت أو سالبة
والجزئية كذلك (لا يتحقق
التناقض بينهما) مع اتحادهما
في الثمانية السابقة (الا
بمد اختلافهما في الكمية)
أي الكلية وانجزئية بأن
تكون احدهما كلية
والاخرى جزئية

والسالبة المناسب من الكلية والجزئية (قوله وتقيض الموجبة الكلية انما
هي السالبة الجزئية الخ) وجه الحصران الايجاب لا يناقضه الا السلب
والكلية لا يناقضها الا الجزئية وحاصل ما ذال هانان الشخصية يكفى في
تعضها تبديل كيفها بشرط الاتحاد فيما تقدم واخصورة لا بد فيها من التبديل
في الكيف والكم والمهالة في قوة الجزئية فتقيضها كلية موجبة كانت أو
سالبة (قوله المحصورات) أي بصيغة اجمع أي الموجبة الكلية والجزئية
والسالبة كذلك وأما المهالة فهي في قوة الجزئية (قوله والمراد المحسورتان)
أي الكلية والجزئية معاطا وهما ذان لاجال ما سبق وتتم له لانه
نضمن شرطين زائدين على ما سبق وهما الاختلاف في الكيف والاختلاف
في الكم ولما كان اولهما تقدم في حد التناقض استتمى به عن زيادة
بيان فيه والثاني لم يتقدم فاحتاج لبيانه واقامة الدليل عليه وانما قال والمراد
المحسورتان لان التناقض انما يكون بين قضيتين لا بين الارباع (قوله
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية) هذا مع عدم
اعتبار الجهة فان اعتبرت فلا بد من اختلافهما بان تقابل الضرورة بالإمكان
والدوام بالاطلاق والدوام بحسب الوصف بالتعميم بحيثين من أحيانه
فتقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة اذا لا يمكن سلب الضرورة عن
التقيض فالامكان العام ان سلب سلب ضرورة الايجاب فهو تقيضه
والايجاب المطلق اثبات ضرورة فهو تقيضه وتقيض الدائمة للمطلقة مضافة
عامة اذا الايجاب في كل الاوقات يتألفه السلب في البعض وبالعكس وعبرنا
بثباته لان ما ذكر لازم التقيض وتقيض المشروطة العامة ممكنة حينية
لان الضرورة الوصفية يناقضها سلب الضرورة الوصفية وتقيض المرفقة
العامة مضافة حينية اذا الدوام الوصفي يناقضه الاطلاق الوصفي وهذا

كله في البسائط وأما المركبات فإن كانت كلية فنقضها برفع مجموع أجزائها ويحصل برفع أحدها لأعلى التبيين وذلك بتفضيلها الى أجزائها وأخذ تقاضها وتركيب منفصلة مائة خلوصاوية لتقيضها مثلا الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين، بخالفتين في الكيف وتقيض الاطلاق العام؛ الدوام فتقيضها اما دائمة مخالفة أوداعة موافقة وقس على هذا تقاض باقى المركبات وان كانت جزئية فنقضها بأن يردد بين تقيضي الجزئين لكل فرد فرد فاذا قيل بعض الانسان متحرك لاداما فتقيضه كل فرد من أفراد الانسان متحرك دائما أو ليس بمتحرك دائما أى كل فرد لا يخلو عن هذين وهذا أمر اجالى وان أردت تفصيله فليكن بالمطولات فان انتقتا في الجهة فلا تناقض بينهما ككذب الضروريتين في مدة الامكان نحو كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة وتصديق المكتتاب نحو كل انسان كاتب بالامكان ليس كل انسان كاتب بالامكان وتام الكلام على التناقض بحسب الجهة في المطولات (قوله بعد انتقامها في الوحدات السابقة) أى وفي الاتصال أو الاتصال والازومية أو النادية أو الاتفاقية ان كانتا شرطيتين (قوله أى الكلية والجزئية) بأن تكون احدهما مسورة كلية والاخرى مسورة جزئية أو ما في حكمها وهي المهمة فان قلت يلزم من احتسافهما بالكلية والجزئية اختلاف الموضوع واتحاده شرط في التناقض كما تقدم وأجيب بأنه لما كان البعض الذى أريد بموضوع الجزئية دخلا في موضوع الكلية لزم ورود الايجاب الذى في احدى القضيتين والسلب الذى في الاخرى على بعض بينه فتحقق التناقض فيه واتحادها فيه وزيادة موضوع الكلية عليه يباقي أفرادها لا يمنع ذلك مثلا اذا قلت كل حيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فبعض الحيوان الذى هو موضوع الجزئية كالفرس والحمار والبغل هو بينه دخل في موضوع الكلية وهي قد أقادت ثبوت الانسان له والجزئية فنته عنه فقد نوارد السلب على محل الايجاب فتناقضا جزما بخلاف الجزئيتين نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بالانسان

(لان الكليتين قد تكذبان
كقولنا كل انسان كاتب)
بالفعل (ولا شيء من
الانسان بكاتب بالفعل
والتقيضان لا يكذبان
(والجزئيتين قد تصدقان
كقولنا بعض الانسان كاتب).

بالفعل (بعض الانسان
ليس بكاتب) بالفعل
والتقيضان لا تصدقان
(العكس) لفظة القلب وعرفا
ثلاثة أقسام عكس مستوي
وهو المراد عند الاطلاق
وعليه انصرف المصنف
وعكس تقيض موافق وهو
تبديل كل طرف من
التقيضة الخفية أو انحصار
بتقيض الآخر منها بشرط
بقاء الصدق والكيف نحو
كل انسان حيوان وكل
لا حيوان لا انسان وعكس
تقيض مخالف وهو تبديل
العكس الاول بتقيض
الثاني والثاني بين الاول
مع بقاء الصدق دون
الكيف نحو كل انسان حيوان
ولا شيء من لحيوان بانسانه

(لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان
ليس بكاتب) والتقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذا المثالان للحمليتين
ومثال الشرطيتين كما كان الانسان كاتباً فالخارج ناهق ليس كما كان الانسان
كاتباً فالخارج ناهق والمهمتان في قوة الجزئيتين كما مرت الاشارة اليه ومن
الاصطلاحات المنطقية (العكس) وهو ثلاثة أقسام الاول عكس التقيض

فيجوز اختلاف المراد بالهذين بان يراد بالهذين في الموجه الحيوان
الناطق وبما في السالبة غيره فيصدقان معاً فلا يتناقضان (قوله لان
الكليتين قد تكذبان) أى والتقيضان لا يكذبان (قوله في مادة الامكان)
أى في قضيتين مادتهما الامكان (قوله كاتب) أى بالفعل (قوله بكاتب)
أى بالفعل (قوله والتقيضان) لا يجتمعان راجع لقوله قد تصدقان (قوله
ولا يرتفعان) راجع لقوله قد تكذبان فهو تقيض لكلام المصنف (قوله
وهذان المثالان) أى المتناقضان المذكوران في المتن وهما قوله كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وقوله لا شيء من الانسان بحيوان
وبعض الانسان حيوان (قوله ومثال الشرطيتين) أى المتناقضتين (قوله
كما كان الانسان كاتباً الخ) هذان شرطيتان متساواتان انهما قد كانا
الترميميتين كما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود ليس كما كانت الشمس
طالمة فالنهار موجود ومثلها منفتحتين دائماً أن يكون العدد زوجاً
أو فرداً ليس دائماً اما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً وانصر على الاتفاقيتين
للم ائزوميتيين منهما بالاولى (قوله والمهمتان في قوة الجزئيتين) أى
الموجبة والسالبة بتقيض انوجبة المهمة كلية سالبة نحو الانسان كاتب
لا شيء من الانسان بكاتب وتقيض المهمة السالبة كلية موجبة نحو
الانسان ليس بكاتب كل انسان كاتب (قوله العكس) احتيج اليه
للاستدانة به على تمييز صادق التضياب من كاذبها ولانه قد يمسر الاستدلال
على صدق الشيء أو كذبه فيقام الدليل على صدق عكسه أو كذبه وأخره
عن التناقض المحتاج اليه لذلك أيضاً لان التناقض أقوى منه في ذلك
لقوة دلالة صدق التقيض على كذب تقيضه وبالعكس ضرورة استحسانة

الموافق وهو تبديل الطرف الاول من القضية بتقيض الثاني منها وعكسه مع بقاء الصدق والكيف أى السلب والإيجاب نحو كل انسان حيوان كل مالىس بحريوان ليس بانسان الثاني عكس التقيض الخالف وهو تبديل الطرف الاول من القضية بتقيض الثاني والثاني بين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف نحو كل انسان حيوان لاشيء مما ليس حيوانا بانسان وسمى هذا مخالفا لخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله موافقا لتوافقه فهما لك العكس المستوي وهو المراد عند الاطلاق وعليه اقتصر المصنف فقال

اجتماع التقيضين وارتفاعهما بخلاف دلالة العكس قتها من باب دلالة صدق الملزوم على صدق لازمه ولني اللازم على نفي ملزومه (قوله الموافق) نعت عكس (قوله من القضية) أى ذات الترتيب الطبيعي حملية كانت أو متصلة احترازاعن المنفصلة فان عكسها لا يؤثر في معناها وهو الضاد فليس في أحد طرفها ما يقتضى كونه مقدما أو تأليا فقولك العدد اما زوج أو فرد كقولك العدد اما فرد أو زوج بخلاف الحملية والمنصلة فان رتبة الموضوع والمنقدم التقدم والاستدعاء ورتبة المحمول والتالى التأخر وكونه تابعا فيؤثر عكسهما في معناها (قوله بتقيض الثاني) فصل مخرج العكس المستوي (قوله وعكسه) فصل مخرج عكس التقيض الخالف (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أى تبديل هذه بهذه (قوله كل مالىس بحريوان ليس بانسان) موجبة ومدولة الطرفين مشتملة على ثبوت أمر عدمي لامر كذلك (قوله الخالف) صفة لعكس (قوله بتقيض) اثنائي فصل مخرج العكس المستوي (قوله بين الاول) فصل مخرج عكس التقيض الموافق (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أى تبديل هذا بما جده (قوله لاشيء) مماليس حيوانا بانسان سالبة كلية ومدولة الموضوع (قوله طرفيه) أى موضوعه ومحموله أو مقدمه وتأليه (قوله لتوافقه على حذف مضاف) أى طرفي العكس (قوله فهما) أى الايجاب أو السلب (قوله المستوي) ويقال المستقيم لآستواء طرفيه واستقامتهما من تبديلهما بالتقيض (قوله وعليه اقتصر المصنف) أى لسكونه المستعمل في المعلوم والاتاجات

(العكس) أى المستوي (هو) أى حقيقته (أن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (بصير) بضم
 ففتحين مثقلا في الحلية (الموضوع محمولا والمحمول موضوعا) وفي المنصلة المقدم تاليا والثاني
 مقبدا (مع بقاء السلب والإيجاب بمجمله) بأن يكون الأصل وعكسه موجبين أو سالبين (و) بقاء
 (التصديق) بأن يكونا صدقين (والتكذيب) ١٠٧ بأن يكون كذب العكس مستلزما

* (العكس) *

(وهو أن بصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب
 والإيجاب بمجمله) بمعنى أن الأصل إن كان موجبا فيكون العكس موجبا
 أو ساليا فاليا (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بمجمله) وعبر بعضهم
 بالصدق والكذب وببعضهم بالصدق فقط وهو الحق لأن العكس
 لازم للقضية ولا يلزم من كذب المزوم كذب اللازم فان قولنا كل
 حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الإنسان حيوان
 بخلاف صدق المزوم يستحيل منه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما في
 عبارة البعض صدقهما في الواقع بل أن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم

غلبا (قوله بصير) أما بضم أوله وفتح مقبل آخره مشددا أو بضم أوله
 وكسر مقبل آخره كذلك (قوله السلب والإيجاب) لئلا يمتنع أو والأخضر
 الكيف لهم تبعوا القضايا فلم يجدوها بمد التبدل ملازمة للأصل
 في الصدق الأوهى موافقة له في الكيف (قوله ومع بقاء التصديق)
 وأن تكذيب بمجمله برهان الدين معنى الكلام هنا على التوزيع بمعنى أن
 البقاء والتصديق وكذب العكس يدل على كذب أصله ولا يلزم من كذب
 الأصل كذب عكسه إذ قد يكذب الأصل ويصدق عكسه نحو كل حيوان
 إنسان وبعض الإنسان حيوان وأشار بتقديم التصديق الى كونه من
 جانب الأصل وتأخير التكذيب الى كونه من جانب العكس بناء على
 تقديم الأصل على عكسه فان الأصل ملزوم وعكسه لازم له فان قيل لفظ
 البقاء يمنع ذلك لدلالته على سبق التكذيب أيضا قلت يجب أن المراد بالبقاء
 بالنسبة للتكذيب الوجود أو يجعل من باب المشاكهة (قوله وهو) أى الافتقار

كذب أصله لأن العكس
 لازم لأصله وكذب اللازم
 يستلزم كذب مزومه
 (تسيهات الأولى) في عبارة
 الصدق والكذب وفي أخرى
 الافتقار على الصدق وهو
 الصحيح لأنه لا يلزم من
 كذب الأصل كذب عكسه
 فكل حيوان إنسان كاذب
 وعكسه بعض الإنسان
 حيوان صادق ولكن
 لاولى الافتقار على التصديق
 لأن المراد أنه متى فرض
 صدق الأصل لزمه فرض
 صدق عكسه سواء كانا
 صادقين في الواقع أم لا
 (الثاني) أن الاصطلاح
 أن يراد بالموضوع ذاته
 وما صدقات مفهومه
 وبالمحمول مفهومه فلتراد
 من بصير الموضوع محمولا
 أن اللفظ الذي كان في

الأصل مرادا منه الذات والمصادقات وكان موضوعا فيه يراد منه مفهومه ويحمل في عكسه واللفظ
 الذي كان في الأصل مراداً منه مفهومه وكان محمولا فيه يراد منه الذات والمصادقات ويحمل موضوعا في عكسه
 (الثالث) يفتق العكس كثيرا على القضية الخاصة بتبدل طرفي الأصل (الرابع) الأولي التمييز
 بالأول والثاني ليشتمل عكس المنصنة

صدق العكس ومع هذا فالتمبير بالتصديق أولى منه بالصدق لان التصديق لا يقتضي وقوع الصدق وعبارته قاصرة على الحلية فلو قال وهو أن يصير الاول ثانيا والثاني أولا لكان أولى لتاويله الشرطيات واعلم أن العكس يطلق كثيرا على القضية الخاصة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه وان المراد بهما الموضوع والمحمول في الذكر أعني وصفهما الضوائبي فلا يرد السؤال بأن العكس لا يصير ذات

على الصدق (قوله صدق العكس) أي فرض صدقه (قوله ومع هذا) أي كون الحق الاقتصار على الصدق وتأويله بفرضه (قوله لا يقتضي وقوع الصدق) أي فالتمبير به لا يوجب خلاف المراد (قوله وعبارته) أي المصنف في تعريف العكس (قوله قاصرة على الحلية) أي عكسه بالتمبير بالموضوع والمحمول (قوله وهو) أي العكس (قوله الاول) أي الطرف الاول الشامل للموضوع في الحلية والمقدم في الشرطية (قوله والثاني) أي الطرف الثاني الصادق بمحمول الحلية وتالي الشرطية (قوله لتاويله) أي حد العكس (قوله الشرطيات) أي عكسها (قوله على القضية الخاصة بالح) أي كما يطلق على التمييز والتبديل الذي هو فصل الفاعل حقيقة (قوله بهما) أي الموضوع والمحمول (قوله وصفهما) أي لفظهما (قوله الضوائبي) يضم فكون أي المنسوب لعنوان مصدر غنون اذا عبر نسبة المتعلق بالفتح لامتداد الكسر أي المنون باعتهما مثلا اذا لما كل انسان حيوان فقد اجتمع فيه ثلاثة اشياء ذات الموضوع أي افراد كزيد وبكر وخالد ووصف الموضوع أي لفظه المبر به عن هذه الافراد كالانسان ويسمى موضوعا بل ذكر أيضا وعنوانا أيضا ووصف المحمول الذي هو الحيوان ولا شك انك اذا عكست الى بعض الحيوان انسانا لم تصير افراد لانسان محمولا ولا مفهوم المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول في الاصل ومحموله مفهوم الموضوع فيه وكذا لاشيء من الانسان بمجرد ولا شيء من الحجر بانسان (قوله فلا يرد السؤال) فربيع على قوله وان المراد بهما الح (قوله بأن العكس الح) فهو ير للسؤال (قوله ذات

الموضوع محمول ووصف المحمول موضوعا بل موضوع المكس ذات المحمول
ومحموله وصف الموضوع (والموجبة الكلية لا تتمكس كلية) ثلاثا تنتقض
بإعادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع (اذ يصدق قولنا كل انسان
حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان) والا لصدق الاخص على جميع
أفراد الاعم وهو محال (بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان
حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان قلنا نجد الموضوع شيئا

(والموجبة الكلية لا تتمكس
كلية) ثلاثا ينتقض بإعادة محمولها
أعم من موضوعها (ذ
يصدق قولنا كل انسان
حيوان ولا يصدق كل
حيوان انسان بل تنعكس)
الموجبة الكلية موجبة
(جزئية لانا اذا قلنا كل
انسان حيوان) وهو
صادق (لزم أن يصدق
بعض الحيوان انسان)
وأشار الى دليل صدق
بعض الحيوان انسان بقوله
(قلنا) بكسر الهمزة وشد
التون (نجد) أي يفرض
ونقدر (الموضوع) أي
في المكس وهو بعض الحيوان
انسان وموضوعه الحيوان
نجده (شيئا) أي جزئيا
هنا كزيد

الموضوع) أي افراده (قوله ووصف المحمول) أي مفهومه (قوله ذات
المحمول) أي افراده (قوله ووصف الموضوع) أي مفهومه والحاصل
ان المنبر في موضوع الاصل وموضوع عكسه هو الافراد والذات وفي
المحمول فهما الوصف أي المفهوم (قوله لا تتمكس كلية) أي لا يطرد وقد
يتفق في بعض المواد نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان لكن
لا يسمى عكسا اصطلاحا لان شرطه الاطراد (قوله ثلاثا ينتقض بإعادة
يكون المحمول فيها أعم من الموضوع) لما كان مذكرا للمصنف في تذييل المسئلة
مادة جزئية لا يثبت المسئلة الكلية عال الشارح على وجهه كمنى وجمل ما ذكره
المصنف كالتقريب بانثال على ما هو المادة (قوله يصدق قولنا
بعض الحيوان انسان) أي ويطرد صدقه في غير هذه المادة أيضا (قوله
قلنا نجد الموضوع شيئا معينا الخ) هذا استدلال على المدعى السابق
من أن الموجبة الكلية تتمكس موجبة جزئية وهذا أحد طرق ثلاثة
للقوم في بيان عكوس التخيلا ويسمى طريق الافتراض وهو أخفها
ولا يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة وحاصله أن يفرض الموضوع
فردا معينا من مصادقاته ويحمل عليه المحمول ثم الموضوع فيتنظم منها
قياس متبع للمكس ففي مثال المصنف يفرض الموضوع وهو انسان فردا
معينا كزيد ويحمل عليه حيوان فنقول زيد حيوان ونحمل عليه انسانا
أيضا ونقول زيد انسان فيكون مجموعهما قياسا من الشكل الثالث
ويرد الى الاول بعكس الهمزة فيصير بعض الحيوان زيد و زيد
انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو المكس المدعى ملازمته للاصل

(موصوفا بالانسان والحيوان) اى محمولا عليه انسان ومحمولا عليه حيوان فيصير قضيتين فتركيهما هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث لان الحد لاوسط موضوع في مقدمتين فيرد الى الشكل الاول بعكس صفراء فيصير هكذا بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس وهذا يسمى في الاصطلاح طريق الافتراض وهو يختص بالموجيحات والسوال المركبات (تنبيه) لتمام في الاستدلال على صدق العكس ثلاث طرق الاول طريق الافتراض وهو ما تقدم وحاصله ان يقدر موضوع العكس جزئيا مميئا ويحمل عليه محموله ثم وضوءه ويركان قياسا نتيجته العكس الثاني طريق العكس وحاصله ان يكس قبيض العكس ويقابل عكس قبيض العكس بالاصل الصادق فاما ان يناقضة ١١٠ أو يناهيه وعلى كل فهو كاذب فمكوسه ولمزومه وهو

موصوفا بالانسان والحيوان وهو الحيوان الناطق (فيكون بعض الحيوان انسانا) ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان	قبيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب بان يقال في الاستدلال على صدق بعض الحيوان انسان عكس كل انسان حيوان لو كذب بعض الحيوان انسان لصدق قبيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان ولو صدق هذا لصدق عكسه وهو لاشيء من الانسان بحيوان وهناك مناف للاصل الصادق فهو كاذب فمكوسه كاذب وهو قبيض
في الصدق (قوله موصوفا بالانسان والحيوان) اى محمولان عليه الانسان في الصغرى والحيوان في الكبرى (قوله وهو الحيوان) الناطق المناسب ابداله بزيد مثلا (قوله فيكون بعض الحيوان انسانا) اى ينتج هذه النتيجة وهي المدعى (قوله ولانه اذا صدق كل انسان حيوان الخ) هذا تقرير للدعوى السابقة بينها تمهيدا للاستدلال عليها بطريق آخر يسي طريق العكس وهو ثاني الطرق الثلاثة التي أثبت بها القوم العكس قال السعد في شرح الشمسية اثبات طريق العكس وهو ان تكس قبيض العكس محالا فيكون العكس حقا وانما قلنا بنا في ليشمل المضادة والمناقضة ثم قال وهذا الطريق يجري في السوال أيضا بخلاف	

العكس فالعكس صادق وهو المطلوب الثالث طريق الخلف وحاصله ان يضم قبيض العكس كبرى الى الاصل صغرى فينتظم منهما قياس منتج لب الشيء عن نفسه وهو كاذب فالقياس كاذب لكذب احدي مقدمتيه وهو قبيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب بان يقال لو كذب بعض الحيوان انسان لصدق قبيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فيضم صغرى للاصل كبرى هكذا لاشيء من الحيوان بانسان وكل انسان حيوان وهذا من الشكل الرابع لوضع الاوسط في صفراء وحمله في كبراه فيرد الى الشكل الاول بحمله الصغرى كبرى والكبرى صغرى هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان فينتج لاشيء من الانسان بالان وهو كاذب فالقياس كاذب ولا خلل في هيئته لايجاب صفراء وكابة كبراه ودقده الصغرى صادقة فكبراه كاذبة وهو قبيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب

والاصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فانزم المناقاة بين
الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل
كل انسان حيوان هذا خلف أو يضم ذلك النقيض

طريق الافتراض وعجاجة شرح المطالع انناك طريق العكس وهي أن
تمكس نقيض المكس ايرتد لنقيض الاصل ان كان جزئيا أو ضده ان
كان كلياً وحاصله أن يكس نقيض العكس المبرهن عليه ويجال بالنقضية
الاصلية المفروض صدقها فيناقها ان كان كلياً ويناقضها ان كان جزئياً
فيحكم بكذبه فيلزم الحكم بكذب معكوسه لانه منزوم له وكذب اللازم
يستلزم كذب ملزومه وهو نقيض العكس فيلزم الحكم بصدق العكس
لاستحالة كذب النقيضين هما (قوله والا) أى وان لم يصدق بعض
الحيوان انسان (قوله وهو) أى نقيض بعض الحيوان انسان الموجب
الجزئى (قوله فانزم المناقاة بين الانسان والحيوان) أى لانه ينزم
من صدق لاشيء من الحيوان بانسان صدق عكسه وهو لاشيء من
الانسان بحيوان وهذا مانى للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان فهو
كاذب فلزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه وهو
بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب (قوله فيصدق) ليس بعض
الانسان بحيوان أى يلزم فرض صدقه لانه لازم لمكس نقيض العكس
وهو لاشيء من الانسان بحيوان لاستتزام السلب الكلي السلب الجزئى
وهذا نقيض الاصل الصادق فهذا كاذب فلزومه وهو لاشيء من الانسان
بحيوان كاذب فلزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه
وهو بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب (قوله وقد كان الاصل)
أى للعكس (قوله كل انسان حيوان) أى وهذا مفروض الصدق
فناقيه أو نقيضه كاذب فلزومه كاذب وهكذا حتى ينهى لنقيض العكس
فيلزم صدق العكس وهو المطلوب (قوله خلف) يضم الخفاء المحجة
وسكون اللام أى باطل أو بفتح الحاء أى مرعى خلف الظهر لبطائه
(قوله أو يضم ذلك النقيض) أى للعكس وهو لاشيء من الحيوان

والموجبة الجزئية تتمكس موجبة جزئية أيضا) أى كما انعكست الموجبة الكلية موجبة جزئية (بهذه الحجة) أى طريق الفرض ١١٢ فمكس بعض الحيوان انسان بعض الانسان حيوان بان يقال

الى الاصل لينتج سلب اثنى عن نفسه هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج لاشئ من الانسان بانسان وهو محال (والموجبة الجزئية أيضا تتمكس) موجبة (جزئية به هذه الحجة)

بانسان أى مجعولا كبرى للقياس (قوله الى الاصل) أى للمكس المفروض الصدق صغرى (قوله كل انسان حيوان) هذا هو الاصل وهو الصادق (قوله ولاشئ من الحيوان بانسان) هذا تقيض العكس وهذا القياس من الشكل الاول وصغراه موجبة وكبراه كلية فقد استوفى شرطى اتاجه ايجاب صغراه وكلية كبراه (قوله وهو محال) أى ولاخلل في هيئة اقياس لاستيفائه شرطى اتاجه وتقرر الاوسط فيه فانحصر الخلل في مادته وصغراه مفروضة الصدق فانحصر الكذب في كبراه وهى تقيض المكس فثبت صدق العكس وهو المطلوب ويسمى هذا طريق الخلف وهو الطريق الثالث من طرق اثبات العكس وحاصله ضم تقيض العكس الى الاصل والتضر الى نتيجة القياس المركب منهما فان كذبت علم من كذبها كذب تقيض العكس وهذا يعلم منه صدق العكس وهو المراد قال العصام الخلف مطلقا هو اثبات اثنى بابطال تقيضه سواء كان الابطال بضم تقيض العكس مع الاصل لينتج محالا أو بكس التقيض ليتوصل بانتمكسه الى ما ينافى الاصل المفروض الصدق فليس عكس التقيض خارجا عن طريق الخلف الا أن بدعى ان الخلف في باب العكس اصطلاح مقابير لمطلق الخلف ولا موجب لهذه الدعوى اه قيل سمي خافيا لان المتسك به يثبت معلومه بابطال تقيضه فكأنه يأتى مطلوبه لاعل الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسمية القياس الذى ينداق الى المطلوب ابتداء من غير ترض لاجال تقيضه مستجابا (قوله والموجبة الجزئية) تتمكس جزئية بهذه الحجة بحث فيها بتقضها بخو بعض الانسان زيد لانه لا يتمكس الى بعض زيد انسان لكذبه وأجيب بأنه ليس المراد بزيد هنا معناه الشخص بل مفهوم كلي وهو

زيد انسان وزيد حيوان وهذا من الثالث فيرد الى الاول بعكس صغراه هكذا بعض الانسان زيد وزيد حيوان فينتج بعض الانسان حيوان وهو المكس المتدل على صدقه أو يقال لو كذب بعض الانسان حيوان لصدق تقيضه وهو لاشئ من الانسان بحيوان ولو صدق هذا لصدق عكسه وهو لاشئ من الحيوان بانسان وهذا كاذب لانه تقيض الاصل الصادق فمكوسه كاذب وهو تقيض العكس فالمكس صادق وهو المطلوب أو يقال لو كذب بعض الانسان حيوان لصدق تقيضه فيجعل صغرى والاصل كبرى هكذا لاشئ من الانسان بحيوان وبعض الحيوان انسان وهذا من الرابع لوضع الوسط في صغراه وحمله في كبراه فيرد الى الاول بمحمل الصغرى كبرى والكبرى صغرى

هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بحيوان فينتج ليس بعض الحيوان
 بحيوان وهو كاذب ولاخلل في القياس الامن تقيض العكس فهو كاذب والعكس صادق وهو المطلوب

فمكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان لانا نجد شيئاً موصوفاً بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انساناً ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والاصدق تقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فيلزمه لاشيء من الانسان بحیوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خلف أو يضم هذا التقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه كما مر (والسالبة الكلية تتمكس) سالبة (كلية وذلك) أي انكاسها كلية (بين بنفسه

مسمى زيد لان الجزئي لا يحمل فالعكس المذكور صادق (قوله فمكس بعض الانسان حيوان الخ) تقرير للدعوى تمهيدا للاستدلال عليها بطريق الافتراض (قوله لانا نجد) أي فرض فهذا اشارة لطريق الافتراض (قوله شيئاً) أي فرداً معيناً من ماصدقاته كزيد (قوله موصوفاً بالحيوان والانسان) أي محمولاً عليه الحيوان تارة ومحمولاً عليه الانسان تارة أخرى فينتظم قضيتان تركبهما قياساً هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث ويرد الى الاول بعكس الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب (قوله فيكون بعض الحيوان انساناً) اشارة لنتيجة هذا القياس (قوله ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان) تقرير للدعوى أيضاً تمهيدا للاستدلال عليها بطريق العكس (قوله والا) أي وان لم يصدق بعض الحيوان انسان (قوله فيلزمه) أي التقيض المذكور (قوله لاشيء من الانسان بحیوان) أي لانه عكسه (قوله وقد كان الاصل) أي للعكس المنفروض صدق بعض الانسان حيوان (قوله هذا خلف) أي تناقض والاصل صادق فقيضه كاذب فلزومه وهو نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهذا هو المطلوب (قوله هذا التقيض) أي لاشيء من الحيوان بانسان (قوله الى الاصل) أي بعض الانسان حيوان فينتظم منهما قياس من الشكل الاول هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان (قوله لينتج سلب الشيء عن نفسه) أي بعض الانسان ليس

(والسالبة الكلية تتمكس سالبة كلية وذلك) أي عكسها سالبة كلية (بين) بكسر التاء تحت أي ظاهر لا يحتاج لدليله

قوله اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا لاشيء من
الحجر بانسان) والا لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان وينكس
الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشيء من الحجر
بانسان هذا خلف أو يضم هذا التقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء
عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان لينتج
بعض الانسان ليس بانسان وهو محال وانما قال كلية ولم يقل كنفها
لانه انما تمرض للعكس بحسب الكم دون الجهة والكلام عليه بحسبها
طويل يطلب من المطولات (والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما) والا

بانسان ولاخلل الا من تقيض العكس فتقيض العكس كاذب والعكس
صادق وهو المراد وهذا طريق الحلف والوسط طريق المكس (قوله
قوله اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر) فقد صدق قولنا لاشيء
من الحجر بانسان هذا تقرير للدعوي لاستدلال عليها فلا ينافي قوله
وذلك بين نفسه (قوله والا لصدق تقيضه الخ) تنبيه وتذكير وتدريب
للمبتدى على الاستدلال فلا ينافي قول المصنف بين نفسه وهذا اشارة
لطريق العكس ولم يذكر طريق الافتراض لانه لا يجري في السالبة البسيطة
كأقدم (قوله وينكس) أي بعض الحجر انسان (قوله لاشيء) من
الحجر بانسان صوابه لاشيء من الانسان بحجر (قوله خلف) أي تناقض
والاصل صادق فتقيضه كاذب فمكوسه كاذب فتقيضه وهو العكس صادق
وهو المطلوب (قوله بعض الانسان) حجر صوابه بعض الحجر انسان
(قوله ولا شيء من الحجر بانسان) صوابه ولا شيء من الانسان بحجر
(قوله وهو محال) أي ولاخلل الامن تقيض العكس فهو كاذب والعكس
صادق وهو المطلوب (قوله لانه انما تمرض للعكس بحسب الكم الخ)
حاصله ان الكلية والجزئية عبارة عن الكمية التي الكلام فيها فلذا عبر
بها بخلاف النفس فتشمل الجهة وهو لم يبين العكس بحسبها (قوله
والسالبة الجزئية الخ) بعض الشارحين لم يذكرها المهمة والشخصية
لان المهمة في قوة الجزئية والشخصية لا تعتبر في العلوم اه وقال بعض
الشارحين الشخصية لا تمكس وهو الظاهر غيبي (قوله والا) أي

(قوله أي الثأن) انا صدق

قولنا لاشيء من الانسان

بحجر صدق) عكسه وهو

(قولنا لاشيء من الحجر

بانسان) والا لصدق تقيضه

وهو بعض الحجر انسان

وياروه صدق عكسه وهو

بعض الانسان حجر وهو

كاذب لانه تقيض الاصل

الصادق فلزومه كاذب وهو

تقيض العكس فالمكس صادق

وهو المطلوب أو يضم تقيض

العكس الى الاصل هكذا

بعض الحجر انسان ولا

شيء من الانسان بحجر وهذا

من الشكل الرابع فيرد الى

الشكل الاول بعكس مقدمه

حيثما هكذا بعض الانسان

حجر ولا شيء من الحجر

بانسان فينتج بعض الانسان

ليس بانسان وهو كاذب

فتقيض العكس كاذب فالمكس

صادق وهو المطلوب وقد

تقدم ان الافتراض لا يأتي

في النوازل السابقة (والسالبة

الجزئية لا عكس لها لزوما

لا تخضع بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب
 الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص
 (فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) وهو
 بعض الانسان ليس بحيوان لصدق تقيضه وهو كل انسان حيوان والا
 لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وقيد بقوله لزوما لانه قد يصدق
 العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق
 عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ولما فرغ مما يتوقف عليه
 القياس من القضايا وما يمرض لها من تناقض وغيره أخذ في بيان القياس
 وهو المقصود الاعم

فانه أي الشأن (يصدق قولنا
 بعض الحيوان ليس بانسان
 ولا يصدق عكسه) وهو
 بعض الانسان ليس بحيوان
 وقيد بقوله لزوما لانه قد
 يصدق عكس السالبة الجزئية
 سالبة جزئية في بعض المواد
 نحو بعض الانسان ليس
 بحجر وبعض الحجر ليس
 بانسان ولكن لا يسمى عكسا
 الا ما يطرده صدقه في جميع
 المواد لانه لا يتم واللازم
 لا يتخلف عن ملزومه فهو
 بيان الواقع

بان قلنا بانكاس السالبة الجزئية (قوله سلب الاخص عن بعض أفراد
 الاعم) أي الذي في الاصل (قوله سلب الاعم عن بعض الاخص) أي
 الذي في العكس (قوله اصدق تقيضه) أي العكس علة لثبتي صدق
 العكس (قوله وهو) أي تقيض العكس (قوله والا) أي لو صدق
 العكس هذا اشارة لدليل آخر على كذب (قوله الكل) أي الاخص
 كالانسان (قوله الجزء) أي الاعم كالحيوان (قوله وهو) أي صدق
 الكل بدون جزئه (قوله وهو محال) أي ملزومه وهو العكس محال
 (قوله في بعض المواد) أي اذا كان بين الموضوع والمحمول تبين كلي
 كثال الشارح أو صوم وجبى نحو بعض الحيوان ليس بأبيض وبعض
 الابيض ليس بحيوان (قوله من القضايا الخ) بيان لما يتوقف القياس
 عليه (قوله وما يمرض) لها عطف على القضايا (قوله من تناقض الخ)
 بيان لما يمرض للقضايا (قوله وغيره) أي العكس المستوي فهو عام
 مراد به خاص (قوله المقصود) أي للمنتهي (قوله الاعم) لان المقصود
 بالذات من العلوم المدونة الاحكام التي ادراكها يسمى تصديقا والمعماني
 التي ادراكها يسمى تصورا لانطلب في العلوم المدونة لذاتها بل يكونها
 وسائط ووسائل للتصديقات فالادراكات التصديقية أشرف منها وأعلى
 وغرض المنعقي بيان الطريق الموصل الى المجهول الصوري والطريق
 الموصل الى المجهول التصديقي والقياس هو الموصل الى التصديق فهو

لانه المدة في تحصيل المطالب التصديقية فقال
* (القياس) *

وهو لفظة تقدير شيء على مثال آخر واصطلاحا (هو قول) ملفوظ
أو مقول (مؤلف من أقوال) قولين فأكثر (مق) سلمت لزوم عنها لذاتها

أشرف الطريقين وإنما لم يقدم في الوضع لتقدم انتصوير عليه في الطبع
إذا الحكم على المجهول أوبه محال (قوله لانه) أى القياس (قوله المدة)
أى للمول عليه المتمد به دون الاستقراء والتمثيل (قوله المطلوب) أى
الاحكام والنسب (قوله التصديقية) أى المنسوبة للتصديق نسبة المتعلق
بافتح لامتعلق بالكسر (قوله تقدير شيء) أى تبين قدره وكتبته
(قوله على مثال آخر) أى برضه على مثال شيء آخر فنال مضاف
لآخر كتقدير الثوب برضه على الآلة المسماة ذراعا السبي هي مثال
للذراع الحقيقي المستحضر في الذهن وكتقدير القمح برضه على الآلة
المسماة وية التي هي مثال لآلية الحقيقية الذهنية وكتقدير ما يوزن
برضه على الآلة التي تسمى رطلا وهو مثال للرطل الذهني (قوله قول)
جنس شمل القياس والقضية الواحدة مطلقا (قوله ملفوظ أو مقول)
ظاهره انه مشترك بينهما وقال السيد في شرحه القول عندهم هو المؤلف
المقول ويطلق على المؤلف الملفوظ لدلالته على المقول (قوله مؤلف)
أما ذكر ليمتلق به قوله من أقوال والاقوله قول ومن عنه (قوله
من أقوال) فصل مخرج القضية الواحدة مطلقا (قوله قولين) فأكثر
إشارة الى انه أراد بالجمع ما زاد على واحد ضرورة صحة تأليف القياس
من مقدمتين قال ملائج كل جمع يذكر في التعريف فالمراد به ما فوق
الواحد فهي قاعدة (قوله مق سلمت) أى الاقوال (قوله لزوم عنها
لذاتها) أي لزوما ذهنيا بمعنى انه مقى حصلت الاقوال في الذهن انتقل
الى القول الآخر ولو قال مق سلم لزوم عنه لذاته بتذكير الضمائر لكان
أولي لترجع الضمائر للقول للمؤلف من أقوال الذي فيه المادة والصورة
ومعنى استلزامه القول الآخر ان يكون لكل من مقدمته دخل فيه

(قول) أى مركب تام
جنس شمل القياس والقضية

(مؤلف) بضم الميم وفتح
الهمز واللام متغلا ذ كره
توطئة لقوله (من أقوال)

أى قولين أو أكثر فصل
مخرج القضية (مق سلمت)

بضم فكسر متغلا الاقوال
(لزم عنها) أى الاقوال

فصل مخرج الاستقراء
الناقص أى تتبع أحكام

أكثر جزئيات كل واحد ليحكم
عليه بأحكامها والتمثيل أى

نسبة جزئى بجزئى في
حكاه لا شرا كما فى علمه

لانهما لا يازم من تسليمها
تسلم قول آخر (لذاتها)

أى الاقوال فصل مخرج
القول المؤلف من أقوال

مق سلمت لزوم عنها قول
آخر بواسطة مقدمة أجنبية

كتقياس المساواة نحو (ا)
مساو (ب) و (ب) مساو

(ج) يتبع (ا) مساو
(ج) بواسطة مقدمة

أجنبية هي ان مساوي
مساوي شيء مساو الشيء

وكقولنا فلان يتحرك وكل
متحرك حتى يتبع فلان حتى

بواسطة مقدمة أجنبية وهي كون حركته بإرادته ان يسلم (قوله)

(قول آخر) بفتح اطاء
 المعجمة أى ليس عين الاقوال
 فصل مخرج مجموع قضيتين
 غير مشتركتين فى حد
 وسط فانه مستلزم كلا
 منهما استلزام الكل لجزئه
 (تنبيهات الاول) المراد
 باللزوم ما يشمل البين كما
 فى الشكل الاول وغيره كما
 فى سائر الاشكال (الثانى)
 أفاد المصنف بقوله متى
 قامت انه لا يشترط كون
 الاقوال مسلمة فى نفس
 الامر ففصل الحد بالمخالطة
 (الثالث) القياس فبان
 بسيط وهو المؤلف من
 قولين ومركب وهو المركب
 من اقوال نحو التباش أخذ
 للمال خفية وكل أخذ
 للمال خفية سارق وكل
 سارق تقطع يده ينتج التباش
 تقطع يده وسمى مركبا
 لتركيبه من قياسين نتيجة
 أولهما صغرى ثانيهما ولم
 تذكر لهما وهى التباش
 سارق (الرابع) لم يقل من
 مقدمات لانتزاعه الدور
 لذكروهم القياس فى تعريف
 المقدمة

قول آخر) أى مفاير لكل منها فالمؤلف من قولين كقولنا العالم متغير
 وكل متغير حادث فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر وهو
 العالم حادث والمؤلف من أكثر من قولين كقولنا التباش أخذ للمال
 خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف
 من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر وهو التباش تقطع يده والاول
 يسمى قياسا بسيطا والثانى قياسا مركبا لتركيبه من قياسين مخرج عن
 أن يكون قياسا القول الواحد وان لم يزل عنه لذاته قول آخر ككسبه المستوى

(قوله قول آخر) فصل مخرج مجموع قولين كجاء زيد وذهب عمرو
 فان مجموعهما وان استلزم احدهما استلزام الكل لجزئه لكن اللزوم
 ليس مفاير الكل منهما بل عين احدهما وأيضا ليس لكل واحدة
 منهما ما دخل فى استلزام الاخرى والا لزم ان الجزء يستلزم الكل
 والمقرر خلافه وأن لا يوجد احدهما بدون الاخرى وهو باطل (قوله
 أى مفاير لكل منها) أى الاقوال بحيث لا يكون عين قضية منها وان كان
 مؤثقا من حدودها وحاصل معنى المتغايرة أن لا يكون القول عين
 الصغرى ولا نفس الكبرى (قوله التباش) أى لقب الميت عقب دقة
 لاخذ كمنته (قوله للمال) أى الكفن (قوله والاول) أى المؤلف من
 قولين (قوله والثانى) أى المؤلف من ثلاثة أقوال أو أكثر (قوله
 قياسين) أى نتيجة أولهما صغرى للثانى ولم تذكر لكونها معلومة
 والاصل التباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق فالتباش
 سارق وكل سارق تقطع يده وكون القياس مركبا من ثلاث قضايا أمر
 ظاهرى وفى الحقيقة هما قياسان بسيطان (قوله القول الواحد) أى
 عرفا وان تركيب من قولين بحسب الاصل نحو ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود ونحو متى كان كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 فمتى كان كذا كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود (قوله وان لزم
 عنه لذاته قول آخر الخ) نحو كل انسان حيوان فانه يلزمه عكسه
 المستوى وهو بعض الحيوان انسان وعكس تقيضه الموافق وهو كلما
 ليس بحيوان ليس بانسان وعكس تقيضه الخلف وهو لاشىء مما

وعكس قبيضة لانه لم يتألف من أقوال والاستقراء والتمثيل لانها

ليس بحيوان بانسان واوه للحال اولللبالفة (قوله وعكس قبيضة) أى
الموافق أو المخالف (قوله لانه لم يتألف الخ) علة لقوله خرج القول
الواحد (قوله والاستقراء والتمثيل) أراد به الاستقراء غير التام
وهو اجراء حكم أكثر الجزئيات على جميعها بواسطة تتبع أكثرها
نحو كل حيوان يحرك فكاه الاسفل عند مضغه لان الانسان والفرس
والبعير والشاة والبقر والحمار والبغل كذلك وهو غير تام لوجود التماسح
يحرك فكاه الاهلى عند مضغه والتمثيل الحاق جزئى بجزئى آخر في
حكمه لاشتراكهما فى علة نحو النيذ كالحمر فى الحرمة لاسكاره كالحمر
ولا يفيدان اليقين لاحتمال ان حرمة الحمر لذاتها وأما الاستقراء التام
فيفيد اليقين كالقياس اذ هو اجراء حكم جميع الجزئيات على كلها وانما
يتأتى اذا كانت الجزئيات مضبوطة نحو كل عنصر متحيز لان التراب
والماء والهواء والنار متحيزة لانحصار المنصر فى الاربعة فلا يوجد له
جزئى الا وله هذا الحكم فلذا أفاد اليقين ولنا يحولونه الى صورة
القياس نحو العناصر هذه الاربعة وكلها متحيز فالعناصر متحيزة
والظاهر ان الاستقراء والتمثيل لا يخرجان عن القياس والاخرجت
الفسلفة والجدل والخطابة والشعر لمدام افادتها اليقين وبؤيد هذا
قول فلا أحد محل خروج الاستقراء والتمثيل بقيد اللزوم ان أريد
به اللزوم العلمى الجزمى فان أريد ماهو أعم فلا يخرجان أفاده الدللى
وفيه نظر فان المنظور له فى القياس الاستلزام على فرض التسليم لافادة
اليقين والا كان قاصرا على البرهان والاستلزام على فرض التسليم ليس
تابنا للاستقراء غير التام والتمثيل فهما خارجان ولا يخرج منهما غير
البرهان لثبوت الاستلزام له على فرض تسليمه والله سبحانه وتعالى
أعلم * وقال بعض الشارحين الاستدلال بنوء على آخر اما بجزئى
على جزئى لاشتراكهما فى علة الحكم وهو التمثيل ونسبته الفقهاء قياسا
نحو النيذ كالحمر فى الحرمة لاسكاره واما بجزئى على كلى لثبوته فى
أكثر جزئياته وهو الاستقراء وهو تام ان وجد الحكم فى جميع جزئياته

وان تألفا من أقوال لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لامكان التختلف
في مدلولهما عنهما وما يلزم عنه قول آخر لذاته بل بواسطة مقدمة
أجنبية كما في قولنا فلان المريض يتحرك فهو حي لان لزوم أنه حي
انما هو بواسطة أن كل متحرك بالارادة حي وكفا في قياس المساواة وهو
ما يتركب من قولين يكون متعلق محمول أولهما موضوع الآخر كقوله
ا مساو لب وب مساو لـ ج فان هذين القولين يستلزمان ا مساو لـ ج لا

نحو كل جسم اما جماد أو حيوان أو نبات وكل واحد منها متحيز فكل
جسم متحيز ويسمي قياسا مقسما ونقص ابن كان الحكم موجودا في
أكثر جزئياته كما تنقراء أفراد الانسان والفرس والحمار والعاير ووجدانها
تتحرك فكما الاسفل عند مضمها أو بكلي على جزئي أو بكلي على كلي
وهو القياس نحو كل انسان حيوان وكل حيوان ماش فكل انسان
ماش ونحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك وتسمي هذه الثلاثة
حججا جزئيا لذائل والحمدة فيها القياس (قوله وان تألفا لـ ج) واوه حالة
(قوله لا يلزم عنهما) المناسب لا يلزم من تسليمها تسليم شيء آخر (قوله
وما يلزم عنه قول آخر لذاته لـ ج) عطفت على فاعل خرج أيضا (قوله
فلان المريض) يتحرك هذه صغرى والكبرى محذوفة أى وكل من
يتحرك فهو حي ينتج فلان المريض حي (قوله لان لزوم انه حي لـ ج)
علة لخروجه (قوله بالارادة) هذا هو الواسطة الزائدة على القياس
(قوله وكفا في قياس المساواة) عطفت على قوله كفا في قولك (قوله وهو)
أى قياس المساواة (قوله ما يتركب) من قولين جنس شمول المعروف
وغيره (قوله يكون متعلق بكسر اللام لـ ج) فصل مخرج ماعدا المعروف
(قوله أولهما) أى القولين اللذين تركب القياس منهما (قوله موضوع
الآخر) أورد عليه انه يلزم خلوه عن تكرار الوسط لانه اما محمول
في الصغرى موضوع في الكبرى أو عكسه أو محمول فيهما أو موضوع فيهما
فليس قياسا فلا حاجة لاخر اجه بقوله لذاته وأجيب بانه داخل في
قوله قول مؤلف من قولين متى ساءما لزم عنهما قول آخر مع انه
ليس قياسا فأخرجه بقوله لذاته (قوله أجنبية) أى ليست احدى

لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي أن مساوى المساوى لشيء
 مساو له ولذلك لا يتحقق الاستزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة
 كافي قولنا ا مازوم لب وب مازوم لـ ج فـا مازوم لـ ج لان مازوم المازوم
 مازوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا ا مـباين
 لب وب مـباين لـ ج لا يـلزم منه أن ا مـباين لـ ج لان مـباين المـباين لـ شيء
 لا يـلزم أن يكون مـباينا له وكذا اذا قلنا ا نصف ب وب نصف ج لا يـلزم
 منه ان ا نصف ج لان نصف نصف الشيء لا يكون نصفـا له والمراد
 بالازوم ما يعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الاول
 وغير الكامل وهو باقى الاشكال وأشار بقوله متى سمعت الى أن تلك
 الاقوال لا يـلزم أن تكون مسلمة في نفسها بل أن تكون بحيث لو سلمت
 لزم عنها قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة
 كامر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار
 فهذان القولان وان كذبا في أنفسهما الا انهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان

مقدمة في القياس (قوله لشيء) صلة المساوى (قوله مساو له) أى الشيء
 (قوله ولذلك) أى كون انتاجه للمقدمة لاذاته (قوله فيه) أى قياس
 المساواة (قوله هذه المقدمة) أى الاجنبية (قوله تلك المقدمة) أى الاجنبية
 (قوله منه) أى قياس المساواة (قوله شيء) أى نتيجة (قوله لا يـلزم)
 أن يكون مـباينا له مثلا الانسان مـباين للفـرس والفـرس مـباين للناطق
 ولا يـلزم أن الانسان مساو للناطق (قوله البين) أى ما ليس بواسطة
 كاستزام الشكل الاول (قوله وغيره) أى ما كان بواسطة ككس
 المقدمتين كاستزام الشكل الرابع أو احدهما كاستزام الشكل الثاني
 والثالث (قوله فيتناول) أى تعريف القياس تفرع على قوله المراد بالازوم
 ما يعم البين وغيره (قوله الكامل) أى المستقل باستزام النتيجة بحيث
 لا يحتاج الى رد ولا استدلال (قوله بحيث لو سلمت) أى وان كانت كاذبة
 (قوله ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة) علة لقوله
 أشار الخ (قوله والذى) بمقدماته كاذبة المتاسب الإقتصار على هذا اذ
 هو المحتاج للدخال اذ هو المتوهم خروجه (قوله وان كذبا) في أنفسهما

كل انسان حمار لان لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد
لازمه وان لم يوجد في الواقع وانما قال من أقوال ولم يقل من
مقدمات لكلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بأنها ما جعلت جزء قياس
فأخذوا القياس في تعريفها فلوا أخذت على أيضا في تعريفه لزم الدور
(وهو) أي القياس (اما اقتراني) وهو الذي لم يذكر فيه نتيجة ولا تقيضا
بالفعل (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث)
وسمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء (واما استثنائي) وهو الذي
ذكر فيه نتيجة أو تقيضا بالفعل

واوه حالية (قوله لان لزوم الشيء للشيء الخ) علة لقوله الا انها بحيث الخ
(قوله كون الشيء) أي الملزوم (قوله وانما قال) أي المصنف في تعريف
القياس (قوله لكلا يلزم) أي على قوله من مقدمات (قوله لانهم
عرفوا المقدمة الخ) علة لازوم الدور على أخذها في تعريف القياس
(قوله لزم الدور) أي اتوقف كل منهما على الآخر بأخذه في تعريفه
(قوله الذي صفة محذوف) أي القياس جنس شامل الاقتراني
والاستثنائي (قوله لم تذكر فيه نتيجة الخ) فصل مخرج الاستثنائي
(قوله بالفعل) أي بمادتها وهيئها قيد لادخال الاقتراني في تعريفه
ولو حذف لم يدخل فيه لذكر نتيجته فيه بالقوة لاشتراكه على مادتها (قوله
فكل جسم حادث) هذه هي النتيجة ولم تذكر هي ولا تقيضا في القياس
بالفعل نعم ذكرت فيه بالقوة لاشتراكه على مادتها (قوله الحدود) أي
الاصغر والاوسط والاكبر (قوله الذي صفة لمقدر) أي القياس جنس
شامل المعروف والاقتراني (قوله ذكر فيه نتيجة الخ) فصل مخرج
الاقتراني (قوله بالفعل) أي بالمادة والصورة بحث فيه بأن ذكر
النتيجة فيه بالفعل ينافي قوله في تعريف القياس آخر وبأن ذكر
تقيضا فيه بالفعل يستلزم عدم استلزامه النتيجة اذ لا يتصور استلزام
شيء واحد تقيضين وأجيب عن الاول بأن معنى آخر كونه ليس عين
احدى المقدمتين وهذا لا ينافي ذكرها فيه جزأ من احدهما وعن
الثاني بأن المراد بذكر التقيض في القياس ذكر أجزائه مرتبة مرتبة

(وهو) أي القياس
(اما اقتراني) وهو الذي
لم تذكر فيه النتيجة ولا
تقيضا بالفعل وسمى اقترانيا
لاقتران حدوده وعدم
الفصل بينهما بلكن
(كقولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف حادث فكله
جسم حادث واما استثنائي)
وهو الذي فيه النتيجة أو
تقيضا بالفعل أي بمادتها
وهيئها

بأن يكون طرفاها او طرفا تقيضهما مذكورين فيه بالفعل (كقولنا) في
الثاني (ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس
بموجود فالشمس ليست بطالعة) وفي الاول ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولا يشك بامر من
أنه يعتبر في القياس أن يكون القول اللازم وهو النتيجة مغايرا لكل
من مقدماته وهنا ليس كذلك لانا نقول بل هو كذلك لانه ليس
بواحد منهما

﴿ كقولنا ﴾ مما فيه
تقيضا (ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن
النهار ليس بموجود فالشمس
ليست بطالعة) ومثال ما
فيه النتيجة ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة فالنهار
موجود (تنبيهان الاول)
حسى استثنائيا لاشتماله على
أداة الاستثناء وهي لكن
(الثاني) تقدم ان معنى
كون النتيجة قولاً آخر
انها ليست عين إحدى
للمقدمتين وان كانت هي أو
تقيضا جزء احدهما فلا
مناقاة بين ما هنا وما تقدم

بدون اعتبار التصديق بنسبته (قوله بأن يكون طرفاها) أى موضوعها
ومعها ان كانت حمية ومقدمها وتاليا ان كانت شرطية فعبر بالطرفين
لشموها تصوير لذكرها أو تقيضا بالفعل فيه (قوله فيه) أى القياس
(قوله بالفعل) أى المادة والصورة (قوله في الثاني) أى المذكور
فيه التقيض (قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) شرطية
متصلة كبرى مقدمها الشمس طالعة وتاليا النهار موجود والقاعدة
ان وضع المقدم ينتج وضع التالي ورفع التالي ينتج رفع المقدم (قوله لكن)
النهار ليس بموجود استثنائية رافعة للتالى (قوله فالشمس ليست بطالعة)
نتيجة تقيضا مقدم الشرطية فقد ذكر في القياس تقيضا النتيجة وهو
مقدم الشرطية بالفعل (قوله وفي الاول) أى الذى ذكرت فيه النتيجة
بالفعل (قوله لكن الشمس طالعة) استثنائية واضحة ومثبتة للمقدم فينتج
وضع التالي (قوله فالنهار موجود) نتيجة هي عين التالي فهي مذكورة
في القياس بالفعل (قوله ولا يشك) أى تعريف الاستثنائي بالذى
ذكرت فيه النتيجة بالفعل (قوله بامر) أى بسبب الذى تقدم في
تعريف القياس (قوله من انه يعتبر الخ) بيان لما مر (قوله وهو النتيجة
الاولى) وهى النتيجة بتأنيث الضمير مراعاة تحويره (قوله وهنا) أى
في الاستثنائي (قوله ليس) أى القول الذى هو النتيجة (قوله كذلك)
أى مغايرا لكل من مقدمتيه (قوله لانا نقول الخ) علة لقوله ولا
يشك الخ (قوله بل هو) أى القول الذى هو النتيجة (قوله كذلك)
أى مغاير لكل من مقدمتيه (قوله لانه) أى القول اللازم (قوله منهما)

وانما هو جزءه احدهما اذ للمقدمة ليست قولنا النهار موجود بل استلزام
 طلوع الشمس له الحاصل ذلك من المقدم والتالي وسمى ذلك استثنائيا
 لاشتماله على أداة الاستثناء أعني لكن (والكرر بين مقدمتي القياس)
 فأكثر سواء كان محمولا أم موضوعا أم مقدما أم تاليا (يسمى حدا
 أوسط) لتوسطه بين طرفي المطلوب (وموضوع المطلوب) في الجملة
 ومقدمه في الشرطية (يسمى حدا أصغر) لانه أخص في الاغلب
 والاخص أقل أفرادا (ومحموله) في الجملة وتاليه في الشرطية (يسمى
 حدا أكبر) لانه أعم في الاغلب والاعم أكثر أفرادا

(و) الحد (الكرر)
 بفتح الراء (بين مقدمتي
 بضم الميم وفتح القاف والنتاء
 فوق وكسر الدال مشنى
 مقدمة بلا نون لاضافته
 الى (القياس) أي المذكور
 فيها محمولا أو تاليا فيهما
 أو موضوعا أو مقدما كذلك
 أو محمولا أو تاليا في احدهما
 وموضوعا أو مقدما في
 الاخرى (يسمى حدا أوسطا)
 لتوسطه بين طرفي النتيجة
 (وموضوع المطلوب) أي
 النتيجة الجملة ومقدم
 النتيجة الشرطية (يسمى
 حدا أصغر) بأعمال الصاد
 واعجام العين (ومحموله)
 أي المطلوب في الجملة وتاليه
 في الشرطية (يسمى حدا أكبر

أي المقدمتين) قوله وانما هو (أي القول اللازم (قوله احدهما)
 أي المقدمتين لانه نال الشرطية (قوله اذ للمقدمة) أي الشرطية
 الكبرى (قوله بل استلزام طلوع الشمس له) أي وجود النهار أي دال
 استلزام وهو مجموع ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فهذه
 هي المقدمة الاولى الكبرى والتالية الصغرى لكن النخ وما يلي الغاء
 فهي النتيجة (قوله الحاصل ذلك) أي الاستلزام لمت له (قوله ذلك)
 أي المشتتمل على النتيجة أو تفيضها بالفضل (قوله أعني) لكن هذا
 اصطلاح لاعل المنطق (قوله محمولا) أي في الصغرى فقط كما في الشكل
 الاول أو فيما كما في الشكل الثاني (قوله أم موضوعا) أي فيما كما في الشكل
 الثالث أو في الصغرى فقط كما في الشكل الرابع وهذا في الافتراضي الجملي أي
 الذي مقدمته حملتان (قوله أم مقدما) أي فيما كما في الثالث أو في الصغرى
 فقط كما في الرابع (قوله أم تاليا) أي فيما كما في الثاني أو في الصغرى
 فقط كما في الاول وهذا في الافتراضي الشرطي الذي مقدمته شرطيتان
 (قوله حد أوسط) اما نسيته حدا فلقوعه طرفا لاقتضية موضوعا
 أو محمولا أو مقدما أو تاليا ولكونه طرفا للنسبة (قوله لتوسطه النخ) علة
 لتسميته أوسط أي لانه وسيطة لنسبة الاكبر للاصغر فهو في المعنى وسط
 بينهما (قوله لانه أخص) في الاغلب وقد يكون مساويا نحو كل انسان ناطق
 وكل ناطق ضاحك بحث فيه بأنه ظاهر في الكلية الموجبة اما السالبة
 الكلية فلا يكون موضوعها أخص البتة وكذا الموجبة الجزئية وأوجب

(والمقدمة التي فيها الاصفر تسمى الصغرى) لاشتمالها على الاصفر
 (والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى) لاشتمالها على الاكبر واقتزان
 الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلوية والجزئية يسمى قرينة
 وضربا (وهىة التائيف) الخاصة (من) اجتماع (الصغرى والكبرى
 تسمى شكلا والاشكال أربعة لان العدد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
 موضوعا في الكبرى) نحو

بأن المراد انه أغلب في للموجبة الكلية التي هي أشرف النتائج لان وضع
 المتعلق لتحصيل المعلوم ومائلها موجبات كلية وبأن النسبة من ثمة
 المحمول فهو معها أكثر من الموضوع عصام ويبحث فيه بأن الصغرى
 والكبرى من خواص الاجسام وأجيب أيضا بأنهم شبهوا قلة الافراد
 بالصغر الذي هو قلة الاجزاء وتساوا التشبيه وأدرجوا قلة الجزئيات
 في الصغر وقدروا استمارة الصغر لفة الافراد ثم اشتقوا منه أصغر بمعنى
 قليل الافراد على سبيل التبعية ثم صار حقيقة عرفية (قوله والمقدمة)
 سميت مقدمة لتقدمها على المطلوب الذي هو النتيجة (قوله واقتزان)
 أى اجتماع (قوله في الايجاب والسلب) الواو بمعنى أو وهي مانعة خلو
 فقط فنجوز الجمع بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وكذا
 يقال في قوله في الكلية والجزئية (قوله قرينة) وضربا بدخ الحققين اما
 تسميته قرينة فلانها أمر يدل على المقصود وينصب في الكلام أو المقام
 ولاخفاء ان هذا الاقتزان أمر دال على النتيجة ومنصوب في الكلام
 وأما تسميته ضربا فلانه نوع من الشكل (قوله التائيف) أى التركيب (قوله
 الحاصلة) أى لقياس (قوله تسمى شكلا) السند في شرح الشمسية
 التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدمته المقترتين وسلبها وكنيتهما
 وجزئيهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار الهبة الحاصلة له من كيفية وضع
 الحد الاوسط عند الاصفر والاكبر من جهة كونه موضوعا لهما أو محمولا
 عليهما أو محمولا على أحدهما وموضوعا للاخر تسمى شكلا فقد يعمد
 الضرب ويتحد الشكل وقد يكون بالمعكس كالموجبتين الكليتين من
 الشكل الاول والثالث وعبرة القطب واقتزان الصغرى بالكبرى في

والمقدمة التي فيها
 الاصفر تسمى الصغرى
 والتي فيها الاكبر تسمى
 الكبرى) وهذا في الاقتزاني
 واما الاستثنائي فكبراه
 الشرطية وصغراء الاستثنائية
 (وهىة التائيف) أى التركيب
 للحدود باعتبار تقدم
 الاوسط على الاصفر (من
 الصغرى و) على الاكبر من
 (الكبرى) وتأخير عنهما
 منهما وتأخير عن الاصفر
 من الصغرى وتقديمه على
 الاكبر من الكبرى وتقديمه
 على الاصفر من الصغرى
 وتأخير عن الاكبر من
 الكبرى وتأخير هية (تسمى
 شكلا) وهىة المقدمتين
 بكونهما كليتين أو جزئيتين
 أو احدهما كلية والاخرى
 جزئية و بكونهما موجبتين
 أو سالبتين أو احدهما موجبة
 والاخرى سالبة تسمى
 قرينة وضربا (والاشكال
 أربعة لان الحد الاوسط
 ان كان محمولا على الاصفر
 في الصغرى (وموضوعا)
 للاكبر (في الكبرى) نحو

كل ج ب وكل ب ا

(فهو الشكل الاول) لانه على الترتيب الطبيعي وهو الانتقال من الاصغر للاوسط ثم الانتقال منه الى الاكبر (وان كان) الاوسط (محمولا فيهما) أي المقدمتين نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب (فهو الشكل الثاني) لانه شابه الاول في حمل الاوسط في صفراء التي هي أشرف من كبراه لاشتمالها على الاصفر الأشرف من الاكبر (وان كان) الاوسط (موضوعا فيهما) أي المقدمتين للاصفر في الصفري وللاكبر في الكبري (فهو الشكل الثالث) لانه اشبه الاول في وضع الوسط للاكبر في الكبري نحو كل ج ب وكل ج د (وان كان) الاوسط (موضوعا) ١٢٥ للاصفر (في الصفري ومحمولا) على

الاكبر (في الكبري) نحو كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الرابع) الخالف للاول في مقدمته البعيد

كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما) نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب (فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما) نحو كل ج ب وكل ج د (فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصفري محمولا في الكبري) نحو كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الرابع)

عن مقتضى الترتيب الطبيعي جدا لان فيه انتقالا من الوسط للاصغر ثم من الاكبر اليه (تبيين الاول) ان قيل الوسط لم يتكرر في الاول ولا في الرابع لوقوعه محمولا في احدي مقدمتيهما ووسط في الاخرى والموضوع الذات والمفهوم قلت لم يردوا بقولهم المراد بالموضوع الذات والمحمول المفهوم ان الذات عين المفهوم فان هذا محال اذ الذات جزئي والمفهوم كلي بل

اجابهما وسلبهما وكليهما وجزئيهما يسمى قرينة والهيئة الخاصة عن وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليه أو وضعه لهما أو حمله على أحدهما ووضعها للآخر تسمى شكلا أه فالناسب في عبارة المصنف تبديل الصفري والكبري بالاصغر والاكبر وبدل هدا أيضا قوله الآتي لان الحد الاوسط الخ (قوله كل ج ب وكل ا ب) أي كل انسان حيوان وكل حيوان جسم مثلا (قوله كل ج ب ولا شيء من ا ب) أي كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعكس كبراه لاشيء من الانسان بحجر وعكست كبراه ليرجع الى الشكل الاول وهي سالبة كلية تمكس كنفها (قوله كل ج ب وكل ج د) أي كل فرس حيوان وكل فرس صهال ينتج بعكس صفراء بعض الحيوان صهال لان الموجبة الكلية تمكس موجبة جزئية (قوله كل ج ب وكل ا ب) أي كل فرس حيوان وكل صهال فرس ينتج بعكس الترتيب أي يحصل الصفري كبري والكبري صفري كل صهال حيوان وتمكس

المراد أن ذات الموضوع يصدق عليه المفهوم المحمول فالاول في قوة قولنا ماصدق عليه الاصفر صدق عليه مفهوم الاوسط وما صدق عليه مفهوم الاوسط صدق عليه مفهوم الاكبر فقد تكرر فيه ماصدق عليه مفهوم الاوسط والرابع في قوة قولنا ماصدق عليه مفهوم الاوسط صدق عليه مفهوم الاصغر وما صدق عليه مفهوم الاكبر صدق عليه مفهوم الاوسط فقد تكرر فيه الاوسط أيضا (الثاني) ان قيل المقصود من القياس حصول المفارقة بين طرفي النتيجة وهي في الرابع وحده لوقوع الاصفر فيه محمولا في الصفري والاكبر موضوعا في الكبري فبند اقتربنا فيه فلم كان بعيدا عن الطبع جدا قلت لان

فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الا في الثاني والثالث لان المراد
بالاوسط اذا وقع، ووضوح الذات واذا وقع محمولا المفهوم فلنا وقوعه محمولا
وان أريد به المفهوم لكن ليس المراد أن ذات الموضوع عين المفهوم بل
انه يصدق عليه المفهوم فيتكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه بمنزلة أن
يقال ذات الاصغر يصدق عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصدق عليه
مفهوم الاوسط يثبت له الاكبر وقدم الشكل الاول لانه المنتج

النتيجة الى بعض الحيوان سهال (قوله فان قلت فلا يتكرر الحد
الاوسط الا في الثاني والثالث) أى دون الاول والرابع فلا يتكرر
الحد الاوسط فيهما وتكراره شرط في كل شكل (قوله لان المراد
بالاوسط الخ) علة لنفي تكراره في الاول والرابع المعلوم من الحصر
(قوله الذات) أى الافراد التي يصدق عليها المفهوم (قوله واذا وقع
محمولا المفهوم) أى والذات غير المفهوم يتينا والاوسط في الاول محمول
في الصغرى موضوع في الكبرى وفي الرابع موضوع في الصغرى محمول
في الكبرى فاختلف المراد منه فيهما فلم يتكرر فيهما (قوله عند وقوعه)
أى الاوسط (قوله محمولا) أى في صغرى الاول (قوله وان أريد به)
أى الاوسط واوه لاجل (قوله ذات الموضوع) أى أفراد الاصغر
(قوله عين المفهوم) أى للاوسط (قوله بل انه يصدق عليه المناسب
انها) أى ذات الموضوع وافراد يصدق عليها (قوله المفهوم) أى
للاوسط (قوله فيتكرر الاوسط) تفريع على قوله أنه يصدق عليه
المفهوم (قوله لانه بمنزلة أن يقال ذات الاصغر) ظاهر في الاول دون
الرابع لانه بمنزلة أن يقال ذات الاوسط يصدق عليه مفهوم الاصغر
وكل ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط الا أن
يقال ذات الاوسط في الصغرى انما تعتبر من حيث صدق مفهومها عليها
فكانه قيل ما يصدق عليه مفهوم الاوسط من الافراد يصدق عليه مفهوم
الاصغر وكل ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط
فقد اعتبر الاوسط من حيث صدق مفهومه في المقدمتين فقد تكرر فيهما
وحاصل الجواب ان ذات موضوع الصغرى في الاول والرابع يصدق عليه

الاصغر المراد به الذات
وقع فيه محمولا في الصغرى
مراد به المفهوم والاكبر
المراد به المفهوم وقع فيه
موضوعا مرادا به الذات
فتوقف اتجاها على تمييز
الطرفين الاول على
الترتيب الطبيعي فلم يحتج
الى تمييز أصلا والثاني الى
تمييز الاكبر فقط والثالث
الى تمييز الاصغر فقط

للمطالب الاربعة كما سيأتي ولانه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال

ثلاث مفهومات مفهوم موضوعها ومفهوم الاوسط ومفهوم الاكبر ففي نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ذات الانسان صدق عليها مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان ومفهوم الجسم وليس المراد ان الافراد الانسان هي نفس مفهوم الحيوان فانه كاذب ضرورة فالمراد بالتركيب ان يكون مفهوم الاوسط معتبرا من حيث صدقه على الافراد ولاشك انه كذلك في المقدمتين لان حيوانا في المثال المذكور مأخوذ فيهما من حيث صدق مفهومه على الافراد ولا يمنع التكرار كون المراد من الحيوان في الصغرى المفهوم وفي الكبرى الذات دون المفهوم لان الاتحاد في المراد ليس بمراد بل المراد تكرار اعتبار صدق المفهوم وقد حصل في المقدمتين فان قيل يرد نحو الانسان حيوان والحيوان جنس فان المراد بالحيوان المفهوم فيهما وقد قالوا ان التكرار الوسط فيه قلنا نعم ار يذهب المفهوم فيهما لكن في الصغرى من حيث صدقه وفي الكبرى من حيث هو لا من حيث صدقه فلم يتكرر من حيث الصدق على الافراد فيهما (قوله للمطالب الاربعة) اي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة كذلك (قوله ولانه على النظم الطبيعي) اي موافق للطبع في الاستدلال على المطلوب بخلاف باقي الاشكال ولذا ترد اليه عند الاحتياج اليها فن ثم جعل في الرتبة الاولى والنظم الطبيعي هو الانتقال على التدرج من الاصغر للاوسط ثم منه الى الاكبر وهذا لا يوجد الا في الاول فهو اقرب الى الطبع بمعنى ان الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء الى الواسطة بان تصور العقل اولاشيئا ثم يحكم عليه بالواسطة بان يحكمها عليه ثم يحكم على الواسطة بان يحكم عليه شيئا آخر فيلزم من هذين الحكمين الحكم على الشيء الاول بالشيء الآخر نحو العالم متغير وكل متغير حادث فانك لما حكمت على جميع افراد العالم بالمتغير وحكمت على جميع افراد المتغير بحادث لزم ان يحكم على جميع افراد العالم بحادث فيكون حكم الواسطة متغضا للمطلوب اي الحكم على العالم بحادث فان قلت المقضى للمطلوب الحكمان لا يحكم الواسطة فقط. والالزام ان تقدم الواحدة

من الموضوع الى المحمول ثم الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته
 اياه في صفراء اني هي أشرف المقدمتين لاشتغالها على الموضوع الذي هو
 أنشرف من المحمول لان المحمول إنما يطلب لاجله ان يجابا أو سلبا ثم الثالث
 لان له قريبا ما اليه لمشاركته اياه في أحسن المقدمتين بخلاف الرابع
 لا قرب له أصلا لمخالفة اياه فيها وبعده عن الطبع جدا

متلزمة النتيجة وكافية في استحضارها وليس كذلك قلت السمدة في
 الاقتضاء حكم الواسطة والحكم على الاصغر داخل فيه وذلك ان كمال
 العلم التصديقي بكمال العلم بالمقدمتين ومن جملة الطرفين الموضوع وكمال
 العلم به يقتضي العلم بخصوص كل فرد من أفرادها واتصافه بوصفه الغنواني
 الأتري ان كل متغير حادث مثلا يقتضي الاطلاع على كل فرد من أفرادها
 وعلى اتصافه بالتغير فيكون قولنا العالم متغير داخلا في قولنا وكل متغير
 حادث ولذا استدنا الاقتضاء لحكم الواسطة دون الحكيم (قوله من
 الموضوع) أي الحد الاصغر (قوله الي المحمول) أي الحد الاكبر (قوله
 يلزم الانتقال من الموضوع الي المحمول) أي لدلالة الكبرى على ثبوت
 الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملة الاصغر فيثبت له الاكبر (قوله
 اليه) أي الاول (قوله لمشاركته) أي الثاني (قوله اياه) أي الاول (قوله
 لاجله) أي الموضوع (قوله وبعده) عن الطبع جدا اذ لا يستحصل به
 المطلوب الا بعد أعمال كثيرة ولذا أسقطه الشيخ الرئيس والفارابي من
 الاشكال فان قلت اذا كان الاوسط موضوعا في صفري الرابع ومحمولا
 في كبراه وقع الاوسط في أول القياس وآخره ووقع طرفا المطلوب متترين
 بينهما فينبغي أن يكون الرابع أقرب الاشكال للطبع وأوضحها انتاجا
 اذ المقصود من تركيب القياس ايقاع المقارنة بين طرفي المطوب وقد
 حصلت فيه دون بقية الاشكال فواجه حكمهم عليه بأنه بعيد عن الطبع
 جدا قلت وجهه أنه لما وقع موضوع المطوب محمولا في صفراء ومحموله
 موضوعا في كبراه واحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا
 وللوضوع محمولا كان أبعد الاشكال لمسا فيه من الغير بن المذكورين
 بخلاف بقية الاشكال فان منها ما لا تفيده فيه أصلا وهو الاول وما فيه

(والثاني) من (يرتد الى الاول بعكس الكبرى) لانها المخالفة للنظم الطبيعي بأن
 تقول في مثاله السابق ولاشيء من ب ا (والثالث يرتد اليه بعكس الصغرى)
 لانها المخالفة لذلك بأن تقول في مثاله السابق بعض ب ج (والرابع

لتغير واحد وهما الثاني والثالث اذ وقع في الثاني الطرفان موضوعين
 فيحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل الطرف الثاني محمولا محكوما
 بمفهومه على الطرف الاول ووقفا في الثالث محمولين فيحتاج عند ذلك
 الى جعل الاول موضوعا بمعنى الافراد ليحكم عايه بمفهوم الثاني (قوله
 والثاني منها) أي الاشكال الاربعية وهو ما حمل في الاوسط في المقدمتين
 نحو كل فرس حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان ينتج لاشيء من
 الفرس بحجر (قوله يرتد) أي يرجع (قوله بعكس الكبرى) وهي
 قولنا في امثال المتقدم لاشيء من الحجر بحيوان وعكسها لاشيء من
 الحيوان بحجر لانها سالبة كلية عكسها كهي و يضم هذا العكس للصغرى
 فيرجع للاول هكذا كل فرس حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر
 ينتج لاشيء من الفرس بحجر (قوله لانها المخالفة للنظم الطبيعي) أي
 كبرى الاول علة لتخصيص كبرى الثاني بعكسها (قوله بأن تقول الخ)
 تصوير لمعكس الكبرى (قوله مثالا السابق) أي في قوله وان كان محمولا
 فيها نحو كل ج ب ولاشيء من ا ب (قوله ولاشيء من ب ا) أي لانها
 سالبة كلية عكسها مثلها (قوله وانك) أي الذي الحدد الاوسط موضوع
 فيها نحو كل جسم مؤلف وكل جسم حادث (قوله يرتد) أي يرجع
 (قوله اليه) أي الاول (قوله بعكس الصغرى) بأن يقال في امثال بعض
 المؤلفات جسم اذعكس الموجبة الكلية موجبة جزئية و يضم هذا
 العكس صغرى الكبرى فيرجع للاول هكذا بعض المؤلفات جسم وكل
 جسم حادث ينتج بعض المؤلفات حادث (قوله لذلك) أي النظم الطبيعي
 وهي صغرى الاول (قوله بأن تقول) تصوير لمعكس الصغرى (قوله
 مثاله السابق) أي في قوله وان كان موضوعا فيها نحو كل ج ب وكل
 ج د (قوله بعض ب ج) أي لانها موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية
 (قوله والرابع) أي حاضرا فيه الحدد الاوسط في الصغرى وحمل في

(و) الشكل (الثاني يرتد الى)
 الشكل (الاول بعكس الكبرى)
 لانها المخالفة لكبرى
 الشكل الاول نحو كل ج
 ب ولاشيء من ا ب وعكسها
 الكبرى لاشيء من ب ا
 فيصير كل ج ب ولاشيء
 من ب ا فينتج لاشيء من
 ج ا (و) الشكل (الثالث
 يرتد اليه) أي الشكل
 الاول (بعكس الصغرى)
 لانها المخالفة للصغرى الاول
 نحو كل ج ب وكل ج د
 وعكس الصغرى بعض ب
 ج فيصير هكذا بعض ب ج
 وكل ج د فينتج بعض ب
 د (و) الشكل (الرابع

يرتد اليه بعكس الترتيب) بأن تقول في مثله السابق كل ا ب وكل ج
 (أو بعكس المقدمتين جميعا) بأن تقول فيه بعض ج ب وبعض ب ا وان
 كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثال ما ينتج منه كل ج ب
 ولا شيء من ا ج فيرد بالعكس الى بعض ب ج ولا شيء من ج ا
 (والكامل اليبين الاتاج) انما (هو) الشكل (الاول) لمسامر (والرابع
 بعد عن الطبع جدا والذي له عقل سامع وطبع

يرتد اليه) أى الشكل الاول

(بعكس الترتيب) بين مقدمتيه
 بتأخير الصغرى وجعلها
 كبرى وتقديم الكبرى
 وجعلها صغرى نحو كل ب
 ج وكل ا ب فيصير بعكس
 الترتيب هكذا كل ا ب
 وكل ب ج فينتج كل ا ج
 (أو بعكس المقدمتين جميعا)
 فيصير هكذا بعض ج ب
 وبعض ب ا وهذا عقيم
 لعدم كلية كبراه ونحو كل
 ج ب ولا شيء من ج ا فينتج
 ليس بعض ب ا (والذي
 له عقل سليم) من
 موانع الإدراك (وطبع)
 أى ذهن

الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (قوله يرتد) أى
 يرجع (قوله اليه) أى الاول (قوله بعكس الترتيب) أى بين المقدمتين
 بتأخير الصغرى وجعلها كبرى وتقديم الكبرى وجعلها صغرى بأن
 تقول في المثال المتقدم كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل
 ناطق حيوان (قوله بأن تقول الخ) تصوير لمعكس الترتيب (قوله مثاله
 السابق) أى في قوله وان كان موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى
 نحو كل ب ج وكل ا ب (قوله أو بعكس المقدمتين جميعا) أى بعكس
 كل واحدة باقية فى محلها بأن تقول فى المثال المتقدم بعض الحيوان
 انسان وبعض الانسان ناطق فقد يرجع الى الاول لكن لضرب عقيم
 لعدم كلية الكبرى (قوله بأن تقول فيه) أى المثال السابق تصويرا لعكس
 المقدمتين (قوله بعض ج ب الخ) لان الموجبة الكلية عكسها موجبة
 جزئية (قوله وان كان هذا الخ) واوه للحال (قوله منه) أى الرابع بعكس
 مقدمتيه (قوله كل ج ب) أى كل انسان حيوان (قوله ولا شيء من
 ا ج) أى من الحجر انسان (قوله بالعكس) أى لكل مقدمة مع بقائها
 فى محلها (قوله بعض ب ج) أى لان عكس الموجبة الكلية موجبة
 جزئية (قوله ولا شيء من ج ا) أى لان السالبة الكلية عكسها مثلها
 ينتج ليس بعض ب ا أى ليس بعض الحيوان حجر مثلا (قوله والكامل)
 أى لاتجاه المطالب الاربعة مع كونه على التنظيم الطبيعي (قوله اليبين)
 أى الظاهر الذى لا يخفاء فى اتاجه (قوله لمسامر) أى فى قوله لا يمكن
 التنظيم الطبيعي الخ تنبيه لا يختص الرد بشكال الافتراضى اذا القياس الاستثنائى
 برد الى الافتراضى وعكسه نحو ان كانت الشمس طالعة فالهارة موجودة

(مستقيم) أى لاعوج فيه (لا يحتاج الى رد) الشكل (الثاني الى) الشكل (الاول) في اتاجه لان
 حاصله الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي ازموماتها وهذا واضح (وانما ينتج) الشكل (الثاني) عند اختلاف
 مقدمته بالاجاب والطلب بان تكون احدها موجبة والاخرى سالبة فان كانتا موجبتين أو سالبتين
 فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فلا يلزم
 من تسليمه تسليم كل انسان فرس ونحو لاشيء من الانسان بجبر ولا شيء من الناطق بجبر فلا يلزم
 من تسليمه تسليم لاشيء من الانسان بناطق (تنبيهات الاول) لا ينتج الشكل الثاني الا عند كلية
 كبراه فان كانت جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس
 وبعض الحيوان فرس فلا يلزم من تسليمه تسليم ١٣١ ليس بعض الانسان بحيوان

فشرط اتاجه اختلاف
 مقدمته في الكيف وكلية
 كبراه (الثاني) شرط
 انتاج الشكل الاول ايجاب
 صفراء وكلية كبراه فان
 كانت صفراء سالبة فهو
 عقيم لا يلزم من تسليمه
 تسليم قول آخر نحو لاشيء
 من الانسان بجبر وكل
 حجر جسم فلا يلزم من
 تسليمه تسليم لاشيء من
 الانسان بجسم وان كانت
 كبراه جزئية فهو عقيم
 لا يلزم من تسليمه تسليم

مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول) في استنتاجه لا قرينه اليه كامر
 (وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمته بالاجاب والطلب)
 لكن الشمس لا تطلع في وقتها موحود فهذا قياس استثنائي يمكن رده
 الى الافتراضي بان تقول هذا زمن طلعت فيه الشمس وكل زمن طلعت
 الشمس فيه فهو نهار ينتج هذا الزمان نهار ويمكن رد الافتراضي الى
 الاستثنائي كما تقول بدل العالم متغير وكل متغير حادث كلما كان العالم متغيرا
 كان حادثا لكنه متغير فهو حادث (قوله مستقيم) أى لاعوج فيه (قوله
 سليم) أى لاخال فيه (قوله في استنتاجه) صفة يحتاج (قوله لا قرينه)
 أي الثاني (قوله اليه) أي الاول (قوله كامر) أي في قوله ثم اثباتي
 لانه أقرب الاشكال الباقية اليه الخ ولان حاصل الثاني الاستدلال بتنافي
 اللوازم على تنافي الملزومات مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من
 الحجر حيوان قد تنافي لازم الانسان وهو الحيوان ولازم الحجر وهو
 لا حيوان فلزم تنافي الانسان والحجر (قوله عند اختلاف مقدمته الخ)

قول آخر نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق فلا يلزم من تسليمه تسليم بعض الانسان
 ليس بناطق (الثالث) شرط انتاج الشكل الثالث ايجاب صفراء وكلية احدي مقدمته فان كانت صفراء
 سالبة فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان
 فلا يلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الفرس بحيوان وان كانت مقدمته جزئيتين فهو عقيم لا يلزم من
 تسليمه تسليم قول آخر نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس فلا يلزم من تسليمه تسليم
 بعض الانسان فرس (الرابع) شرط انتاج الشكل الرابع عند المتقدمين عدم اجتماع خستين في مقدمته
 أو في احداهما الا اذا كانت صفراهما موجبة جزئية فشرط اتاجه كون كبراهما سالبة كلية فان
 كانت الكبرى موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول

بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة اذ لو كانتا موجبتين أو
سالبتين لاختلفت النتيجة اما في الموجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان
وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدك الكبرى بقولنا وكل فرس
حيوان كان الحق السلب واما في السالبتين فلانه يصدق لاشيء من الانسان
بمجرد ولا شيء من الفرس بمجرد والحق السلب ولو بدنا الكبرى
بقولنا ولا شيء من الناطق بمجرد كان الحق الايجاب وبشرط في انتاجه
أيضا كلية الكبرى والا لاختلفت النتيجة كقولنا لاشيء من الانسان
فرس وبهض الحيوان فرس

أى وعند كلية كبراهما فانتاج الثاني متوقف على شرطين اختلاف
المقدمتين في الكيف وكلية كبراهما وحكمة انتصار المصنف على الاول
انه منشأ قرينه من الطبع وعدم احتياجه الى رده للاول فهو في قوة
العلقة لقوله لا يحتاج الخ ووجه منشأته ان حاصل الثاني الاستدلال
بتفاني اللوازم على تفاني الملزومات كما تقدم وهذا لا يتم الا باختلاف
الكيف (قوله بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة)
تصوير لاختلافهما في الكيف (قوله اذ لو كانتا موجبتين الخ) علة
لاشترط اختلافهما كيفا في انتاجه (قوله لاختلفت النتيجة) أى
بصدقها تارة وكذبها أخرى وهذا يفيد عدم لزومها القياس وانها ليست
نتيجة اذ يستحيل امكالك اللازم عن ملزومه (قوله الايجاب) أى
كون النتيجة موجبة وهى كل انسان ناطق كما استلزمه القياس (قوله
الكبرى) أى كل ناطق حيوان (قوله السلب) أى كون النتيجة سالبة
وهى لاشيء من الانسان فرس أى والذى أتجه القياس الايجاب
وهو بهض الانسان فرس (قوله كان الحق السلب) أى وهو لاشيء من
الانسان فرس كما أتجه القياس (قوله كان الحق الايجاب) أى وهو
كل انسان ناطق والقياس المذكور ينتج لاشيء من الانسان بناطق
وهو كاذب (قوله في انتاجه) أى الثاني (قوله أيضا) أى كما اشترط
فيه اختلاف الكيف (قوله والا) أى تكن كلية بأن كانت جبرية
(قوله لاختلفت النتيجة) أى بصدقها مع صدق القياس تارة وكذبها

آخر نحو بعض الحيوان
انسان وكل فرس حيوان
فلا يلزم من تسليمه تسليم
بهض الانسان فرس ونحو
بعض الحيوان انسان
وبعض الفرس حيوان
فلا يستلزم بهض الانسان

فرس ونحو بعض الحيوان
انسان وبعض الفرس حيوان
فلا يستلزم بهض الانسان
فرس ونحو بعض الحيوان
انسان وبعض الجسم ليس
بحيوان فلا يلزمه بهض
الانسان ليس بجسم وان
اجتمعت ختان في مقدمته
غير ضرب جزئية الصغرى
وسالبة كلية الكبرى فهو
عقيم وكذا ان اجتمعا في
احدي مقدمته وعند
التأخرين اما الايجاب مقدمته
مع كلية صغرها واما
اختلافهما في الكيف مع
كلية احدهما فان كانتا
موجبتين وصغرها جزئية
أو مختلفتاه وهما جزئيتان
فهو عقيم

والحق الايجاب ولو قلنا و بعض الصاهل فرس كان الحق السلب و كقولنا
كل انسان حيوان و بعض الجسم ليس بحيوان و الحق الايجاب ولو
قلنا و بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب فشرط اتاج
الثان بحسب للكيف اختلاف مقدمته و بحسب الكم كلية
الكبرى و شرط اتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى و بحسب
الكم كلية احدي مقدمتيه و شرط اتاج الرابع بحسب الكيف و الكم
اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية
احدهما و شرط اتاج الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى و بحسب
الكم كلية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الآتى (و الشكل الاول هو
الذى جعل معيار العلوم) أى ميزانها لارتداد البقية اليه كامر (فورده
هنا) و حده مع ضروره (ليجعل دستوراً) أى قانوناً (و يستنتج منه
المطالب كلها) و هي الموجب الكلبي و السالب الكلبي و الموجب الجزئى
و السالب الجزئى بخلاف بقية الاشكال

(و الشكل الاول هو الذى
جعل معياراً) بكسر
الميم و سكون العين المهمة
فتاة تخسبة أى ميزان
تمييز (العلوم) الصحيحة
من الفاسدة لانه على النظم
الطبيعى و لا يحتاج فى اتاجه
الى تغيير أصلاً (فورده)
بضم النون و سكون الواو
و كسر الراء أى نذكر
ضروره المنتجة (ليجمع)
بضم فسكون ففتح (دستوراً)
بضم الدال و المتاء فموق
و سكون السين المهمل أى
قاعدة (و نستنتج) بضم
المتاء الاولى و فتح الاخرة
أى تستخرج (من المطالب)
بفتح الميم و كسر اللام (كلها)
أى السكيتان الموجبة
و السالبة و الجزئتان كذلك

منه أخرى و هذا يستلزم انها ليست نتيجة لانها لازم و هو لا ينفك عن
ملزومه (قوله و الحق الايجاب) أى كل انسان حيوان و نتيجة القياس
بعض الانسان ليس بحيوان و هو باطل (قوله كان الحق السلب) أى
بعض الانسان ليس بصاهل كما أنتج القياس (قوله و الحق الايجاب) أى
كل انسان جسم و نتيجة القياس بعض الانسان ليس بجسم كاذبة (قوله
كان الحق السلب) أى بعض الانسان ليس بحجر كما أنتج القياس
(قوله فشرط اتاج الذى أخ) فترى على قول المصنف و انما ينتج
أخ و قول الشارح و يشترط فى اتاجه أيضاً أخ (قوله بحسب الكيف)
اختلاف مقدمتيه أى فى الكيف هذا يفيد ان الثانى لا ينتج الا السلب
كلها او جزئياً اذ النتيجة تتبع الخيس دائماً (قوله كلية احدي مقدمتيه)
أى سواء كانت الصغرى أو الكبرى (قوله كلية احدهما) أى كانت
الصغرى أو الكبرى (قوله معيار العلوم) أى النظرية (قوله لارتداد
البقية اليه) المناسب لاتاجه المطالب الاربية و كونه على النظم الطبيعى
(قوله بخلاف بقية الاشكال) أى لان الثانى لا ينتج الا السلب و الثالث

(وضروبه) كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اماموجبة أو سالبة وكل من هاتين اما كلية أو جزئية فجملة كل منهما أربعة والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر يسقط منها بشرطى ان وجه السابقين اثنا عشر عقيدة ثمانية منها بلاول حاصلة من ضرب السالبة والحزبية السالبة من الصغرى في الاربع الكبريات وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في السالبة والجزئية الموجبتين من الصغرى فضروبه (النتيجة أربعة الضرب الاول) أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين والنتيجة كلية موجبة نحو (كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث الثاني) أن تكونا كليتين والكبرى سالبة والنتيجة

لا ينتج الا الجزئي والرابع لا ينتج الايجاب الكلي (قوله وضروبه) أى الشكل الاول (قوله سائر) أى باقى (قوله جملة كل) أى صور وأحوال كل (قوله منهما) أى مقدمتيه (قوله أربعة) أى أحوال احدى مقدمتيه وهذا على عدم اعتبار انتخضية والطبيعة في الانتاج وأما على اعتبارها فيه فصور كل مقدمة ثمانية والحاصل من ضرب ثمانية في مثلها أربعة وستون لكل شكل (قوله في أربعة) أى أحوال الاخرى (قوله منها) أى الستة عشر باعتبار الانتاج (قوله بشرطى) فتح الطاء منى شرط سقطت نونه لاضافته (قوله السابقين) هما ايجاب الصغرى وكلية الكبرى (قوله اثنا عشر فاعل) يسقط (قوله عقيدة) أى لا تنتج حال من اثنى عشر (قوله منها) أى الاثنى عشر (قوله بلاول) أى ايجاب الصغرى (قوله حاصلة) أى الثمانية (قوله من الصغرى) حال من الكلية والجزئية (قوله الكبريات) بدل أو بيان للاربع (قوله وأربعة) عطف على ثمانية (قوله بالثاني) أى كلية الكبرى (قوله من الكبرى) حال من الجزئيتين (قوله من الصغرى) حال من الكلية والجزئية (قوله الاول) كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث جنسه أولا لاشتماله على شر فى الكلية والايجاب (قوله فكل جسم محدث) هي النتيجة (قوله الثاني) كل جسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقدم

(وضروبه) يضم المضاد الجملة أى هيئة مقدمتيه باعتبار كليهما وجزئتهما وكلية احدهما وجزئية الاخرى وباعتبار ايجابهما وسلبهما ويجاب احدهما وسلب الاخرى (النتيجة) أى المستلزم تسليهما باسم قول آخر (أربعة الضرب الاول) من كليتين وجبنتين نحو (كل جسم مؤلف) يضم ففتحتين مقلا أى مركب كذلك (وكل مؤلف حادث) ينتج كلية موجبة وهى (كل جسم حادث الثاني) من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى نحو

كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم (ينتج كلية سالبة وهي (لاشيء من الجسم بقديم الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى نحو (بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث) فينتج جزئية موجبة وهي (بعض الجسم حادث الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى نحو (بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم) ينتج جزئية سالبة وهي (بعض الجسم ليس بقديم تبيين الاول) احترز بالنتيجة عن العقيدة وهي اثنا عشر ضربا لان ضروب كل شكل ستة عشر ضربا لان الصغرى اما كلية موجبة او كلية سالبة واما جزئية موجبة او جزئية سالبة والكبرى كذلك والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة ١٣٥ عشر سقط ثمانية منها بشرط

ايجاب الصغرى وهي السالبة كلية وجزئية صغرى مع الكبريات الاربع واربع منها بشرط كلية الكبرى وهي الجزئية موجبة وسالبة كبرى مع الموجبتين الكلية والجزئية صغريين (الثاني)

سالبة كلية نحو (كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فلاشيء من الجسم بقديم الثالث) أن تكونا موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث الرابع) أن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة أيضا

المنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة وسقط ثمانية منها بشرط كلية الكبرى وهي الجزئية موجبة وسالبة كبرى مع الصغريات الاربع واربع منها بشرط اختلاف كيف مقدمته وهي كونها موجبتين كلية او جزئية صغرى مع كلية موجبة

جمعه ثانيا لاشتماله على شرف الكلية التي هي اشرف ولو سالبة من الجزئية ونوموجية (قوله فلاشيء) من الجسم بقديم هي النتيجة لانهما تتبع خبسي المتقدمتين في السلب او الجزئية (قوله الثالث) بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث جمعه ثانيا لاشتماله على شرف الايجاب (قوله فبعض الجسم حادث) هذه النتيجة وقد تبين الصغرى في خسة الجزئية (قوله الرابع) بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم اخره لاشتماله على خسة السلب والجزئية (قوله فبعض الجسم ليس بقديم نتيجة تبين الصغرى في خسة الجزئية والكبرى في خسة السلب (قوله أربعة أيضا)

كبرى وكونها سالتين كلية او جزئية صغرى مع كلية سالبة كبرى (الثالث) المنتج من ضروب الشكل اذ انك ستة اضرب وسقط ثمانية فيها بشرط ايجاب صفراء وهي السالبة كلية وجزئية صغرى مع الكبريات الاربع واتان، منها بشرط كلية احدي مقدمته وهي كون الصغرى جزئية موجبة والكبرى صغرى موجبة او سالبة (الرابع) المنتج من ضروب الشكل الرابع عند المتقدمين ستة اضرب ونسقط عشرة منها بشرط عدم اجتماع الحسنيين في مقدمته او احدهما الا كون الصغرى جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة وهي كون الصغرى سالبة جزئية مع الكبريات الاربع وكونها سالبة كلية مع الكبرى الجزئية موجبة او سالبة وكونها كلية موجبة مع الكبرى جزئية سالبة وكونها

ومن الثالث ستة ومن الرابع ثمانية عندللتأخرين وخمسة عند المتقدمين
وعليه ابن الحاجب وتفصيل ذلك وأمثله وإقامة البرهان عليه يطلب
من المطولات (والقياس الاقتراني يتركب اما من الحليتين كما مر) في
قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما من) الشرطيتين

أي لسقوط ثمانية أضرب عقيدة بشرط كلية الكبرى حاصلة من ضرب
الجزئيتين الموجبة والسالبة من الكبرى في الصغريات الاربع وأربعة
كذلك بشرط اختلاف السكف حاصلة من ضرب الكلية الموجبة
كبى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى والكلية السالبة
كبى في الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى (قوله ومن الثالث
ستة) أي لسقوط ثمانية أضرب عقيدة بشرط ايجاب الصغرى حاصلة من
ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين في الكبريات الاربع
وضربين بشرط كلية احدى المتقدمين حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة
صغرى في الجزئيتين الموجبة والسالبة كبيرين (قوله ومن الرابع)
ثمانية عند التأخرين لان شرط اتاجه عندهم اما ايجاب مقدمته مع
كلية الصغرى أو اختلافهما كيفما مع كلية احدهما فسقط بشرط كلية
الصغرى ضربان من ضرب موجبة جزئية صغرى في الكلية والجزئية
الموجبتين من الكبرى وبشرط اختلاف كيفهما مع كلية احدهما ستة
أضرب أربعة حاصلة من ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين
في السالبتين كذلك كبيرين وضربان مؤلفان من جزئيتين الاولى موجبة
والثانية سالبة وعكسه (قوله وخمسة عند المتقدمين) لان شرط اتاجه
عندهم عدم اجتماع خستين في مقدمته أو احدهما الا الموجبة الجزئية
الصغرى فلا تنتج الامع السالبة الكلية الكبرى فسقط بذلك أحد
عشر ضربا من ضرب السالبة الجزئية صغرى في الكبريات الاربع
والسالبة الكلية صغرى في السالبتين الكلية والجزئية والموجبة الجزئية
كبريات والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى والموجبة
الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الجزئية كبريات
(قوله وتفصيل ذلك) أي المذكور من الضروب للتتجة للاشكال

موجبة جزئية مع
الكبرى موجبة كلية أو
جزئية أو سالبة جزئية
وعندللتأخرين ثمانية اضرب
وسقط ثمانية بشرط كلية
الصغرى مع ايجابها وهما
كونها جزئية مع الكبرى
للموجبة كلية أو جزئية
وستة بشرط كلية احدهما
مع اختلاف كيفهما وهي
كون الصغرى جزئية موجبة
أو سالبة مع الكبرى الجزئية
سالبة مع الموجبة وموجبة
مع السالبة وكونها كلية
موجبة مع الكبرى الموجبة
كلية أو جزئية أو كونها كلية
سالبة مع الكبرى السالبة
كلية أو جزئية (والقياس
الاقتراني) وهو الذي لم
تذكر فيه النتيجة ولا نفيها
بالفصل يتألف (اما من
الحليتين كما مر) في قوله كل
جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث (واما من)

(المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالمة فالارض مضيئة واما من (الشرطيتين) المتصلتين كقولنا كل عدد فهو (امزوج) وهو المنقسم بتساويين (أوفرد) وهو ما ليس كذلك (كل زوج اما زوج الزوج) وهو ما يتركب من ضرب زوج في زوج (أوزوج الفرد) وهو ما يتركب من ضرب زوج في فرد وفسره بعضهم بما لو قسم قسمة واحدة لانهت قسمته الى عدد فرد غير الواحد كسمة وعشرة (ينتج كل عدد اما فرد أو زوج لزوج أو زوج الفرد) وبقي زوج الزوج والفرد وهو ما ينقسم أكثر من مرة وانتهى تصفيفه الى عدد فرد ليس بواحد كانه عشر اذ كل من نصفها ستة وهي

الاربعة (قوله ان كانت الشمس طالمة الخ) من الشكل الاول لان المكرر تال في الصغرى مقدم في الكبرى ويأتي فيه الشكل الثاني يكون المكرر تاليا فيما نحو كما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل حاصلا فالنهار موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالمة فالليل موجود وكما كانت الشمس طالمة فالارض مضيئة الشمس طالمة فالنهار موجود وكما كانت الشمس طالمة فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة والرابع بكونه مقدا في الصغرى تاليا في الكبرى نحو كما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وكما كانت الارض مضيئة فالشمس طالمة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة (قوله واما من المتصلتين) تأتي فيه الاشكال الاربعة أيضا لان المكرر اما تال في الصغرى مقدم في الكبرى أو تال فيما أو مقدم فيما أو مقدم في الصغرى تال في الكبرى (قوله المنقسم) جنس يشمل الزوج والفرد (قوله بتساويين) أي صححين فصل مخرج الفرد (قوله متركب) من ضرب زوج في زوج كالاربعة ولثمانية (قوله من ضرب زوج في فرد) كسمة وعشرة (قوله أكثر من مرة) فصل مخرج زوج الفرد (قوله ليس بواحد) احتراز به عن الاربعة فالنهار زوج فقط (قوله كانه عشر) بحث فيه بأنه حاصل من ضرب

المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالمة فالارض مضيئة واما من المتصلتين كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد أي ينقسم نصفين صححين (أو فرد وكل زوج اما زوج زوج) بأن يكون نصفه زوجا (أو زوج فرد ينتج كل عدد اما فرد أو زوج زوج أو زوج الفرد

حيوان وكلما كان حيوانا فهو
جسم ينتج كل انسان جسم
أو كانت المنتصلة صغرى
والحلية كبرى (كقولنا كلما
كان انسانا فهو حيوان وكل
حيوان جسم ينتج كلما كان
انسانا فهو جسم واما من
حلية ومنتصلة) سواء كانت
الحلية صغرى والمنتصلة
كبرى نحو كل منقسم بمساويين
مصححين زوج وكلما كان
زوجا فهو اما زوج زوج واما
زوج فرد ينتج كل منقسم
بمساويين اما زوج زوج
واما زوج فرد أو المنتصلة
صغرى والحلية كبرى
(كقولنا كل عددا ما زوج
أو فرد وكل زوج فهو منقسم
بمساويين ينتج كل عددا ما
فرد أو منقسم بمساويين)
وهذه حقيقة مركبة من
تالي للفتلة وسمي الحلية
وتعدد في الحلية بتعدد
أجزاء المنتصلة نحو كل كلمة
الاسم أو فعل أو حرف وكل
اسم قول مفرد وكل فعل
قول مفرد وكل حرف قول
مفرد ينتج كل كلمة قول

زوج وكل من نصفى السنة ثلاثة وهي فرد فهذا مركب من القسمين
قبله لانه من حيث انه اقدم نصفين كل نصف منهما زوج أشبه زوج
الزوج ومن حيث انه وصل به التقسيم الى عدد فرد غير الواحد أشبه
زوج الفرد (أون حلية ومنتصلة) سواء كانت الحلية صغرى والمنتصلة
كبرى أم بالعكس وهو المطبوع منهما (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو
حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما
من حلية ومنتصلة) سواء كانت الحلية صغرى والمنتصلة كبرى أم
بالعكس (كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم
بمساويين ينتج كل عددا ما فرد أو منقسم بمساويين) فتنتيجة هذا منتصلة
مانعة خلو مركبة مما لم يشارك ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشارك

زوج في زوج ستة في اثنين فقد دخل في زوج الزوج المتقدم وأجيب بأن
مراده بقوله فيما تقدم من ضرب زوج في زوج أى فقط. (قوله واما من
حلية ومنتصلة) شرط اتاجه ايجاب المنتصلة ولزوميتها وتيجته منتصلة مقدما
مقدم المنتصلة وتاليها نتيجة تأليف من تالي المنتصلة والحلية (قوله بالعكس)
أى المنتصلة صغرى والحلية كبرى (قوله المطبوع) أى الموافق لا طبع
بشرط اشتراك المقدمتين في تالي المنتصلة كما في مثال المصنف ولذا مثل به
المصنف هنا وفيما يأتي ومثال كون الحلية صغرى كل انسان حيوان وكلما
كان الشيء حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما كان الذى مصنفه
صغرى وطوعا لان مقدم المنتصلة متجز عن تاليها بحسب المفهوم لان المقدم
ملزوم والتالى لازم فيقدم الاول لوافق الوضع الطبع (قوله فتنتيجة
الخ) تفرع على قول المصنف ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بمساويين
(قوله هذا) أى القياس المؤلف من منتصلة صغرى وحلية كبرى (قوله
مانعة خلو) أى وجع أضافه حتمية (قوله مما يشارك) بفتح الراء
أى الطرف الذى لم يشارك الحلية الشرطية فيه وهو فرد في مثال المصنف
(قوله التأليف) أى القياس المؤلف (قوله مما يشارك) بفتح الراء أى
الطرف الذى شاركت الحلية الشرطية فيه وهو زوج في مثال المصنف

ومن الحملية وقد تعدد فيه الحمليات بتعدد أجزاء الانفصال كتقولا
كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج
كل ج ط فنتيجة هذا حملية ويسمى القياس المقسم (أو من متصلة

(قوله ومن الحملية) ونظام القياس المؤلف منهما هذا زوج وكل زوج
منقسم بمساويين ينتج هذا منقسم بمساويين فتركب المنفصلة من فرد
ومن هذه النتيجة هكذا كل عدد اما فرد أو منقسم بمساويين (قوله
فيه) أي القياس المؤلف من منفصلة صغيرة وحملية كبرى (قوله
الانفصال) أي المنفصلة (قوله كل ج اما ب الخ) أي كل كلمة اما اسم
واما فاعل واما حرف وكل اسم قول مفرد وكل فعل قول مفرد وكل
حرف قول مفرد ينتج كل كلمة قول مفرد مثلا (قوله المقسم) ينتج
السين لاشتماله على أقسام متعددة وهذا ان اتحدت نتيجة الاقضية
المؤلفة من الحمليات وأجزاء المنفصلة كما في المثال المتقدم وشرطه كون
المنفصلة كلية مائة خلو فقط أو حقيقية لانه لا بد من صدق أحد أجزاء
المنفصلة والحمليات صادقة في نفس الامر فأى جزء من أجزاء المنفصلة
فرض صدقه يصدق مع ماشاركه من الحمليات وينتج النتيجة المعلوبة
وهي في هذا المثال حملية وهي كل كلمة قول مفرد واما ان كانت
نتائج الاقضية المؤلفات من ذلك مختلفة فتكون المنفصلة مائة خلو نحو
كل ذي امتداد اما جسم أو سطح أو خط وكل جسم منقسم الى جهات
وكل سطح منقسم الى جهتين وكل خط منقسم الى جهة ينتج كل ذي
امتداد اما منقسم الى جهات أو الى جهتين أو الى جهة فهي منفصلة لاختلاف
محمول الحمليات فأداه الدلجي وفي حاشية أخرى وهو قسمان لان الحمليات
فيها ما يمدد أجزاء المنفصلة أو بأقل منها وذلك انه يتألف من كل حملية
وجزء من المنفصلة قياس ويكون الاصغر والاكبر منسلة في كل قياس
آخر والاولى مع ماشاركها من أجزاء المنفصلة وشرط اتناجه كون المنفصلة
موجبة مائة خلو أو حقيقية والقدم الاول يسمى الاستقراء التام ومثله
انصتف بالحروف ومدناه مثلا كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن

(أو) من (متصلة)

ومنفصلة) سواء كانت المتصلة صفري والمنفصلة كبرى أم بالعكس
(كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض
أو أسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض أو أسود) واعلم أن
الاشترك الواقع بين الشرطيتين اما في جزء تام وهو مقدم أو التالي بكامله
واما في جزء غير تام من ذلك فالتام كقولنا كلما كان اب فيج د ودائما
اما ج د أو ه ز ينتج دائما اما اب أو ه ز وغير التام كقولنا كلما كان اب

وكل حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير فينتج كل جسم
متغير اه (قوله كانت المتصلة صفري والمنفصلة كبرى) هذا هو الطبع
(قوله بين الشرطيتين) أي أو بين الشرطية والحماية لان الجزء غير التام
لا يخص الشرطيتين بل يكون في الحلية والشرطية أيضا (قوله تام) أي
فيها (قوله وهو) أي الجزء التام الذي اشترك فيه المقدمتان (قوله
غير تام) أي فيها (قوله من ذلك) أي المقدم أو التالي وبنى قسم ثالث
وهو ان يكون المشترك جزءا تاما في احدى المقدمتين وجزءا غير تام في
الاشتركي (قوله كلما كان اب) أي الشمس طالعة مثلا (قوله فكل ج د)
أي الارض مضيئة (قوله اما ج د) أي الارض مضيئة مثلا (قوله أو ه ز)
أي الليل موجود (قوله ينتج اما اب) أي الشمس طالعة (قوله أو ه ز) أي
الليل موجود بحث فيه بأن هذا ليس على قاعدة الانتاج لانها في
التركيب من متصلة ومنفصلة مشتركتين في جزء تام ان نتيجته هي نتيجة
لازميهما المتصلتين أو نتيجة نفس المتصلة مع لازم المنفصلة مثلا اذا قيل
كلما كان الشيء انسانا كان ناطقا ودائما اما أن يكون الشيء ناطقا واما أن
يكون الشيء فرسا فالمنفصلة الكبرى يلزمها متصلة وهي كلما كان الشيء
ناطقا لم يكن فرسا فتركبها كبرى مع الصفري المتصلة هكذا كلما كان الشيء
انسانا كان ناطقا وكلما كان الشيء ناطقا لم يكن فرسا ينتج كلما كان الشيء
انسانا لم يكن فرسا فهذه نتيجة القياس الاصلى وأوجب بأن الشارح
أخذ لازم النتيجة المذكورة اذ يلزمها منفصلة مركبة من عين مقدمها
وتقبض تاليها وهي دائما اما أن يكون الشيء انسانا أو يكون فرسا تقريرا
للمتدى (قوله وغير التام كقولنا) أي في متصلة صفري ومنفصلة كبرى

ومنفصلة) سواء كانت المتصلة
صفري والمنفصلة كبرى
(كقولنا كلما كان انسانا
فهو حيوان وكل حيوان
اما ابيض أو أسود ينتج كلما
كان انسانا فهو اما ابيض أو
أسود) أو كانت المنفصلة
صفري والمنفصلة كبرى نحو
كل عدد اما فرد أو زوج
وكلما كان زوجا فهو منقسم
بمتساويين ينتج كل عدد اما
فرد أو منقسم بمتساويين
(نتيحات الاول) الاشتراك
بين مقدمتي الافتراض يكون
في جزء تام محمول أو موضوع
أو مقدم أو نال كما تقدم وقد
يكون في جزء منها نحو متى
ما كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا والنهار اما
ساو ليل أو لا ينتج متى
كانت الشمس طالعة فالنهار
اما ساو ليل أو لا (الثاني)
شرط للمتصلة كونها لزومية
والمنفصلة كونها عنادية

فكل ج د و دائماً كل د ه أو ز ينتج كلما كان ا ب فلما كل ج ه أو ز
وتفصيل ذلك و بيان شروطه بطلب من المطولات و شرط الحلمية
و المتصلة فيما ذكر لزوميهما (و أما القياس الاستثنائي) فيتركب من
مقدمتين احدهما شرطية و لاخرى وضع أحد جزأها أي إثباته أو رفته

متركتين في الجزء الثاني من تالي المتصلة و الجزء الاول من مقدم المتصلة
و مثاله بالمواد كلما كان الشيء حيواناً فكل ناطق انسان و دائماً كل ناطق
أما أبيض أو أسود ينتج كلما كان الشيء حيواناً فكل انسان اما أبيض
أو أسود (قوله لزوميهما) فخرجت الاتفاقية في المقدمتين أو احدهما
و فيه بسط يعلم من المطولات لكن وصف اللزومية لا يأتي في الحلمية
(قوله و أما القياس الاستثنائي لا يكون من حمايات محضة) و تتمد فيه
الاشكال الاربعة و اقسامه خمسة لانه اما من متصلتين أو منفصلتين
أو متصلة و منفصلة أو حلبة مع احدهما و شروطه ثلاثة الاول كون
المتصلة لزومية و المتصلة عداوية فان كانت احدهما اتفاقية فهو عقيم
و الثاني كون الشرطية موجبة اذ مدلول السالبة رفع اللزوم أو العناد فلا
يلزم من وضع احدهما وضع الآخر و لارفته و الثالث كليتهما أو كلبة
وضع أحد الطرفين أو رفته اذ لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون اللزوم
فيهما في بعض الاوقات و الحالات و ثبوت المقدم في وقت أو حال آخر فلا
يلزم ثبوت الآخر نعم قال السنوسي المدار على كون الاستثناء في وقت
اللزوم و ان لم يصرح بالكليبة (قوله احدهما شرطية) أي وهي ما قبل
لكن و الاخرى ما بعد لكن و مقتضى القسمة العقلية ان اقسامه ستة
عشر ضرباً لان الشرطية اما متصلة أو حقيقية أو مانعة جمع أو مانعة خلو
فهذه أربعة و في كل الاستثناء اما لعين المقدم أو تقيضه أو لعين التالي
أو تقيضه منها ستة عتمة استثناء تقيض المقدم أو عين التالي في المتصلة
أو تقيض كل منهما في مانعة الجمع أو عين كل منهما في مانعة الخلو
و عشرة منتجة استثناء عين أو تقيض احدهما في الحقيقية و عين احدهما
في مانعة الجمع و تقيض احدهما في مانعة الخلو و عين المقدم و تقيض
التالي في المتصلة (قوله أحد جزئيهما) أي المقدم أو التالي (قوله أو رفته)

(و أما القياس الاستثنائي)
فتركب من شرطية وهي
كبراه و استثنائية أي استدراك
بأثبات مقدم الشرطية للمتصلة
لينتج ثبوت تاليها أو بنفي تاليها
لينتج نفي مقدمها أو بأثبات
أحد طرفي الحقيقية لينتج نفي
الآخر أو بنفي احدهما
لينتج ثبوت الآخر أو بأثبات
أحد طرفي مانعة الجمع لينتج
نفي الآخر أو بنفي أحد
طرفي مانعة الخلو لينتج
ثبوت الآخر

أي نفيه ليازم وضع الجزء الآخر أوقفه (فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي) ولا يلزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيطل الأزوم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان) فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود انفيه م واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم) واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيطل الأزوم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا) فلا ينتج استثناء تقيض المقدم تقيض التالي اذ لا يلزم

(فالشرطية الموضوعية)
 أي المذكورة أولا
 (فيه) أي الاستثنائي (ان)
 كانت متصلة فاستثناء أي
 الاستدراك ثبتت (عين
 المقدم ينتج عين التالي) لان
 للمقدم ملزوم للتالي وثبوت
 الملزوم مستلزم لثبوت اللازم
 (كقولنا ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان لكنه انسان فهو
 حيوان) ومفهوم عين المقدم
 ان استثناء تقيضه لا ينتج تقيض
 تاليه لانه لا يلزم من نفي
 الملزوم نفي لازمه (واستثناء)
 أي الاستدراك بثبوت تقيض
 (التالي ينتج تقيض المقدم)
 لان نفي اللازم مستلزم نفي
 ملزومه (كقولنا ان كان
 هذا انسانا فهو حيوان لكنه
 ليس بحيوان فلا يكون انسانا)
 ومفهوم تقيض التالي ان
 استثناء عين التالي لا ينتج عين
 المقدم لانه لا يلزم من وجود
 اللازم وجود ملزومه (تنبيه)
 شرط التصلة لزوميتها وكنيتها
 أو كية الاستثنائية

أي أحد جزئها مقدما كان أو تابعا (قوله ليلزم وضع الجزء الآخر أوقفه) راجحان فالوضع والرفع وذلك لان وضع مقدم المتصلة ينتج وضع تاليها ووضع مقدم الحقيقية ومائة الجمع ينتج رفع تاليها ورفع تالي المتصلة ينتج رفع مقدمها ورفع أحد جزئي الحقيقية ومائة الخلو ينتج وضع الآخر (قوله الموضوعية) أي المذكورة (قوله فيه) أي القياس الاستثنائي (قوله والا) أي بأن لا ينتج استثناء عين المقدم عين التالي (قوله اللازم) أي التالي (قوله عن الملزوم) أي المقدم (قوله الأزوم) أي كون التالي لازما لمقدمه وبحث في قولهم استثناء عين التالي ينتج عين المقدم بأنه يفيد أن المستلزم للنتيجة الاستثنائية وحدها وهذا خلاف ما تقدم في تعريف القياس فالاولى أن يقال اذا استثنى عين المقدم من المتصلة أتبع عين تاليها واذا استثنى تقيض التالي منها أتبع تقيض المقدم منها (قوله فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم) بيان لمفهوم المقدم في قول المصنف فاستثناء عين المقدم الخ (قوله اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم) أي لجواز كون اللازم أعم من الملزوم ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص كالانسان الملزوم للحيوان فيلزم من وجود الإنسان وجود الحيوان ولا يلزم من وجود الحيوان وجود الإنسان (قوله وجود الإنسان) أي المقدم (قوله بدون اللازم) أي التالي (قوله فلا ينتج) استثناء تقيض المقدم تقيض التالي بيان لمفهوم التالي في قول المصنف واستثناء تقيض التالي الخ (قوله اذ لا يلزم

من عدم الملزوم عدم اللازم وشرط انتاج المتصلة لزومها وبجواب الشرطية
وكليتها أو كلية الاستثناء (وان كانت) أي الشرطية الموضوعية في الاستثناء
(منفصلة) حقيقية (فاستثناء عين أحد الجزأين) مقدما كان أو تابعا (ينتج
تقيض التالي) أي الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج
أو فرد ولكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد أو ولكنه فرد ينتج أنه ليس
بزوج (واستثناء تقيض أحدهما ينتج عين التالي) أي الآخر لامتناع
رغمها كقولنا في هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد ولكنه
ليس بفرد ينتج أنه زوج واما مائة الخلو وهي المركبة من قضيتين

من عدم الملزوم عدم اللازم (أي لجواز كون الملزوم أخص من اللازم
ولا يباين من عدم الاخص عدم الاعم والحاصل أنه يباين من اثبات
عين المقدم اثبات عين التالي ولا عكس ويباين من اثبات تقيض التالي
اثبات تقيض المقدم ولا عكس فللمتصلة أربعة أضرب ضربان منتجان
وضربان عقبان (قوله وبجواب الشرطية) فيه اظهار في محل الضرب أي
لان معنى السالبة نفي الملزوم بين الطرفين فلا يباين من وضع أحدهما
أو رفعه وضع الآخر ولا رفعه (قوله وكليتها) اذ لو كانت جزئية لافادت
أن الملزوم في بعض الزمن وهذا لا يستلزم الملزوم في غيره فلا يباين من
الوضع أو الرفع الوضع أو الرفع في غيره القطب في شرح الشبهة ونالها
أحد أمرين اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية أي كلية الوضع أو
الرفع فانه لو اتفقت الامران احتمل أن يكون الملزوم أو العناد على بعض
الأوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يباين من اثبات أحد جزئي
الشرطية أو نفيه ثبوت الآخر أو اتفاؤه اللهم إلا اذا كان وقت
الاتصال أو الانفصال ووضعهما هو بينه وقت الاستثناء ووضعهما كان
القياس ينتج حينئذ ضرورة نحو ان قدم زيد وقت الظهر مع عمرو أكرمه
لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت فأكرمه والمراد بكلية الاستثناء
ليس نفيته في جميع الأزمنة فقط بل مع جميع الأوضاع التي لا تنافي وضع
المقدم (قوله حقيقية) أي مائة جمع وخلو ما مركبة من قضيتين أو
من شيء مساوي تقيضه (قوله واما مائة الخلو) أي فقط بيان لبعض

(وان كانت) الشرطية
(منفصلة) حقيقية (فاستثناء)
عين (الجزئين) مقدما كان
أو تابعا (ينتج تقيض الجزء
الثاني) أي الآخر لانهما
لا يثبتان دما نحو العدد اما زوج
أو فرد ولكنه زوج فليس
بفرد أو ولكنه فرد فليس
زوج واستثناء تقيض
أحدهما (أي جزئي الحقيقية
ينتج عين الثاني) أي الآخر
لانهما لا يثبتان دما نحو العدد
اما زوج أو فرد ولكنه ليس
بزوج فهو فرد أو ولكنه ليس
بفرد فهو زوج واما مائة الجمع
فقط فاثبات أحد طرفيها ينتج
نفي الآخر لانهما لا يثبتان
معاً ونفي أحدهما لا ينتج
نفي الآخر لجواز اتفانها
معاً واما مائة الخلو نفي أحدهما
ينتج ثبوت الآخر واثباته
لا ينتج لجواز ثبوتها معاً

كل منهما أعم من تقيض الأخرى فاستثناء تقيض أحد الطرفين ينتج
عنه الآخر لامتناع الخلو عنهما واستثناء العين لا ينتج لاحتمال اجتماعهما
على الصدق كقولنا هذا الشيء إما لا شجر أو لا حجر لكنه شجر فهو
لا حجر أو لكنه حجر فهو لا شجر بخلاف لكنه لا شجر أو لكنه
لا حجر وأما مانعة الجمع وهي المركبة من تقيضتين كل منهما أخص من
تقيض الأخرى فاستثناء أحد الطرفين ينتج تقيض الآخر لامتناع
اجتماعهما على الصدق واستثناء التقيض لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على
الكذب كقولنا هذا الشيء إما شجر أو حجر لكنه شجر فهو لا حجر
أو لكنه حجر فهو لا شجر بخلاف لكنه لا شجر أو لكنه لا حجر

مفهوم قوله حقيقة (قوله كل منهما أعم من تقيض الأخرى) نحو هذا
إما لا شجر وإما لا حجر فلا شجر يشمل الحيوان والحجر الذي هو
تقيض لا حجر ولا حجر يشمل الحيوان والشجر الذي هو تقيض
لا شجر فكل من لا شجر ولا حجر أعم من تقيض الآخر ونحو زيد
إما في البحر وإما أن لا يفرق فتقيض لا يفرق يفرق والسكون في البحر
يشمله ويشمل السلامة من الفرق بنحو سفينة أو عوم وتقيض في
البحر ليس في البحر ونفي انحرق يشمل الصلاة المذكورة فكل منهما
أعم من تقيض الآخر ويلزم من نفي الأعم نفي الأخص فيلزم من
انتفاء انتفاء التقيضين وهو محال فلذا أنتج رفع أحدهما وضع الآخر
(قوله لا امتناع الخلو عنهما) لاستلزامه الخلو عن التقيضين (قوله واستثناء
العين) أي عين أحدهما (قوله لا ينتج) فضرورياً أربعة إتان متجان
وإتان عتيان (قوله لامتناع اجتماعهما على الصدق) أي لاستلزامه
اجتماع التقيضين على الصدق إذ يلزم من صدق الأخص صدق الأعم
فلو صدقاً مما لصدق كل منهما مع صدق تقيضه وهو محال (قوله لاحتمال
اجتماعهما على الكذب) إذ لا يستلزم ذلك كذب التقيضين إذ لا يلزم من
كذب الأخص كذب الأعم (قوله إما شجر أو حجر) فتقيض شجر
لا شجر وهو أعم من حجر لشموله الحيوان أيضاً وتقيض حجر لا حجر
وهو أعم من شجر لانفراده عنه بالحيوان (قوله لكنه شجر الخ)

* (البرهان) *

(وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية) وقوله (لاتاج يقينيات) ذكره تكميلا لاجزاء حد البرهان لانه علة غائية له واليقين اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا مع مطابقتها للواقع وامتاع تغيره والبرهان قسما أحدهما لمي وهو ما كان الحد الوسط فيه علة نسبة الأكبر الى الأصغر في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط محموم فزيد محموم فتمفن الاخلط علة ثبوت الحمى لزيد في الذهن والخارج وسمى لميا لاقادته اللمية أي اللمة اذ يجاب بها السؤال ولم كان كذا والثاني اني وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك في الذهن

فان ضربان منتجان وضربان عتبان (قوله قياس) جنس شمل البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفطة (قوله يقينية) فصل مخرج الاربعة الاخيرة نحو سقف البيت جزء منه وكل جزء أصغر من كله (قوله اعتقاد أن الشيء كذا) جنس شمل اليقين والظن والتقليد والجهل المركب (قوله مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا) فصل مخرج الظن (قوله مع مطابقتها للواقع) فصل مخرج الجهل المركب (قوله وامتاع تغيره) أي الاعتقاد فصل مخرج التقليد (قوله لمي) بكسر اللام والميم مشددة مع الباء نسبة لام كما يأتي (قوله ما كان الحد الاوسط فيه علة نسبة الأكبر الى الأصغر) جنس شمل اللمى والاني (قوله في الذهن والخارج) فصل مخرج الانني (قوله والثاني) اني بكسر الهمزة والتون مشددا أي منسوب لان السمد في شرح الشمسية الاوسط في البرهان لا بد أن يكون علة لحصول التصديق بالحكم للطوب والافسلا يكون البرهان برهانا عليهم لا يخلو اما أن يكون مع ذلك علة لوجود الحكم في الخارج أيضا ويسمى برهانا لميا لاقادته اللمية أعني علة الحكم على الاطلاق واما أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا انيا لاقادته لانبة أعني الثبوت في العقل دون اللمة في الوجود والاني ان كان معلولا لوجود الحكم في الخارج يسمى دليلا نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلط والافلايسمي باسم خاص نحو هذه الحمى تشد غبا فهي محرقة فان الاشتداد غبا

(البرهان هو) أي حقيقته (قول) جنس شمل البرهان والجدل والخطابة والشعر والمنالطة (مؤلف من مقدمات) أي مقدمتين توطئه لقوله (يقينية) أي متقدمة اعتقادا اجاز ما مطابقا للواقع عن دليل فصل مخرج ما عدا البرهان وقوله (لاتاج يقينيات) تكميلا لاجزاء حد البرهان بانه الغائية (تنبهات الاول) شرط مقدمتي البرهان كونهما ضروريين أو نتيجتين الي ضروري (الثاني) البرهان قسما لمي بكسر اللام والميم وشد الباء وهو ما كان الوسط فيه علة لنسبة الأكبر للاصغر في الذهن والخارج وما وان بكسر الهمزة والتون وشد الباء وهو ما كان الوسط فيه علة لها في الذهن فقط (الثالث) اليقينية شاملة الضرورية والمكسبة

لافي الخارج كقولنا زيد مسموم وكل مسموم متمغن الاخلاط
 فزيد متمغن الاخلاط فالحي علة لثبوت تمغن الاخلاط لزيد في الذهن
 وليست علة له في الخارج بل الامر بالمعكس اذ التمغن علة للمعنى كما مر
 وسبب اننا لاقتصاره على اذية الحكم أي ثبوت دوزليته من قولهم ان الامر
 كذا فهو نسوب لان الاول للم (واليقينيات أقسام) ستة (أوليات) وهي
 ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه (كقولنا الواحد نصف الاثنين
 والكل أعظم من الجزء) والسواد والياض لا يجتمعان ومشاهدات وهي

ليس معلولا للاجراق بل كلاهما معلولان للاسفر وهو المتمغن خارجا
 (قوله لافي الخارج) خرج به المسمى (قوله واليقينيات ستة أوليات)
 ظاهر كلام المصنف ان مقدمات البرهان يجب أن تكون من هذه
 الست وليس هذا مراده فان مقدماته قيمان مقدمات أولية وه مقدمات
 ثواني أو فوقها فالاول الضروريات الست والثواني وما فوقها هي
 المكتسبات وأما ما يقال من ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات
 فنناه أنه لا يتألف الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا أي واجبا
 سواء كانت ضرورية في نفسها أي نسبتها واجبة أو كانت ممكنة أي
 نسبتها غير واجبة أو كانت وجودية أي نسبتها واقعة بالفعل من غير
 تعرض فيها للوجوب والدوام ولا غيرهما وسواء كانت بديهية أو مكتسبة
 قال السعد في شرح الشمسية أقول مقدمات البرهان لا يجب أن تكون
 من الضروريات الست بل قد تكون من الكسبيات التنبيهية اليها فراد
 المصنف ان التماس الذي مواده الاول من الضروريات الست سواء
 كانت مقدمته ضروريتين أو مكتسبتين أو مختلفتين يسمى برهانا وما يقال
 ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات فنناه أنه لا يتألف الا من قضايا
 يكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها أو ممكنة
 أو وجودية وسواء كانت بديهية أو مكتسبة فهو اذن قياس مؤلف من
 يقينيات لا قاعة اليقين ام (قوله أوليات) بفتح الهمز والواو وكسر
 اللام منتقلا (نوله ما يحكم العقل فيه) جنس يشتمل الاقسام الستة وغيرها
 (قوله بمجرد تصور طرفيه) فصل مخرج ماسوى المرف والمراد بالطرفين

(واليقينيات أقسام) ستة
 (أوليات) بفتح الهمز والواو
 منتقلا وشذبا. وهي ما يحكم
 العقل فيها بمجرد تصور
 طرفيها (كقولنا الواحد
 نصف الاثنين والكل
 أعظم من الجزء ومشاهدات)
 بضم الميم وفتح الهاء وهي
 ما يحتاج العقل في حكمه
 الى المشاهدة باحدى
 الحواس الخمس الظاهرة

ملا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحس فان كان
الحس ظاهرا تسمى حيات (كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة)
وان كان باطنا فوجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وغضبنا (ومجربات) وهي
ما يحتاج العقل في حزم الحكم فيه

الموضوع والمحمول في العملية والمقدم والتالي في الشرطية وسواء كان تصور
الطرفين ضروريا نحو الواحد نصف الاثنين أو نظرا نحو الانسان حيوان
وقد يتوقف النقل في الحكم الاولي بعد تصور طرفيه لعارض كتقصان
القرينة كحال الصبيان والبله أو ندس الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات
كحال بعض العوام والجهل فلا يخرجها ذلك عن كونها اوليات (قوله
ملا يحكم العقل فيه بمجرد ذلك) أي تصور الطرفين خرج به الاوليات (قوله
بل يحتاج الى المشاهدة بالحس) خرج به المجربات وما يليها (قوله فان كان
الحس ظاهرا) أي كالبصر والسمع والشمس (قوله وان كان باطنا) جبل
الشارح المشاهدات شاملة لاحيات واولوجدانيات كالحسية ومنها
من جبل الحيات قسما مستقلا وحس اسم المشاهدات بالوجدانيات
والاحكام الحسية والوجدانية كلها جزئيات فان الحس البطني مثلا
لا يفيد الا ان هذا الجوع مؤلم واما الحكم على كل جوع انه مؤلم فتهللى
استفيد من الاحساس بجزئيات ذلك والوقوف على عاتق وكذا الحس
الظاهر كالشمس لا يفيد الا ان هذه النار حارة واما الحكم على كل نار بانها
حارة فتحكم عقلي مركب من الحس والعقل لا حسي مجرد ولا تقوم بحجة
على الغير بالحس الا اذا شارك في احساس الشيء اذا انكاره حينئذ مكابرة
والحواس الباطنة خمس ولها ثلاث بطون في الرأس البطن الاول في
مقدمه وفيه حاستان الاولى الحس المشترك في اوله شأنه حفظ ما دركته
الحواس الظاهرة بدليل استحضار طعم المصل ورائحة المود حال غيبتهما
والثانية الخيال في آخره شأنه حفظ ما أدركه الحس المشترك كالجزائفة له
البطن الثانية فيها حاسة واحدة وهي المنصرفة التي شأنها التحليل
والتركيب للتصور والمالي كتصورها جبل ياقوت وبجر زئبق وبتابرا سين
أو بلا رأس فان استعملها العقل سميت مفكرة وان استعملها لتواهمة

ز كقولنا الشمس مشرقة
والنار محرقة ومجربات
وهي ما يحتاج العقل في
حكمه الى تكرار المشاهدة

الى تكرار المشاهدة مرة بمرأخرى (كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء
 وحدييات) وهي ما يحكم فيه العقل بحسب مفيدللم (كقولنا نور القمر
 مستفاد من نور الشمس) لاختلاف تشكيلاته النورية بحسب قربه من
 الشمس وبعده عنها وفرق

سميت مخية البطن الثالثة في أولها الواهمة التي شأنها ادراك المعاني
 الجزئية كصدافة زيد وعداوة الذئب وفي آخرها الحافظة التي شأنها حفظ
 ما أدركته هذه الحواس (قوله الى تكرار المشاهدة) مخرج الاوليات
 والمشاهدات والحدييات وما يليها وتفيد المعربات اليقين بواسطة قياس حقي
 وهو الوقوع المتكرر على وجه واحد لا بدله من سبب ومق وجود السبب
 وجدسيه يقينا وهي قيمان خاصة نحو السقمونيا تسهل الصفراء وعامة
 نحو الحمر مسكر فان قيل هذا استقرار فانه لا يتم السبب الا بعد تتبع الجزئيات
 ووجودها على غلط واحده لت كونه استقرارا متنوعا لانا لم نستدل بمجرد
 تتبع الجزئيات بل بأن تكرر الشيء على غلط واحد لا بدله من سبب
 وذا أمر عقلي سلمنا أنه استقرار فالفرق ان المعربات مهم اقياس آخر حقي
 والاستقرار لا يقياس معه البتة (قوله السقمونيا) ثبت يستخرج من تجاوبه
 شيء رطب ويخفف، ضاد للامدة والاحشاء أشد من جميع المسهلات تصاحبه
 الاشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل مقدار ست شميرات منه الى عشرين
 شميرة يسهل المرة الصفراء (قوله بحسب) أي حزر ونخمين قوي مخرج
 لباقي اليقينييات (قوله مفيدللم) أي دفعة بخلاف الحاصل بالنجربة فتندر بحسب
 ولذا اختلف الناس فيه بطا وسرعة (قوله تشكيلاته) أي صورته وهيئته
 (قوله النورية) أي المنسوبة لتتور نسبة جزئي لكليه (قوله بحسب قربه) أي
 القمر صلة اختلف أي وبحسب انخسافه بحيلولة الارض بينهما (قوله
 وبعده عنها) أي انه كلما قرب منها قل نوره حتى ينعدم عند مسامتتها وكما بعد
 عنها زاد نوره حتى يتم عند مقابلتها زعموا أنهما كرويان كاشرا لاشياء وان
 الشمس نيرة بذاتها وان القمر مظلم الذات صقيلها وانها في الفلك الرابع
 وهو في الاول وان نصفه المقابل لها ينطبع فيه كله نورها اصقائله دائما
 فاذا امتها صار نصفه التبر كله الى أعلى جبهتها فلا يرى منه شيء وذلك

(كقولنا السقمونيا) يفتح
 المهمل والقاف وضم الميم
 (تسهل الصفراء) وحدييات
 بفتح الحاء المهمل وسكون
 الدال وكسر السين وشد
 الباء وهي ما يحكم العقل
 فيه بتأمل في أمور مفيدة
 لقوة الظن (كقولنا نور
 القمر مستفاد من نور
 الشمس) لاختلاف نوره
 بحسب قربه فيها وبعده
 عنها

ينها ويرى المجرى بانها واقعة بغير اختيار بخلاف المجرىات والحس
سرعة الانتقال من ابادي الى المطالب (ومتواترات) وهي ما يحكم فيه
العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن توأطوهم على الكذب (كقولنا

في آخر ليلة من الشهر فاذا سبها وانحرف عنها ظهر من نصفه اثير جزء يسير
وذلك في أول ليلة منه وكذا زاد بعده عنها زاد ما يرى منه الى أن يبلغ غاية بعده
عنها ويقابلها فيرى نصفه الثير كله وذلك ليلة أربعة عشر غالباً ثم كما قرب
منها نقص ما يرى من نصفه الثير حتى يساويها فلا يرى منه شيء (قوله بينها)
أى الحدسيات قال السعد الحدسيات كالمجرىات في تكرر المشاهدة
ومقارنة القياس الخفي الا أن السبب في المجرىات معلوم السببية مجهول
الماهية وفي الحدسيات معلوم بلوحيين وانما توقف عليه بالحس لا بالفكر
والا لا كان كسبب القرافي الفرق ان المجرىات تحتاج الى انظار بخلاف
الحدسيات فان قيل هل المك عطر ام لا فأت هو عطر أو هل الالبونة
حامضة أم لا قلت حامضة بلا احتياج الى نظر ولذا نقول السمعونيات سهل
وازم ثمها بخلاف الحدس فانه يتوقف على النظر عند الحكم فان قيل هل
هذا الدرهم جيد أم لا فأت ارنيه واحتياج الحدس الى النظر غالب وقد
لا يحتاج اليه كاحساس اعمى برشاش حول اذنه يبه ماء فانه يحكم بأنه من ماء
ذلك الاناء بالحدس من غير نظر (قوله سرعة الانتقال الخ) فيه تسامح لان
الانتقال في الحدس دفعي قال فلا أحد الحدس تنوع المبادئ والمطالب
تتخذ من دفعة وحقيقته أن تنوع المبادئ المرتبة في الذهن فيحصل المطلوب
والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر لا بد فيه من حركة مبدأها المطالب
ومنتهاها المبادي وربما تنقطع وربما تنمادى الى المبادي وبعد ما تنمادى
اليها انما يتم الفكر بحركة أخرى من المبادي الى المطالب كالفكر ذو حركات
تدرجية ويمكن الانقطاع فيه بخلاف الحدس فانه لا حركة فيه أصلاً
وكانهم لم يبدوا الانتقال الذي فيه حركة لانه دفعي ولا شيء من الحركة
بدفعي لوجوب كونها تدرجية والمجرىات والحدسيات لا يحتاجها على الثير
لجواز أن لا يكون له شيء منهم ما (قوله بواسطة السماع) اضافته للبيان فصل
مخرج لبق البنينيات (قوله عن جمع الخ) اختلف هل بشرط في الطبقة التي

(ومتواترات) وهي
ما يحكم العقل فيها بالسماع
من جماعة لا يتفقون على
الكذب (كقولنا) سيدنا

محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة. وظهرت المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة لانتب عن الذهن عند تصور الطرفين (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو لا ينقسم بتساويين) والوسط ما يقرب بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها منقسمة بتساويين وكل منقسم بتساويين زوج فهذا الوسط منصور في الذهن عند تصور الاربعة زوجا ثم أخذ في بيان غير اليقينيات فقال (والجدل هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو

(محمد عليه الصلاة) أي الرحمة (والسلام) أي النجاة من الله سبحانه وتعالى (ادعى النبوة) أي إيجاد الله سبحانه وتعالى بالشرائع إليه (وظهرت المعجزات) أي الأمور الخالفة للمادة المقرنة بالتحدي بها (على صدقه) أي على تصديقه في دعواه النبوة (وقضايا قياساتها معها) أي لانتب عنها عند تصورهما (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن) عند تصور الاربعة والزوج (وهو الاقسام بتساويين) محجين (والجدل) بفتح الجيم والبدال المومل (قياس مؤلف من مقدمات مشهورة) كالمعدل حسن والظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم وتقريب الامر لمن لا يفهم اليقينيات

حضرت او اقامة المروية أن يدركوها بحاسة السمع خاصة أو باحدى الحواس الخمس فالمد اعتبر مطلق الادراك وغيره اعتبر حاسة السمع فقط فبلى هذا الخلاف الجماعة المحبرون بانشقاق القمريين في خبرهم تواترا مطلقا عند السعد وأما عند غيره فاعدا الجماعة لتبين شاهدواي في خبرهم تواترا وأما من شاهد ذلك فغيره من قبيل المشاهدات ولا يشترط في الجمع عدده من على الاصح بل المدار على حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتمال ولا يمتنع بان تواتر على التبر لجواز أن لا يحصل له ذلك (قوله وقضايا قياساتها معها) وتسمى فطريات وقضايا فطرية والمحققون على انها ليست من الضروريات بل هي كدية لكن لما كان برهانها ضروريا لا يثبت عن الجبال عند الحكم عدت من الضروريات وكأنها لا تحتاج الى ذلك البرهان (قوله بواسطة لانتب الخ) مخرج لباقي اليقينيات أي بسبب قياس متوسط بين الاصح والاكبر (قوله الطرفين) أي الاصح والاكبر (قوله لانها تنقسم الخ) متوسط القول (قوله قياس) جنس (قوله مشهورة) فدل مخرج البرهان والخطابة والشعر والملة لطة وسبب شهرتها اشتغالها على مصلحة عامة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو رقة طباعهم نحو مراعاة الضعفاء محمودا ورحمتهم وأنفة نحو كشف العورة مذموم أو انفعالهم من الدادات كالتهنئة بذي الحيوان عند أهل الهند لا اعتيادهم عدمه وعدم استقباحه عند غيرهم لا اعتيادهم اياه أو ورد الشرع بها كالأحكام الشرعية ور بما تبلغ الشهرة حتى تشبهه بالاوليات ويفرق بينهما حينئذ بأن لانساز لو فرض تناسخه خالية من جمع الامور سوى عقله لحكم بالاوليات

مسلمة) عند الناس أو عند الخصمين كتولنا العدل حسن والظلم قبيح
ومراعاة الضمائم محمودة وكشف المورة مذمومة والفرض منه الزام
الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة
هو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص

دون المشهورات وبأنها تكون كاذبة أيضا والاوليات لا تكون الا صادقة
(قوله مسلمة) أي بين الخصمين ويبقى عليها الكلام سواء كانت مسلمة فيما
بينهم خاصة أو بينهم وبين غيرهم أيضا قال السعد في شرح الشمية المسامات
فهى التضاييا يأخذها أحد الخصمين مسلمة من صاحبه ليبني عليها الكلام
أو تكون مسلمة عندها تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات
والمسامات سواء كانت مقدماته من نوع واحد أو من نوعين يسمى جدلا فهو
قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل أولية
والحق انه أعم من البرهان باعتبار الصورة أيضا لان المعتبر فيه الانتاج
بحسب التسليم سواء كان قياسا أو استقراء أو تخيلا بخلاف البرهان فانه
لا يكون الا قياسا (قوله والعرض منه الزام الخصم الخ) قال السعد في شرح
الشمية الفرض من الجدل اقناع من هو قاصر عن ادراك البرهان والزام
الخصم فالجدلي قد يكون مجيبا حافظا لرأيه وغاية سعيه أن لا يهزم بل يزوما
وقد يكون سائلا معترضا هادما لوضع ما وغاية سعيه انه يلزم خصمه
(قوله والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الخ) ظاهر صنيع
المصنف ان الخطابة مقابلة للجدل فلا مجتمع معه وقد يقال المقدمات المقبولة
تكون مشهورة أيضا فيسمى قياسها جدلا وخطابة والمضنونة تكون
مسلمة عند الخصم الا أن يقال قيد الحينية معتبر في التمرين والمنى ان
الخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مضنونة من حيث كونها
مقبولة أو مضنونة فلا ينافي انها تكون مسلمة أو مشهورة أيضا قال السعد
بدر تعريف المقبولات والمضنونات ويدخل فيها التجريبات الاكثرية
والتواترات والحديدات الغير اليمينية والقياس الذي تؤخذ مقدماته من
حيث انها مقبولة أو مضنونة تسمى خطابة اه وظاهر كلام المصنف
والسعد انها لا تكون الا قياسا والحق انها تكون استقراء أو تخيلا

(والخطابة) بفتح الخاء
المعجمة (قياس مؤلف
من مقدمات صادرة من

ممتدقيه) كاهو معروف (أو) مقدمات (مضتونة) كقولنا فلان يطوف بالليل
وكل من يطوف بالليل سارق والفرس منها ترغيب الناس فيما ينفعهم
من أمور ماشهم ومادهم كما تفعله الخطباء والرواظ (والشر قياس
مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تقبض) كما إذا قيل الخمر
ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها وإذا قيل المسل مرة
مهوعة اتقبضت النفس ونفرت عنه والفرس منه انفعال النفس بالترغيب
والترهيب قال العلامة الرازي ويزيد في ذلك أن يكون الشر على وزن

أبضاوتكون على هيئة قياس غيره منتج كوجنين في الشكل الثاني بشرط
ظن اتناجه وغايتها الاتعاع والترغيب فيما ينفع والتعير عما يضر (قوله
ممتد فيه) أي لسبب اداساوى كالمجزات والكرامات أو اختصاصه
بزد عقل ودين والحطابة نافعة جدا في تعظيم أمر الله تعالى والشفقة على
خلقه تعالى (قوله أو مضتونة) أي ممتد فيها اعتقادا واجبا وقضية
المطفان المقبولة من شخص ممتد فيه لان تكون مضتونة وفي منظر بل قد
تكون ظنية أيضا وقد تكون يقينية خصوصا المقبولة من نبي إلا أن يقال
قيد الحينية معتبر كما تقدم السعد وقد تقبل الخطابة بدون نسبتها الى أحد
كالامثال السائرة (قوله تنبسط منها النفس أو تقبض) أي تنسع وتنسرح
للرغبة فيه أو تضيق عنه وتفرمه فالفرس منه انفعال النفس بسط
أو قبض بسبب ترغيب أو ترهيب ليصير ذلك مبدء الفعل أو ترك أو
رضي أو سخط ولذا يفيد في بعض الحروب والاستعطاف ما لا يفيد غيره فان
الناس أطوع للتخيل منهم للتصديق لكونه أعذب وألذ وفي الخبر أن من
اليان لسحرا أي يعمل عمل السحر في سرقة القلوب ومن السحر لحكمة
والحكمة شأنها رغبة النفوس فيها ومباها اليها (قوله ياقوتة) أي حمراء
كالياقوت (قوله سيالة) أي سرينة السيلان والجربان في الحماق لرقتها
(قوله مرة) بكسر الميم وشد الراء أي مامر أصفر (قوله مهوعة) بضم
فتتح فكسر متقلا أي مقبضة (قوله في ذلك) أي للترغيب والترهيب
(قوله أن يكون) الشر على وزن كقوله

ممتد) بفتح التاف (فيه)
الخبر لمصته أو صلاحه
أو معرفته (أو مضتونة)
والفرس منه الترغيب فيما
ينفع والترهيب بما يضر
(والشر) بكسر السين
المعجم (قياس مؤلف
من مقدمات متخيلة تنبسط
منها النفس أو تقبض)
كالمسل ياقوتي حلوه
شفاء للناس والحمرة من
لاتكاد تساغ إلا بمسوع
مفسدة للعقل أم كل خبيث

تقول هذا مجاز التحل تمدحه • وان ذممت قتل فيه الزناير

أو ينشد بصوت (طيب والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة
شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة) وهي

مدح وذم وذوات التي واحدة * ان البيان يري الظلماء كالتور
والقدماء لم يتبروا في الشعر الاتخيل والمحدثون اعتبروا كونه موزونا
أيضا (قوله طيب) أي حسن جميل (قوله المغالطة) مفاعلة من الغلط
أي الخطأ في قول أو فعل والنرض منها اجتماع الخصم في الغلط بما يشبه
الصواب وليس بصواب ولذا عرفوها بالقياس الباطل الشبيه بالحق
المنتج للباطل نحو الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان ينتج الانسان
وحده حيوان وهو باطل وبيان الغلط ان قوله الانسان وحده كاتب
مشتمل على قضيتين احدهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان ليس
بكاتب المأخوذة من ضم وحده الى الانسان اذ قوله الانسان وحده كاتب
يستلزم ان غير الانسان ليس بكاتب فهاتان قضيتان والتداعية ضم كل
واحدة صغرى الى كبرى القياس بأن يقال الانسان كاتب وكل كاتب
حيوان ينتج الانسان حيوان وغير الانسان ليس بكاتب وكل كاتب
حيوان وهذا عقيم لعدم إيجاب الصغرى فنشأ الغلط اقامة مقدمتين مقام
مقدمة واحدة والمغالطة لانفيد بذاتها بل بشبهها الحق ولولا قصور التمييز
لانتم لها صناعة (قوله قياس) جنس شمل المغالطة وباقي أنواع القياس
(قوله شبيهة بالحق الخ) فصل مخرج باقي أقسام القياس فلا تكون
مقدماتها حقا بل شبيهة به اما من حيث المادة أو الصورة أو من حيث
المعنى المد المغالطة قياس فاسد صورة أو مادة يتألف من قضايا مشبهة
للأوليات أو المشهورات من جهة اللفظ أو المعنى والوهميات مشبهة
بالمشهورات معنى فساد المغالطة أعم ولانفيد بذاتها بل بمشابهتها وتؤلا
قصور التمييز لما تم لها صناعة (قوله وهمية كاذبة) قال السعد في شرح
الشمسية الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها وهم الانسان في غير المحسوسات
قياسا عليها كما يقال ان وراء العالم خلاء لا يتناهى كما يحكم على كل جسم
بأنه متعجز لا درا كه ان كل جسم مشاهد محسوس متعجز ولولا دفع النقل
والشرع لكانت من الاوليات واحترز بقوله في غير المحسوسات عن أحكام

(والمغالطة قياس مؤلف
من مقدمات كاذبة شبيهة
بالحق أو بالمشهور أو من
مقدمات وهمية كاذبة.

بقسمها لا تفيد بئينا ولا نلنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة ولها أنواع
 بحسب متعلقاتها وما يستعملها فيه فمن أوهم بذلك الدوام أم حكيم، مستنبط
 لأبراهين يسمى سوفسطائيا ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل
 التحقيق والنشور يش عليهم بذلك يسمى مشاغبا محاربا ومنها نوع يستعمله
 الجهة وهو أن يبيط أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويفضبه
 كأن يسبه أو ييبب كلامه أو يظهر له عيبا مرة، فيه أو يقطع كلامه
 أو يغرب عليه بمارة غير مأوفة أو يخرج به عن محل النزاع ويسمى

الوهم في المحسوسات فإن العقل يصدتها وأما في المقولات الصرفة فهي
 كاذبة بدليل أنه يساعد العقل في مقدمات بينة الانتاج ونازعه في تدبيرها
 ولا يقبها نحو الميت جماد وكل جماد لا يخاف منه فالعقل يحكم بأن الميت
 لا يخاف منه والوهم يقف ولا يحكم * (نبيه) * أحكام الوهم أكثر
 وأشهر من أحكام العقل لأنها أقرب إلى المحسوسات وأوقع في الضائير
 (قوله وهي) أي أنه لطف (قوله بـمـيـا) أي المؤلف من شبهة بالحق
 أو المشهور والمؤلف من وهمية كاذبة (قوله لا تخديقينا ولا نلنا) السمد
 والنرض منها اسكات الخصم وتغلبته وأقوى منافعها الاحتراز عنها
 عرف الشر لا للشر لكن لتوقيه * فن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه
 (قوله ولها) أي المغالطة (قوله أنواع ظاهره) أنها متباينة وكلام
 السمد يفيد أنها متحدة الذات بخلافه بالاعتبار قال السمد المنيد بالتصديق
 الجازم غير الحق هو السفسطة والتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه
 حقا أو غير حق بل عموم الاعتراف هو المشاغبة وهما تحت قسم واحد
 وهي المغالطة (قوله بذلك) أي المذكور من الشبيه بالحق الخ (قوله حكيم)
 أي عالم بالحكمة الطبيعية أو الإلهية (قوله سوفسطائيا) أي منسوباً
 لسوفسطا وهي الحكمة المدووعة والعلم الزخرف لأن منى سوف العلم
 ومعنى اسط مزخرف وباطل وغلط (قوله مشاغبا) أي من جعل الشر (قوله
 مباربا) أي مجاد لا يقال مرتان فرس استخرجت جريه وكل من المبار بين
 يستخرج كلام الآخر برهان الدين انه لطفة مشتركة بين النياس
 المذكور والـمـكـتـهـ (قوله ومنها) أي المغالطة (قوله يشغل فكره) أي

هذا النوع المتعلّقة الخارجية وهو مع أنه أقبح أنواع الله لطفه لقصد
 فاعله ايذاء خصمه وايهام العوام أنه قوره وأسكت أكثر استتمالا في
 زمانا لعدم معرفة غالب أهله بالفوائين ومحتهم الغلبة وعدم اعترافهم
 بالحق وانخط اما من جهة الصورة كقولنا في صورة فرس متقوشة على
 جدار أو غيره هذه فرس وكل فرس صهل ينزع هذه الصورة صهالة
 وسبب انط فيه اشتباه الفرس الانجازى الذى هو محمول الصغرى
 ملحقه في الذي هو موضوع الكبرى واما من جهة المعنى كقولنا

أقبل ادراكه ونهمه فيقلبه وبظهر عليه (قوله الخارجية) لكونها
 بأجنبي خارج عن المتكلم فيه (قوله لقصد فاعله الخ) علة لقوله أقبح (قوله
 أكثر استتمالا الخ) خبر هو (قوله بالفوائين) أي المباحثة نعم هذا النوع
 كالم الذى يداوى به الامراض الخبيثة انزمنة في الاجساد القبيحة
 فيدفع بها من قصد الاستغناء والتشويش وانقاد الله تدعى المسلمين
 ولم يقدر عليه الاب كواقع لاضى البقلاني حين اقباله لجاس المناظرة
 وفيه ابن المدام أحد رؤساء الرافضة فالتفت قائلا جاءكم الشيطان فسمه
 الفاضى فاما جاس أقبل عليهم قائلا انا أرسلنا الشياطين على الكافر بن
 تؤزهم أزا ومن ذلك انه سأل بعضهم مدرسا فقال هذا الذى نقرأه من
 الاصول معرضا بأن المائل لا يفرق بينه وبين غيره ليعظه نقله المائل
 لم ياتس على بل انوراة معرضا بأنه كان يهوديا ومن ذلك قول بعضهم
 متنتا هل يجوز الجمع بين الليل والنهار وهو أعور فقال له جمع الله تعالى
 بينهما في وجه فضحت الحاضرون وأفهم ومن ذلك قول بعضهم النبوة
 عرض لا يتقي زمانين وكيف يضاب استعمارها من أول المثل لاخره
 فقال له والله انك افى ضلالك القديم معرضا بأنه حديث اسلام (قوله
 من جهة الصورة) أي عدم شرط الاتياج ككون صغرى الشكل الاول
 سالبة أو كبراه جزئية أو عدم تكرر الحد الاوسط فيه أي واما من جهة
 السادة بأن تكون المقدمتان إحداهما كاذبة شبيهة بالحق (قوله هذا
 الفرس صهال) أي وهذا باطل محول فان أر يد بالفرس في الصغرى
 الصورة فتنقياس قاسد من جهة صورته لعدم تكرر الحد الاوسط

كل انسان و فرس انسان و كل انسان و فرس فرس ينتج بمض الانسان
فرس و سبب الغلط فيه أن موضوع المقدمتين غير موجود اذ ليس
لنا موجود يصدق عليه أنه انسان و فرس و كقولنا كل انسان بشر
و كل بشر ضحاك ينتج كل انسان ضحاك و سبب الغلط فيه ما فيه من
المصادرة على المطلوب لما مر في تعريف القياس أن النتيجة يجب أن
تكون قولاً آخر وهو هنا ليست كذلك بل هي عين احدى المقدمتين
لمرادفة الانسان للبشر و من غير اليقينية

فيه وان أريد به فيها الفرس الحقيقية فساده من جهة مادته لكذب
صغراه (قوله كل انسان و فرس انسان الخ) هذه شبهة بالاضحية لصادقة
نحو كل حيوان ناطق حيوان التي هي أولية لان كل من تصور الشكل
والجزء جزم بأن الجزء لازم لكلمة فوضع كل من القضيتين كل وله
أجزاء ولما كان موضوع القضية الأولى وهو الانسان والفرس غير
صادق على ذات واحدة كانت القضية كاذبة بخلاف الشكل الذي هو
موضوع القضية الثانية لما كان صادقاً على ذات واحدة كانت صادقة
(قوله بمض الانسان فرس) أى لان المثال المذكور من الشكل الثالث
لوضع الاوسط في المقدمتين ويرد للاول بمكس الضمى وهي موجبة
كافية فكما موجبة جزئية فيصير هكذا بمض الانسان انسان و فرس
و كل انسان و فرس فرس فبعض الانسان فرس وهو كاذب ولا يخفى
في القياس من جهة صورته لان صغراه موجبة واحدى مقدمته كلية
وتكرر في الاوسط موضوعاً فيهما فعلا من جهة معناه (قوله من
المصادرة على المطلوب) أى جعل الاوسط نفس الاصغر كمثل الشارح
أو نفس الأكبر بتبديل اللفظ بمرادفه نحو كل انسان متفكر وكل متفكر
ناطق فلتنتج في الاول عين الكبرى وفي الثاني عين الضمى بيان لما
(قوله لما مر) علة لاقضاء المصادرة الغلط (قوله من تعريف) أى
فيه (قوله ان النتيجة الخ) بيان لما (قوله وهي) أى النتيجة (قوله هنا)
أى قوله كل انسان بشر الخ (قوله احدى المقدمتين) أى الكبرى وهي
كل بشر ضحاك (قوله لمرادفة الانسان الخ) علة لقوله عين احدى

الاستقراء الناقص وهو حكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا
كل حيوان يحرك فكاه الأسفل عند المنع استقراء بما شاهدنا ويموز

المقدمتين (قوله الاستقراء الناقص) تقدم أنه والتبديل خرجا من تعريف
القياس بقوله لزم عنها لذاتها قول آخر ومثال الاستقراء الناقص
كل حيوان إما إنسان أو فرس أو حمار وكل إنسان يحرك فكاه الأسفل
عند مضغه وكل فرس كذلك وكل حمار كذلك فكل حيوان كذلك
وهي كاذبة الكذب الصغرى لأن الحيوان ليس محصورا في المذكورات
فقد يكون من أفرادها الخارجة عنها ما ليس كذلك لاسيما وقد ذكر وان
التسامح بمحرك فكاه الأعلى عند مضغه واحترازه ناقص عن التام فانه
من اليقينية نحو كل كلمة إما اسم أو فعل أو حرف وكل منها قول مفرد
فهي قول مفرد (قوله وهو) أي الاستقراء الناقص (قوله حكم على
كلي الخ) في التسامح فإن الاستقراء يتبع أحكام أكثر أو كل الجزئيات
ليحكم على كليها بحكمها السمد في شرح الشبهة فسروا الاستقراء بالحكم
على كلي لوجوده في أكثر جزئياته وقالوا أكثر جزئياته لأن الحكم
لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقبها كفا
قبل وفيه بحث لأن الحكم إذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثر
ضرورة وقد صرح الفوم بأن الاستقراء ينقسم إلى تام وهو القياس المقسم
وإلى ناقص وهو القياس المتعارف المفهوم من إطلاق لفظ الاستقراء
المفيد لظن دون العلم وفي تفسيرهم تسامح ظاهر فالاستقراء حجة موصلة إلى
التصديق الذي هو الحكم الكلي فاثبات الحكم الكلي هو المطلوب من
الاستقراء لانفسه فكانهم أرادوا ان اثبات المطلوب بالاستقراء هو اثبات
حكم كلي لوجوده في أكثر جزئياته والصحيح في تفسير قول حجة الاسلام هو
تصريح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشملها وهو الموافق لتفسير
الفارابي (قوله لوجوده) أي الحكم (قوله جزئياته) أي الكلي المحكوم
عليه وأخرج بقوله في أكثر الاستقراء التام (قوله استقراء) أي استدلالا
(قوله بما شاهدنا) أي بحكمه وصورة قياسه كل حيوان إما إنسان
أو بهيمة أو طير وكل من هذه يحرك فكاه الأسفل عند مضغه فاستقراء

في بعض الافراد وبمخالف ذلك كالتصاح لما قيل انه يحرك فكذلك لا على
والتمثيل وهو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوتيه في جزئي آخر لم يمتد
مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا (والمعنى) أي ما يعتمد عليه من
هذه القياسات (هو البرهان) لتركيبه من المندمات اليقينية وان يكونه
كافيا في اكتساب العلوم التصديقية والله سبحانه وتعالى أعلم

كاذبة لان الحيوان لم ينحصر فيما ذكر فقد يكون غيرها من الحيوان
لا يحرك فكذلك الاسفل عنده بل الاعلى كالتصاح قوله في بعض الافراد
أي للحيوان (قوله وبمخالف ذلك) أي تحريك الاسفل بأن يحرك
الاعلى (قوله انه) أي التصاح (قوله والتمثيل) عطف على الاستقراء
التامم فهو من غير اليقينات (قوله وهو) أي التمثيل (قوله اثبات
حكم الخ) السعد فسروا التمثيل بانثبات الحكم في جزئي لثبوتيه في جزئي
آخر لمعنى مشترك بينهما وفيه تسامح مثل ما مر في تفسير الاستقراء
والاصوب انه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما لثبوتيه في المشبه
الحكم الثابت في المشبه به المعنى بذلك الذي كقولنا السماء حارة لانها
كالت في التاليف الذي هو علة احدوت فاذا رد الى صورة القياس
صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حادث فالحلل فيه من جهة
الكبرى بخلاف الاستقراء فخلقه من جهة صفراء فالجزئي الاول أصغر
والجزء الثاني شبيه والحكم أكبر والمعنى المشترك أوسط اه قوله لثبوتيه
أي الحكم (قوله لمعنى مشترك بينهما) أي الجزئين علة للاثبات (قوله
يسونه) أي التمثيل (قوله من هذه القياسات) أي البرهان والجدل
والخطابة والشعر والمذلة (قوله لا غير أخذه) من تعريف الطرفين
المفيد للمعنى (قوله التصديقية) أي المنسوبة للتصديق نسبة الجزئيات
لكليتها والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(قال المؤلف حفظه الله)

كتبه عبادة محمد عيش المالكي عن عمه أمين ثم ضحوة يوم الاحد لثمانية
ان بقيت من ربيع اء في سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف من هجرة من له
غاية الشرف صلى الله عليه وسلم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

والمعنى) في التوصل الى
المجهولات التصديقية
(هو البرهان) لتركيبه من
اليقينات والحمد لله الذي
بعضته تم الصالحات والصلوة
والسلام على سيدنا محمد
اتواصلة في كل الخيرات
وعلى آله وأصحابه ذوى
المفاخر والكرامات كتبه
محمد عيش راجيا من الله
سبحانه وتعالى اللطف في
كل الحالات والمغفرو والاحسان
في كل الاوقات لاربع ان
بقيت من شهر ربيع الثاني
من عام ستة وتسعين ومائتين
وألف من هجرة خاتم
النبيين صلوات الله سبحانه
وتعالى وسلامه عليهم
أجمعين والحمد لله رب
العالمين

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

يقول أفقر الورى وأحقر من يرى محمد عبد الفتاح عيش المنسوب
إلى جده صفوة قريش بلفه الله والمسلمين أرغد عيش الحمد لله أكبر
فضية تنتج أنواع الخبرات الدنيوية والدينية والصلاة والسلام على رسوله
 وآله ومحبه أحسن تصور يصدق الفكر بتوصيله إلى السعادة المطلقة
 الدائمة الابدية (أما بعد) فلما ظهر ظهور الشمس في الرابعة ليس
 دونها غمام شرح ايساغوجي في المنطق لشيخ الاسلام فإنه لتحقيق
 نفعه تداوله الخاص والعلم واعتنى بالكتابة عليه جمع من الأئمة
 الاعلام وكان أجمل ما كتب عليه من الحواشي وغيره بالقياس إليه
 في حيز الثلاثين حاشية شيخنا الامام الاوحد الحق والمام الامجد
 المرقق الشيخ محمد عيش من فاق الاواخر والاولئ فكان جديرا
 بقول القائل

من كان فوق محل الشمس منزله * فليس رفعة شيء ولا يضع

منه في المسالك أبي عبد الله زادنا الله واياه والمسلمين توفيقا مباركا
 فلم يمرى انها حاشية باقت في الحسن فابته ورقته في التحقيق نهايته
 فمقودها نصيده وفرائدها فريده سخرني الله سبحانه وتعالى لطبع
 هذه الحاشية مع الشرح الاجل الامثل وانما للفائدة وضنا شرحا
 للشيخ المحني المذكور رغبة في نفع الطلاب ورجاء لكثرة الثواب
 لحقق الله عند شروع الرجاء حسن النية واخلاص الانجاء
 وذلك بمطبعة النيل المصرية الكائن محلها بجوار ارياض الازهر به
 ادارة راجي عفو ربه القادر (حضرة مصطفى بك شاكرو أخيه)
 وكان الفراغ من طبعه في أوائل عام سنة ١٣٣٥ هـ جريه
 على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

• فهرست حاشية للتطرق على شرح اباغوجي •

خطبة الشارح	١٠
مبحث اللفظ والدلالة	٢٢
تقسيم اللفظ الى مفرد والى مؤلف	٣٣
تقسيم المفرد الى كلي والى جزئي	٣٨
بيان الكلمات	٤٣
مبحث القول الشارح	٦٠
مبحث القضايا	٧١
مبحث التناقض	٩٩
مبحث المكس	١٠٧
مبحث القياس	٦١٦
مبحث القياس الاقتراني	١٢١
مبحث القياس الاستثنائي	١٤١
مبحث البرهان	١٤٥
مبحث الجدل	١٥٠
مبحث المذالطة	١٥٣

(تمت)